جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

روابط الجملة العربية بين عبد القاهر وعلماء العربية
تحليل ـ مناقشة ـ مقارنة

الدكتور
جمال علي سيد شحاتة
أستاذ اللغويات المساعد بكلية البنات الإسلامية بأسيوط

العدد التاسع عشر
للعام ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م
الجزء السادس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٥م
الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربط على قلوب أوليائه، وأعلى من قدر أصفيائه، والصلاة والسلام على خير من تعلق بالله قلبه، فرَبُطَ جأشُه وعلا قدره، وزكا أهلـــه، وارتـــبط بـــه صحابته فصبروا وصابروا ورابطوا، فكانوا أصدق الناس أخبارًا، وأسعدهم حالاً، وأحسنهم جوابًا، ورضي الله عن التابعين وتابع التابعين إلى يوم الدين.

وبعد،،،

فإن روابط الجملة العربية بين الإمام عبدالقاهر وعلماء العربية تحليل مناقشة مقارنة ــ موضوع من الدقة والعمق بحيث لا يخفى، ويكفيه أنه عايش من عـــايش قضايا العربية، وجاء بالفرائد والغرائب والعجائب على النحو المشهور في كتابيـــه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز وغيرهما، وهو لا يقل ذكرًا في العربية عن ذكـــر سيبويه، ويطاول مقامه ذلك المقام، كما أن البحث عايش أفذاذ علماء العربية ومـــا أدلوا به من مقررات في روابط الجملة العربية، هذا عن أهمية الموضوع .

وأما عن الدوافع فإن روابط الجملة العربية رحلة من انتهت إليه رياسة النحو في عصره، وكذا كبار النحويين الذين أدلوا بدلوهم في روابـــط الجملـــة العربيـــة، وأيضًا حاجة النحو اليوم إلى تصانيف عبدالقاهر النحوية واللغوية، وحاجـــة نحـــو عبدالقاهر في دلائل الإعجاز إلى الاهتمام المناسب والانطلاق من خـــلال آرائـــه وأفكاره، كذا الحاجة إلى نشر فكر عبدالقاهر النحوي كما نشر فكره البلاغي أيضًا معايشة عبدالقاهر في المجال النحوي عودة للمنبع الرئيسي في البحث النحوي كما أراده سيبويه وعبد القاهر .

وأما عن الخطة التي سرت عليها، فشملت ما يلي :

أ) **المقدمة** : وشملت أهمية الموضوع الدوافع التي دفعت إليه، والخطة التي سرت عليها، ومنهج الدراسة والبحث.

ب) **التمهيد** : وشمل ثلاثة مباحث، الأول: التعريف بعبد القاهر، الثاني: مفهوم الربط، الثالث: الأشياء التي تحتاج إلى الربط وهي أحد عشر: الجملة المخبر بها عن المبتدأ، والجملة الحالية، والجملة الموصوف بها، والجملة الموصول بها الأسماء، وجملة جواب الشرط، والجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه، ومعمول الصفة المشبهة، والعاملان في باب التنازع، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وألفاظ التوكيد الأُوَل.

ج) **فصول البحث الثلاثة**:

الأولــ روابط جملة الخبر: وجاء فيه أن جملة الخبر نوعان، وأن جملة الخبر في حاجة إلى الربط إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى، وأن روابط جملة الخبر بالمبتدأ عشرة: الضمير، والإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظه، وإعادته بمعناه، والعموم، والعطف بفاء السببية، والعطف بالواو، والشرط المشتمل على ضمير، وأل النائبة عن الضمير، وكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى.

الثاني ــ روابط الجملة الحالية: وجاء فيه أن الربط بالواو ثلاثة أنواع: واجب، وذلك في موضعين، وممتنع وذلك في سبع مواضع، وجائز في ثلاثة مواضع: فموضعا الوجوب، هما:

١ــ المضارع المثبت المقترن بقد.

٢ــ جملة الحال التي ليس فيها ضمير يعود منها على صاحب الحال.

ومواضع الامتناع هي:

١ــ جملة المضارع المثبت العاري من قد.

٢ــ جملة المضارع المنفي بلا.

٣ــ جملة المضارع المنفي بما.

٤ــ جملة الماضي التالي إلا، وتشترك معها الاسمية.

٥ــ جملة الماضي المتلو بأو.

٦ــ الجملة الاسمية المعطوفة على حال.

٧ــ الجملة الاسمية المؤكدة لمضمون جملة قبلها، وأضاف بعضهم الفعلية المؤكدة.

ومواضع الجواز:

١ــ الجملة الاسمية غير المؤكدة وغير المعطوفة مثبتة ومنفية.

٢ــ جملة الماضي غير التالي ألا وغير المتلو بأو وغير المؤكدة مثبتة ومنفية.

٣ــ جملة المضارع المنفي بلم أو لما.

الثالث ــ روابط الجملة الجوابية: وجاء فيه الحديث عن أركان جملة الجــزاء، ومعاني الفاء وخصائصها.

ــ مواطن الربط بالفاء سبعة: إذا كان الجواب جملة اسمية، أو جملة فعلية كالاسمية، أو جملة إنشائية، أو جملة فعلية فعلها ماضيًا لفظًا ومعنى، أو كانت جملــة الجــواب مقترنة بحرف استقبال، أو جملة فعلية منفية، أو جملة مقترنة بحرف له الصدر.

ــ ينوب عن الفاء إذا الفجائية، وإنَّ التوكيدية.

ــ الفاء تكون مع ما يشبه الشرط والجزاء، وذلك في تسع مــواطن: الأســماء الموصولة الدالة على العموم، وما يدل على العموم من النكــرات الموصــوفة بفعل أو ظرف، وكل ما فيه من عموم، والظروف التي تنزل منزلة الشــرط، وكيف، وكما، وما المصدرية الظرفية، والمستثنى المحول على معنى الشرط، وجواب الطلب المراد به الجزاء.

ــ المضارع المرفوع المقترن بالفاء وبغير الفاء في جواب الشرط من قبيــل الجواب بالجملة الاسمية.

د) **الخاتمة**: وتضمنت أهم نتائج البحث.

هـ) **فهرس المصادر والمراجع**.

ز) **فهرس المحتويات**.

وأما عن المنهج الذي سرت عليه، فقد حاولت أن أجمع كلام (الإمام عبدالقاهر وكلام علماء العربية) في موطن واحد حتى ألمَ أطراف الموضوع، وأجمع أشتاته، وكل ما قيل فيه كي يعم النفع وتجتمع مقاصد ومسالك علماء العربية في طريق واحد، وصدرت في كل موطن من البحث ما كان لعلماء العربية، ثم أتبعته بما جاء في ذلك الموطن من كلام الإمام عبدالقادر بدءًا من التمهيد، وما جاء لعبد القاهر من كلام فيه، وقد جاء فيه حديث عبدالقاهر في جملة الخبر لمامًا تركته في موضعه إذ أنه لا استقلال له يمكن الاعتماد عليه بنقل أو ذكر، وأما في الجملة الحالية وجملة الجزاء فقد أشبع الإمام عبدالقاهر الحديث عنهما بكل ما هو دقيق وجديد وعجيب فذكرت كلام الفريقين، وجمعت بين المقصدين والمسلكين.

هذا ولم أدخر جهدًا في أن يكون البحث على الصورة المرضية من جهة جمع المادة العلمية من مظانها، وترتيبها، وتوثيقها، ونسبة الآراء إلى ذويها، وتوثيق الشواهد الشعرية، والآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والقراءات القرآنية، والأمثال العربية، كما أنني عنيت بوضع العناوين المعلنة عن الجزئيات، وكذا ما يتطلبه السياق في جميع جزئيات البحث، كما أنني قمت بوضع ملخص في نهاية التمهيد، وفي نهاية فصول البحث الثلاثة، وأرجو أن أكون قد وفقت فيما أصبو إليه.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

التمهيد

وفيه ثلاثة مباحث:

أولاً ــ التعريف بعبد القاهر:

أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني، من أكابر النحويين، والإمام المشهور، عالم النحو والبلاغة، والمتكلم على مذهب الأشعري، والفقيه على المذهب الشافعي، مع الدين المتين والورع والسكون، أخذ النحو عن أبي الحسين ابن أخت أبي علي الفارسي، الذي طرأ عليه في جرجان، وكان يحكي عنه كثيرًا، ولم يأخذ عن غيره؛ لأن عبدالقاهر لم يخرج عن جرجان، وقد قرأ ونظر في تصانيف النحاة والأدباء، فتصدر بجرجان، وحث إليه الرحال، وصار الإمام المشهور، المقصود من الجهات، وهو صاحب التصانيف الكثيرة، الجيدة الجليلة، انتهت إليه رياسة النحو في زمانه، فهو فرد في علمه الغزير، لا بل هو العلم الفرد في الأئمة المشاهير، اتفقت على إمامته الألسنة، وتجملت بمكانه الأمكنة والأزمنة.

ولا يستطيع قارئ عبدالقاهر إلا أن يقف طويلاً أمام أفكاره، ولا باحث إلا أن يطيل التأمل في آرائه، ولم يلتفت إلى تصانيفه النحوية واللغوية، وهي الأجدر بأن تكون المنبع الرئيسي لآرائه وأفكاره(١).

ملاحظات عبدالقاهر النحوية في دلائل الإعجاز لم تلق الاهتمام المناسب، وفكره النحوي لم ينشر كما نشر فكره البلاغي، وأن هناك تقصيرًا في البحث النحوي المعاصر برمته لم يعد بإمكان الدفاع عنه(٢).

---

(١) مقدمة كتاب المقتصد، ص١٣، ١٤.

(٢) المقتصد، ص١٢.

مؤلفاته النحوية:

١ــ العوامل المائة (أسماء وأفعال وأدوات، اللفظي منها والمعنوي).
٢ــ الجمل شرح للعوامل المائة.
٣ــ شرح للجمل سماه كتاب التلخيص.
٤ــ الإيجاز في شرح الإيضاح.
٥ــ المغني في شرح الإيضاح.
٦ــ المقتصد في شرح الإيضاح.
٧ــ المقتصد في شرح التكملة وهو القسم الثاني من كتاب المقتصد.
٨ــ العمدة في التصريف.

ولم يزل مقيمًا بجرجان، يفد الراحلين إليه، والوافدين عليه، إلى أن توفي سنة (٤٧١هـ) [١].

ثانيًا ــ مفهوم الربط:

الربط لغة:

مصدر رَبَط الشيءَ رَبْطا: شَدَّه، فهو مربوط، والرِّباط اسم لما يُرْبط به الشيء، وسَمّى الرسول ﷺ المواظبة على الطهارة والصلاة رِباطا بمعنى أنها تَرْبُطُ[٢] صاحبها عن المعاصي، وتكفه عن المحارم، والرّباط: الفؤاد، كأن الجسم رُبِطَ به، ورابِطُ الجأشِ: شديدُ القلب، كأنه يَرْبُط نفسه عن الفرار ويكفها بجُرْأَتِه وشجاعتِه، ورَبَطَ جأشُه: اشتد قلبُه، ووَثُق، وحَزُم فلم يفرّ عند الرَّوْع، ورَبَطَ الله على قلبه، أي أَلْهَمَهُ الصبرَ وشَدَّهُ وقوَّاهُ[٣].

---

(١) مقدمة كتاب المقتصد، ص١٧ــ١٩.
(٢) بابه ضَرَب ونَصَر، يجوز يَرْبِط ويربُط بكسر العين وبضمها في المضارع ، مختار الصحاح (ر ب ط).
(٣) لسان العرب (ر ب ط).

والربط اصطلاحًا:

أدوات تربط الجملة التي هي الخبر الثاني بالخبر الأول إفادة لما بينهما من التعلق والتشابك والاقتران، وأنه استئناف جديد على سبيل التبع للخبر الأول، شرط أن يكون في صلته، وغير مقصود به أن يضم إلى الخبر الأول في إثبات واحد.

وإيضاحًا لما تقدم، فإن الربط في الجملة العربية جليل معناه، قوي مبناه، طريق لمن صبر وتأني، وكان مُعنَّي، وكذلكم كان عبدالقاهر، فاتحًا للربط بابًا، ومسديًا إلينا صوابًا، فالجملة الحالية ظرف للعامل فيها، وقيد للسّابق عليها، امتنعت من الواو قصدًا إلى إثبات واحد، فالمضارع المثبت والظرف المقدم كلاهما في قوة اسم الفاعل، يقدران تقدير المفرد، كالصفة والتأكيد لا يحتاجان إلى ربط؛ لأن الثاني هو الأول.

وما اقتضى الواو منها فلأنك مستأنف بها خبرًا، وغير قاصد أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات، فالمضارع المنفي والماضي المقترن بقد كلاهما في قوة الجملة الاسمية، فالحاجة إلى الربط قوية، وجملة الأمر في الواو رابطة وعاطفة واستئنافية، أنها لا تجيء إلا أن يكون المعنى في الثاني لفقا لمعنى في الأول، بحيث الحال التي عليها أحدهما مضمومة في النفس إلى الحال التي عليها الآخر، وأن السامع إذا عرف حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني، لا تحيد الواو عن ذلك.

كما أن الفاء الجوابية أحد خيارين إذ الأصل في الجواب أن يكون بغير فاء، وهي قد جاءت لربط جملة صالحة للابتداء، فهذه علة الفاء، وبالتالي عرف سمت مواطنها، والحروف التي تقع موقعها مفيدة في الربط أمرًا عجبًا، وأن ما كان معناه الجزاء فإن فيه الفاء، وإن لم يكن على صورة الجزاء.

ومن هنا جاء تأويل ما أوهم دخول الفاء في خبر الابتداء، وكذا إضمار المبتدأ بعد الفاء جوابية وعاطفة واستئنافية، وعلم في غير موطن أن الفاء والواو نظيرتان في العطف والربط وجودة السبك.

هذا الذي عناه عبدالقاهر وركز عليه من الربط في الجملة العربية منطلقًا من إشارات لسيبويه في الكتاب. وأما غيره من علماء العربية فتحدث عن الأشياء التي تحتاج إلى الربط، وهي أحد عشر، على النحو الذي جاء في التمهيد، وكذا عن جملة خبر المبتدأ، وأنها نوعان، وأن روابطها بالمبتدأ عشرة أشياء، وأن الجملة الحالية يجب ربطها بالواو في موضعين، وأنها تمتنع من الربط بالواو في سبعة مواضع، وجواز الواو في الجملة الحالية فيما عدا ذلك، ويتخلص في ثلاثة مواضع، وتفنن عبدالقاهر في هذه المواضع الثلاثة بتقسيمات عجيبة من نحو: "مواطن كثرة الواو في الجملة الحالية، ومواطن يكثر فيها ترك الواو في الجملة الحالية، وحروف ومفردات تقع موقع الواو".

وكذا جاء حديث عبدالقادر وعلماء العربية كل في سياقه مع الجملة الجوابية، ومواطن الربط بالفاء في الجملة الجوابية، وعن الفاء مع ما يشبه الشرط والجزاء، وزاد عبدالقادر أن الفاء والواو نظيرتان، فالذي يُحْوِج إلى الواو الحالية هو نفس الداعي الذي يُحْوج إلى الفاء الجوابية، وأنه في تقدير الجملة، وأن الشرط الذي لا يحتاج إلى الفاء هو قرين الحال التي لا تحتاج إلى الواو؛ لأنه في تقدير المفرد من نحو: جاء زيد يسعى، أي ساعيًا، وإن تزرني أزرك، فكلاهما مربوط بنفسه، وأنه لا إبهام إلى استئناف جديد، وكذا حديثه عن أسماء ومفردات تقع موقع الفاء.

ثالثاً ـ الأشياء التي تحتاج إلى الربط:

ما يحتاج إلى الربط في التحقيق هي الجملة، المضمومة إلى ما قبلها، وذلك لئلا يظن أنها استئناف جديد مقطوع عن الأول، وهي أحد عشر جملة، على النحو التالي:

أولاً ـ الجملة المخبر بها عن المبتدأ :

وذلك لأنها خرجت عن الأصل الذي هو الإفراد(١)، وهو ليس في حاجة إلى الربط، وكذا إذا كانت الجملة نفس المبتدأ في المعنى، فلا حاجة لها إلى رابط؛ لأنها عندئذ في تأويل المفرد(٢).

فالأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفردًا؛ لأنه جزء الجملة، والجزء سابق على الكل(٣).

وإذا جاء الخبر جملة، فإن كانت نفس المبتدأ في المعنى كانت متأولة بالمفرد، وإن لم تكن نفس المبتدأ في المعنى فليست متأولة بالمفرد، وكانت في حاجة إلى توفر ثلاثة شروط(٤).

الأول: اشتمالها على رابط يربطها بالمبتدأ، وسيأتي تفصيل ذلك.

الثاني: ألا تكون الجملة ندائية، لا يجوز: محمد يا أعدل الناس؛ لأن الفائدة لم تتم به، بل بنحو: أحكم بالحق ونحوه(٥).

الثالث: ألا تكون الجملة مصدرة بـ(لكنّ وبَلْ وحتى)(٦).

---

(١) حاشية الصبان ٢٨٥/١.
(٢) منحة الجليل ٣٠٢/١، عدة السالك ١٧٦/١.
(٣) حاشية الصبان ٢٨٥/١.
(٤) منحة الجليل ٢٠/١-٣، عدة السالك ١٧٦/١.
(٥) حاشية الصبان ٢٨٥/١.
(٦) منحة الجليل ٢٠٣/١، عدة السالك ١٧٦/١.

وفي حاشية الصبان: واعلم أنه استشكل وقوع الاستدراك خبرًا في نحو: زيد وإن كثر ماله لكنه بخيل، مع وقوعه في كلامهم وخرجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدأ مقيدًا بالغاية، وبعضهم جعل الخبر محذوفًا والاستدراك منه كذا(١).

وقد أجمع النحاة على استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة. وفصل ابن مالك الكلام في الشرط الأول عندما قال:

ومفـردًا يـأتي ويـأتي جملـة حاويـة معنـى الـذي سـيقت لـه

إذ قسم الخبر إلى قسمين: مفرد وهو الأصل، وجملة وهو خلاف الأصل، ولذا قال حاوية معنى الذي سيقت به وهو المبتدأ، فكأنه قال: حاوية معنى المبتدأ، ولم يقيده بالضمير، بل فتح الباب لغيره من الروابط(٢).

ورد ابن هشام قول من أعرب الجملة خبرًا ولا ضمير فيها يعود على المبتدأ في نحو: لولا زيد لأكرمتك، بل الخبر محذوف تقديره لولا زيد موجود لأكرمتك، فالخبر مفرد وليس جملة(٣).

ثانيًا ـ الجملة الحالية :

ويشترط فيها أربعة شروط:

الأول: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالحال، ورابطها إما ضمير نحو: جاء زيد يده على رأسه، أو واوُ وتسمى واو الحال، وواو الابتداء، وعلامتها صحة وقوع إذ موقعها نحو: جاء زيد وعمرو قائم، التقدير: إذ عمرو قائم، أو الضمير والواو معًا نحو: جاء زيد وهو ناوٍ رحلة(٤).

---

(١) حاشية الصبان ٢٨٤/١.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٤٧٤/١، ٤٧٥.

(٣) مغني اللبيب ١٨٣/٢، ١٨٤.

(٤) شرح ابن عقيل ٢٧٨/٢، توضيح المقاصد والمسالك ٧١٨/٢، مغني اللبيب ١٨٦/٢، منحة الجليل ٢٧٨/٢.

الثاني: أن تكون خبرية محتملة للصدق والكذب؛ لأن الحال بمثابة النعت وهو لا يكون جملة إنشائية.

فإن وقعت طلبية قدر القول، كما في النعت كقول أبي الدرداء: "وجدت الناس اخبُر تَقْلِهْ"، أي مقولا فيهم اخبر تَقْلِهْ(١).

وغلط من أعرب الجملة الطلبية حالاً من قول الشاعر:

اطلبْ ولا تضْجَرَ من مَطْلبٍ فآفةُ الطالبِ أن يَضْجَرا(٢)

حيث قال: لا ناهية، والواو للحال، والصواب أنها عاطفة، مثل: **﴿وَاعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا﴾**(٣) من عطف النهي على الأمر(٤).

وأما ما ورد في الحديث: "لا تبيعوا الذهب بالذهب، إلا هاءً"(٥)، وهاءٍ، فهو على إضمار القول، أي إلا قائلين هاءً وهاءٍ من جهة البائع والمشتري(٦).

في الظاهر أن جملة اخبر تقله ــ وهي جملة طلبية ــ في محل نصب حال إذا كانت وجد بمعنى أصاب، وكذا اسم فعل الأمر هاءً وهاءٍ بمعنى خذ وخذ؛ فإنه

---

(١) قال أبو عبيد أخرج الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر يعني أنك إذا خبرتهم قليتهم. والمثل في مجمع الأمثال للميداني ٤/٤٢٥ رقم ٤٣٥٧.

(٢) البيت من السريع، وهو لبعض المحدثين، مغني اللبيب ٣٩٧، ٥٨٦، العيني ٣/٢١٧، التصريح١/٣٨٩، الهمع١/٢٤٦، الدرر١/٢٠٢، المزهر ٢/٣٠٣، الأشموني٢/١٨٦، والبيت الذي يذكر بعده:

أما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد أثرا

(٣) سورة النساء: من الآية (٣٦).

(٤) أوضح المسالك ٢/٢٩٠ــ٢٩٣.

(٥) الحديث ورد في سنن ابن ماجه بهذه الرواية، باب صرف الذهب بالورق، وأورده الإمام أحمد في المسند، باب بيع الذهب بالذهب بعدة روايات.

(٦) حاشية الشيخ يس ١/٣٨٩.

في محل نصب حال وهو أيضًا جملة طلبية، وقد خرج العلماء هذين الحديثين بأن الجملة الطلبية في كل منهما في محل نصب مقول لقول محذوف، هو الذي يقع حالاً، وتقدير الكلام في الحديث الأول: وجدت الناس مقولا فيهم اخبر تقله، وتقديره في الحديث الثاني: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا قائلين خذ وخذ الأولى يقولها البائع، والثانية يقولها المشتري(١).

الثالث: ألا تكون جملة الحال تعجبية.

قال أبو حيان: ويستثنى من الخبرية التعجبية إن قلنا إن التعجب خبر فلا تقع حالاً، فلا يقال مررت بزيد ما أحسنه(٢). إن كانت التعجبية غير خبرية لم يحتج لذلك، وإن كانت خبرية فمعناها ثابت لا منتقل فمانعها ذلك، وقد علم مما تقدم اشتراط الانتقال فلم يحتج لاشتراط أن تكون تعجبية، كذا قال طالب، فَرَدَّهُ آخر بأن الذي مضى من كلامه أن الانتقال غالب لا لازم، ومر في كلام الشارح (ابن هشام) في باب الموصول ما يقتضى أن في التعجبية خلافًا في أنها خبرية أو إنشائية(٣)، وعلى الأول هي مستثناه ثمَّ منها(٤).

وتتحقق فيه مقارنة الحال لعاملها، ولو صدرت الجملة الحالية بعلامة استقبال لفهم أنها مستقبلة بالقياس إلى عاملها، وكذا لو قلت: جئت وقد كتب زيدِ فلا يجوز أن يكون حالاً إن كانت الكتابة قد انقضت أي حال المجيء (لفقدان المقارنة) لا حال التكلم (لوجود المقارنة) ويجوز أن يكون حالاً إذا شرع في الكتابة، وقد مضى منها جزء؛ لأنه متلبس بها في حال المجيء(٥).

---

(١) عدة السالك ٢٩٢/٢.
(٢) حاشية الشيخ يس ٣٨٩/١.
(٣) التصريح ١٤١/١.
(٤) المرجع السابق ٣٨٩/١.
(٥) عدة السالك ٢٩٢/٢.

الرابع: ألا تكون مصدرة بعلم استقبال، وذلك نحو سوف ولن، وأدوات الشرط؛ فلا يصح أن نقول: جاء محمد أن يُسْأَلْ يُعْطَ، فإن أردت تصحيح ذلك، فقل: جاء محمد وهو إن يَسْأَل يُعْطَ، فتكون الحال جملة اسمية خبرية(١).

ويكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية، وذلك لأن الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها.

فإن قلت قد تقع الجملة الشرطية حالا؟

قلت: قد منعوا من ذلك، وزعموا أنه إذا أريد ذلك لزم أن تجعل الشرطية خبرًا عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو: جاء زيد وهو إن يسأل يعط(٢).

ومن هذا الكلام ــ مع ما سيأتي في مبحث مجيء خبر المبتدأ جملة ــ تعرف أن الخبر والحال جميعًا اشتركا في ضرورة وجود رابط يربط كلا منهما بصاحبه، واختلفا في الشروط الثلاثة الباقية؛ فجملة الخبر تقع إنشائية وتعجبية على الأصح عند النحاة، وتصدر بعلم استقبال، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون بجعل جملة الشرط وجوابه خبرًا(٣).

الأصل في الحال والخبر والصفة:

قال ابن مالك:

وموضع الحال تجيء جملة ... كـ جاء زيد وهو ناوٍ رحْلَهْ

وقال ابن عقيل: الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد، وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة(٤).

---

(١) حاشية الشيخ يس ٣٨٩/١.

(٢) حاشية الصبان ٢٧٧/٢، وينظر الهمع ٢٤٦/٢.

(٣) منحة الجليل ٢٧٨/٢.

(٤) شرح ابن عقيل ٢٧٨/٢، شرح الأشموني ٢٧٧/٢.

وقال المرادي: ولما كان أصل الحال الإفراد نبه ابن مالك على أنها قد تكون جملة بقوله: وموضع الحال تجيء جملة[١].

وقول ابن مالك وموضع الحال أي المفردة تأتي جملة لا ينافي أن الجملة حال حقيقية بدليل تقسيمهم الحال إلى مفرد وجملة كالخبر والنعت[٢].

تغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال:

قال التاج السبكي في الأشباه والنظائر: وقد يتغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال، ألا ترى أن من نذر أن يعتكف صائمًا لزمه الجمع بين الاعتكاف والصوم المنذورين على الصحيح، ولا يغنيه الاعتكاف في نهار رمضان بخلاف ما لو قال: وأنا صائم لا يلزمه الصوم إنما ندر الاعتكاف بصفة فإذا وجدت صح إيقاع المنذور وهو الاعتكاف فيها.

ولزوم الجمع في الأول لخصوصية المثال، لا في كل موضع يكون فيه الحال مفردة، فقد رأيت بخط المصنف في التذكرة ما نصه: فرع فقهي قال: لله علي أن اعتكف صائمًا، لزمه ذلك، ولو قال: لله على أن اعتكف مصليًا، لزمه الاعتكاف والصلاة، لا بقيد الجمع مع أنه قيد بالحال فيهما فما الفرق؟

الجواب: أن الاعتكاف مع الصوم ثبت كونه مطلوبًا للشارع، والاعتكاف مع الصلاة لم يقم دليل على مطلوبيته، ففي الأول يلزمه الجمع بينهما من حيث إنه نذر قربة فوجب الوفاء بها، وفي الثاني لا يلزمه الجمع؛ لأنه نذر ما ليس بقربة فلا يلزمه، ألا ترى أنه إذا قال: عليَّ أن اعتكف يوم الثلاثاء، لزمه الاعتكاف، ولغا اليوم، فكذلك تلغو الحالية في المسألة الثانية، وبهذا ينحل إشكال الحنفية أن الاعتكاف مشروط بالصوم؛ لأن الصوم في الاعتكاف يجب بالنذر، فدل على أنه شرط فيه، وإلا لم يجب بدليل الصلاة، قلنا إنما لم تجب الصلاة لما ذكرنا فافهمه[٣].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٧١٨/٢.

(٢) حاشية الصبان ٢٧٧/٢.

(٣) حاشية الشيخ يس ٣٨٨/١، ٣٨٩.

كلام عبدالقاهر في الجملة الحالية:

تحصل كلامه في خمسة مواضع، وهي كما يلي:

أ) الحال تجيء مفردة وجملة:

تحت عنوان فروق في الحال لها تعلق بالبلاغة، قال الإمام عبدالقاهر: "اعلم أن أول فرق في الحال أنها تجئ مفردة وجملة، والقصد ههنا إلى الجملة؛ وأول ما ينبغي أن يضبط من أمرها أنها تجئ تارة مع الواو، وأخرى بغير الواو، ...، وفي تمييز ما يقتضي الواو مما لا يقتضيه صعوبة"(١).

فلابد أن يكون ذلك إنما كان من أجل علل توجبه، وأسباب تقتضيه، فمحال أن يكون ههنا جملة لا تصلح إلا مع الواو، وأخرى لا تصلح فيها الواو، وثالثة تصلح أن تجئ فيها بالواو، وأن تَدَعَها فلا تجئ بها، ثم لا يكون لذلك سببٌ وعلّةٌ، وفي الوقوف على العلة في ذلك إشكال وغموض، ذاك لأن الطريق إليه غير مسلوك، والجهة التي منها تَعْرِف غير معروفة؛ وأنا أكتب لك أصلاً في "الخبر" إذا عرفته انفتح لك وجه العلة في ذلك"(٢). وهذا النص السابق يؤكد ارتباط الإمام عبدالقاهر بكتاب سيبويه، على ما سيأتي بيانه في ثنايا هذا البحث(٣).

ب) أصل مجيء الجملة الحالية بالواو وبغيرها:

ذكر المرادي أن اقتران الجملة الحالية بالواو ثلاثة أقسام: واجب، وممتنع،وجائز(٤).

ويرى الإمام عبدالقاهر أن أصل هذه الأقسام الثلاثة من مجيء الجملة الحالية بالواو، وبغيرها، وبجواز الأمرين أن الخبر نوعان:

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٢٠٢.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٢١٢.

(٣) انظر البحث، ص

(٤) الجني الداني في حروف المعاني، ص١٦٤.

١ــ **خبر جزء من الجملة:** لا تتم الفائدة دونه، كخبر المبتدأ في نحو "زيد منطلق"، وكالفعل في نحو: "خرج زيد"، وكل واحد من هذين جزء من الجملة وهو الأصل.

٢ــ **خبر ليس بجزء من الجملة:** ولكنه زيادة في خبر آخر، سابق عليه، وهو الحال في نحو: جاء زيد راكبًا، إذ الحال خبر في الحقيقة، يثبت به لصاحب الحال ما ثبت للمبتدأ بالخبر، وما ثبت للفاعل بالفعل، فقد ثبت الركوب لزيد كما ثبت الانطلاق والخروج في المثالين السابقين(١).

كما أنه ذكر أن الفرق بين هذين النوعين من الأخبار أن الأول: خبر مطلق أثبت المعنى إثباتًا جردته له، وجعلته يباشره من غير واسطة، ومن غير أن يتسبَّب بغيره إليه.

وأما الخبر الثاني: فقد سبقه خبر هو المجيء، ثم زدت عليه أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، فلم تجرد إثباتَك للركوب، ولم تباشره به ابتداءً، بل بدأت فأثبتت المجيء، ثم وصلت به الركوب على سبيل التبع لغيره شرط أن يكون في صلته(٢).

ج) الواو نظيرة الفاء ثبوتًا وعدمًا:

الواو فيما سبق من الجمل الحالية "نظيرة الفاء في جواب الشرط من نحو: إن تأتني فأنت مكرمَ، فإنها وإن لم تكن عاطفة، فإن ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة في أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن تربط بنفسها"(٣).

فالجملة الحالية المقترنة بالواو من نحو "جاءني زيد وهو راكب"، تنزَّل منزلة الجزاء الذي ليس من شأنه أن يرتبط بنفسه، ويحتاج إلى الفاء، من نحو إن

---

(١) دلائل الإعجاز، ص١٧٣، ٢١٢، ٢١٣.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٢١٣، ببعض تصرف، وانظر أيضًا ص١٧٣ نفس المصدر.

(٣) المصدر السابق.

تأتني فأنت مكرم، قياسًا سَوِيًّا، وموازنة صحيحة[١]، فالفاء والواو رابطتين حتى لا يظن أنه استئناف جديد غير معلق بالكلام الأول.

والجملة الحالية غير المقترنة بالواو من نحو: "جاءني زيد يسرع" تنزل منزلة الجزاء الذي يستغني عن الفاء؛ لأنه من شأنه أن يرتبط بالشرط من غير رابط، من نحو إن تُعْطِنِي أَشْكُرْك، قياسًا سَوِيًّا، وموازنة صحيحة[٢]، إذ الثاني نفس الأول، يقع موقعه، هذا في الجزاء، ويقع مع الأول في إثبات واحد، وهذا في الحال، وإذا كان الشيء نفسه، فإنه لا يحتاج إلى رابط.

د) هل يصح أن يكون ما بعد الواو في الإثبات الأول؟:

تأكيدًا لدور الواو في الجملة الحالية من أنها إنشاء لخبر جديد على سبيل التبع للخبر الأول، طرح عبدالقاهر سؤالاً افتراضيًا، هو: ما المانع من أن يكون الإسراع في جاءني زيد وهو يسرع في الإثبات الأول؟

والجواب: أن الضمير المنفصل المرفوع بمنزلة ذكر اسمه صريحًا، وإعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر، وإلا كان الاسم لغوًا ضائعًا، وكنت كمن لا يجعل لعمرو إسراعًا في نحو: جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه وذلك محال[٣]، فالإسراع هنا لا يكون في الإثبات الأول، ولو جعل في الإثبات الأول لصار في تقدير: مسرعًا من نحو جاءني زيد وعمرو مسرعًا أمامه، فيكون عمرًا مبتدأ لا خبر له، فإذا قدم يسرع من نحو: جاءني زيد يسرع عمرو أمامه يصح أن يكون الإسراع لزيد؛ لأن يسرع يقع موقع المفرد، أي جاءني زيد مسرعًا عمرو أمامه، فيكون عمرو مرفوعًا باسم الفاعل المتقدم[٤]، وهنا يقع الإسراع في الإثبات الأول.

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٢١٤، ٢١٥ ببعض تصرف.

(٢) المصدر السابق.

(٣) دلائل الإعجاز، ص٢١٥، ٢١٦ باختصار.

(٤) دلائل الإعجاز، ص٢١٦، ٢١٧ باختصار.

وهذه الجملة حالها مع التي قبلها حال الصفة والتوكيد، فيكون الثاني هو الأول نفسه، ولا تحتاج إلى رابط، إذ لا يعطف الشيء على نفسه(١).

وأما التي تحتاج إلى رابط فحال الجملة فيها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم، ويدخل معه في معنى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافًا إليه، فهذه حقها الربط واسطة بين الأمرين والحالين(٢).

هـ) الواو تعني استئناف خبر يضم إلى خبر:

بعد أن عرف الإمام عبدالقاهر بالنوع الأول من الخبر الذي يسير في فلك الخبر المباشر والمفرد والذي لا يحتاج الحال فيه إلى الواو رابطة، دلف إلى النوع الثاني مما يكون الكلام فيه خبرين، فقال: وكل جملة جاءت حالاً، ثم اقتضت الواو، فذاك لأنك مستأنف بها خبرًا، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات(٣).

وتفسير ذلك أنك إذا قلت: جاءني زيد وغلامُه يسعى بين يديه ورأيت زيدًا وسيفه على كتفه، كان المعنى على أنك بدأت فأثبت المجيء والرؤية، ثم استأنفت خبرًا، وابتدأت إثباتًا ثانيًا لسعي الغلام بين يديه، ولكون السيف على كتفه(٤).

ولما كان المعنى على استئناف الإثبات، احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى، فجيء بالواو كما جيء بها في قولك زيد منطلق وعمرو ذاهب، والعلم حسن والجهل قبيح(٥). حيث أفادت الواو مع العطف أن الثاني يكون بسببٍ وصلةٍ

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٢٤٣ بتصرف.
(٢) دلائل الإعجاز، ص٢٤٣ بتصرف في آخره.
(٣) المرجع السابق، ص٢١٣.
(٤) السابق، ص٢١٤.
(٥) السابق، ص٢١٤.

من الأول، وأنه كالشبيه والنظير أو النقيض، وإلا كان خلفًا، لا مشاكلة، ولا تعلق بين الخبرين(١).

وجملة الأمر في الواو أنها لا تجيء إلا أن يكون المعنى في الثاني لَفْقًا لمعنى في الأول، ومضامًا له، بحيث الحال التي يكون عليها أحدهما مضمومة في النفس إلى الحال التي عليها الآخر، بمعنى أن السامع إذا عرف حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني، ولا تحيد الواو عن ذلك(٢).

واو الحال وواو الاستئناف:

أورد ابن هشام أن أبا البقاء وَهِمَ في قوله تعالى: ﴿**وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ**﴾(٣)، فقال: الواو للحال، وقيل بمعنى إذ(٤)، وسبقه إلى ذلك مكي، وزاد عليه فقال: الواو للابتداء، وقيل للحال، وقيل بمعنى إذ(٥)، والثلاثة بمعنى واحد، فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء(٦).

---

(١) السابق، ص٢٢٤، ٢٢٥ باختصار.

(٢) المصدر السابق.

(٣) سورة آل عمران: من الآية (١٥٤).

(٤) قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللّهِ غَيْرَ الْحَقِّ**﴾ [سورة آل عمران: من الآية ١٥٤] ذكر أن طائفة مبتدأ، وقد أهمتهم خبرة، ويظنون الخبر، والجملة حال والعامل يغشى، وتسمى هذه الواو واو الحال، وقيل الواو بمعنى إذ؛ وليس بشيء. التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣٠٣/١.

(٥) "وطائفة" ابتداء، والخبر "قد أهمتهم"، والجملة في موضع نصب على الحال، وهذه الواو قيل هي واو الابتداء، وقيل واو الحال، وقيل هي بمعنى إذ، ويظنون في موضع رفع على النعت لطائفة أو في موضع نصب على الحال من المضمر المنصوب في أهمتهم. مشكل إعراب القرآن، المكي ١٧٧/١.

(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٧٧/١.

وذكر المرادي أن من أقسام الواو، واو الاستئناف، ويقال واو الابتداء، وهي التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى، ولا مشاركةَ له في الإعراب، ويكون بعدها الجملتان: الاسمية[١]، والفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسمًّى عِندَهُ**﴾[٢]، ونحو: ﴿**لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاء**﴾[٣]، وذكر بعضهم أن هذه الواو قسم آخر غير العاطفة، والظاهر أنها الواو التي تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب لمجرد الربط، وإنما سميت واو الاستئناف لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات، معطوف على ما قبلها[٤].

ثالثًا ـ الجملة الموصوف بها:

ولا يربطها إلا الضمير: إما مذكورا نحو: ﴿**حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ**﴾[٥].

أو مقدرًا إما مرفوعًا كقوله:

إن يقتلوكَ فإن قَتْلَكَ لم يَكُنْ ... عاراً عَلَيكَ ورُبَّ قَتلٍ عارُ[٦]

أي: هو عار.

وإما منصوبًا كقوله:

حميتَ حمى تِهامة بَعْدَ نَجْدٍ ... وما شيءٌ حَميتَ بمستباحِ[٧]

أي: حميته.

---

(١) الجني الداني في حروف المعاني، ص١٦٣.

(٢) سورة الأنعام: من الآية (٢).

(٣) سورة الحج: من الآية (٥).

(٤) الجني الداني في حروف المعاني، ص١٦٣.

(٥) سورة الإسراء: من الآية (٩٣).

(٦) البيت من الوافر، ولم يذكر معجم شواهد العربية قائله، وهو من شواهد خزانة الأدب الشاهد رقم ٧٩٨، وهمع الهوامع ١٨٠/١، والدر اللوامع ١٥٦/١.

(٧) البيت من الوافر، وهو لجرير ص٧٧، الكتاب ٤٥/١، ٦٦، أمالي ابن الشجري ٢٥/١، ٧٨٩، ٣٢٦، العيني ٧٥/٤، التصريح ١١٢/٢، وفي الديوان برواية: أبحت بدل حميت.

أو مجرورًا نحو: ﴿**وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ**﴾(١)، فإنه على تقدير "فيه" أربع مرات(٢).

رابعًا ـ الجملة الموصول بها الأسماء:

ولا يربطها غالبًا إلا الضمير، إما مذكورًا نحو: ﴿**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ**﴾(٣)، ونحو: ﴿**وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ**﴾(٤)، ﴿**وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ**﴾(٥)، ونحو: ﴿**يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ**﴾(٦).

وإما مقدرًا نحو: ﴿**أَيُّهُمْ أَشَدُّ**﴾(٧)، ونحو: ﴿**وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ**﴾(٨)، ﴿**وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ**﴾(٩)، ونحو: ﴿**وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ**﴾(١٠)، والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفة أقوى منه من الخبر(١١).

وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير، كقوله:

فيا رب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع(١٢)

---

(١) سورة البقرة: الآية (٤٨).
(٢) مغني اللبيب ١٨٤/٢.
(٣) سورة البقرة: من الآية (٣).
(٤) سورة يس: من الآية (٣٥).
(٥) سورة الزخرف: من الآية (٧١).
(٦) سورة المؤمنون: من الآية (٣٣).
(٧) سورة مريم: من الآية (٦٩).
(٨) سورة يس: من الآية (٣٥).
(٩) سورة الزخرف: من الآية (٧١).
(١٠) سورة المؤمنون: من الآية (٣٣).
(١١) مغني اللبيب ١٨٥/٢.
(١٢) البيت من الطويل، ديوان الحماسة ١٢١/٢ منسوب إلى ابن ميادة، ونسب في الدر ٦٤/١ لمجنون بني عامر.

وهو قليل، قالوا: وتقديره وأنت الذي في رحمته، وقد كان يمكنهم أن يقدموا: في رحمتك، كقوله:

وأنت الذي أخلقتني ما وعدتني وأشْمَتّ بي من كان فيك يلومُ(١)

وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل إذ الغالب: "أنت الذي فَعَلَ" وقولهم: فَعَلْتَ قليل، ولكنه مع هذا مقيس، وأما أنت الذي قام زيد، فقليل غير مقيس(٢).

كلام عبد القاهر في هذه الجملة:

تحصل كلامه في ثلاثة مواضع:

أ) الاستفهام والموصول لا يغيران الجزاء:

ألف الاستفهام بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك، لا تغير الكلام عن حاله، وليست كإذ وهل وأشباههما، ويعني أن جملة الشرط والجزاء تكون صلة لألف الاستفهام كما تكون صلة للذي نحو: أإن تأتني آتِك، والذي إن تأتِه يأتِك زيدٍ، فإن رفع الجواب كان صلة للذي بتقدير: الذي يأتيك زيد إن تأته وأجازه يونس في نحو أإن تأتني آتيك، وعند سيبويه يكره هذا في الجزاء وإن كان في (جواب) الاستفهام فإن كان فعل الشرط ماضيًا حسن الرفع في الجواب وهو على القلب: إن أتيتني آتيك بتقدير آتيك إن أتيتني، قال عز وجل: ﴿**أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ**﴾(٣)، بتقدير أيخلدون إن متَّ(٤).

---

(١) البيت من الطويل، قائله أميمة صاحبة ابن الدمينة، ديوان ابن الدمينة ٤٢، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ص١٢٨، الحيوان ٥٥/٣، البيان والتبيين ٣٧٠/٣، والأغاني ١٤٨/١٥، معاهد التنصيص ٥٨/١، الحماسة ١٣٨١.

(٢) مغني اللبيب ١٨٦/٢.

(٣) سورة الأنبياء: من الآية (٣٤).

(٤) الكتاب ٨٢/٣، ٨٣ بتصرف واختصار.

ب) أيّ ومن موصولتين:

إذا كانت أيٌّ ومن موصولتين من نحو أيُّها تشاءُ لك، ومن تشاءُ لك، فتشاء صلة لأيّ ومَنْ حتى كمل كل منهما اسمًا، ثم بنيت لك على أيُّها ومَنْ كأنك قلت: الذي تشاءُ لك[١].

ويعني أن أيًّا ومَنْ إذا كانا موصلتين فهما مبتدأ والفعل بعدهما صلة الموصول، والجار والمجرور خبر الاسم الموصول، والكلام هنا كله خبر واحد، إذ الجار والمجرور جزء من الجملة، وبه تمت الفائدة.

ج) الاسم المنصوب قبل أداة الشرط:

وكذا يسير في سياق الخبر المفرد ما كان من نحو: كلَّ رجل يأتيك فاضرب، وزيدًا إذا أتاك فاضرب، وحين يأتيك فاضرب فكل ذلك على الإعمال في الأول، وأن الكلام خبر واحد نصب أوله بآخره إذ التقدير: اضرب كلَّ رجل يأتيك، ويأتيك صفة لرجل، فكأنك قلت: اضرب كلَّ رجل صالحٍ، وكذا التقدير من المثالين الآخرين صائر إلى: اضرب زيدًا إذا أتاك، وحين يأتيك[٢].

فالنصب على إرادة أول الكلام، أعمل آخر الكلام في أوله على حد زيدًا إن أتاك تضربْ، وأيَّهم يأتك تضربْ، فأيّ بمنزلة الذي كأنه قال: اضرب الذي يأتيك، ويأتيك صلة الذي ومن تتمة الاسم، وصفة له[٣].

فإذا وحين في الأمثلة المتقدمة صفة للاسم، وكأنك قلت في: اضرب زيدًا إذا أتاك وحين يأتيك: اضرب زيدًا الآتي: فالظرف صفة، وليس خبرًا؛ لأن ظروف الزمان لا تكون خبرًا عن الجثة والفعل يقبح إذا لم يكن معه مفعول مضمر أو مظهر[٤].

---

(١) الكتاب ٣٩٨/٢.
(٢) الكتاب ١٣٦/١ بتصرف.
(٣) المصدر السابق.
(٤) انظر: حاشية الكتاب ١٣٦/١.

خامسًا ـ جملة جواب الشرط المرفوع بالابتداء:

ولا يربطها إلا الضمير إما مذكورًا نحو: ﴿**فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ**﴾(١)، أو مقدرًا أو منوبًا عنه، نحو: ﴿**فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ**﴾(٢)، أي منه أو الأصل: في حجه(٣).

وأما قوله تعالى: ﴿**بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ**﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿**وَمَن يَتَوَلَّ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ اللّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ**﴾(٥).

وقول الشاعر:

فَمَنْ تَكُنِ الحضارةُ أعجبتْهُ فأيُّ رجالِ باديةٍ ترانا(٦)

فقال الزمخشري في الآية الأولى: إن الرابط عموم المتقين، والظاهر أنه لا عموم فيها، وأن المتقين مساوون لمن تقدم ذكره، وإنما الجواب في الآيتين والبيت محذوف وتقديره في الآية الأولى: يحبه، وفي الثانية يغلب، وفي البيت: فلسنا على صفته(٧).

---

(١) سورة المائدة: من الآية (١١٥).
(٢) سورة البقرة: من الآية (١٩٧).
(٣) مغني اللبيب ١٨٧/٢.
(٤) سورة آل عمران: الآية (٧٦).
(٥) سورة المائدة: الآية (٥٦).
(٦) شرح ديوان الحماسة ١٢٩/١، والبيت من الوافر.
(٧) مغني اللبيب ١٨٩/٢، ١٩٠.

كلام سيبويه في هذه الجملة:

تحصل كلامه في ثلاثة مواضع:

أ) إنْ مبهمة وإذا معلومة:

وقال سيبويه: إنْ أبدًا مبهمة وكذلك حروف الجزاء، وإذا تجيء وقتًا معلومًا، ألا ترى أنك إذا قلت: آتيك إذا أحمرَّ البُسْرُ، كان حسنًا، ولو قلت: آتيك إن أحمر البسرُ، كان قبيحًا، وعليه لا تجيء إذا في المجازاة، لأنها في المستقبل بمنزلة إذ فيما مضى(١).

وقال الزمخشري: ولا تستعمل إن إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها (وجودها) ولذلك قبح إن أحمر البسر كان كذا، وإن طلعت الشمس آتك، إلا في اليوم المغيم (لوجود الشك)، وتقول: إن مات فلان كان كذا، وإن كان موته لا شبهة فيه، إلا أن وقته غير معلوم، فهو الذي حَسَّنَ فيْه(٢).

وشرح ذلك ابن يعيش فقال: إنْ في الجزاء مبهمة لا تستعمل إلا فيما كان مشكوكًا في وجوده، ولذلك كان الجزاء بالأفعال المستقبلة؛ لأن الأفعال المستقبلة قد توجد وقد لا توجد، ولذلك لا تقع المجازاة بإذا وإن كانت للاستقبال؛ لأن الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر، كقولك: إذا طلعت الشمس فأتني، ولو قلت: إن طلعت الشمس فاتني لم يحسن إلا في اليوم المِغْيم الذي يجوز أن ينقشع الغيم فيه وتطلع الشمس، ويجوز أن يتأخر طلوعها، فقولك إذا طلعت اعتراف بأنها ستطلع لا محالة(٣).

وحق ما يجازي به أن لا تدري أيكون أم لا يكون، فعلى هذا تقول: إذا احمرّ البسر فأتني وقبح إن احمر البُسْر؛ لأن احمرار البُسْر كائن، وتقول: إذا أقام الله القيامة عذب الكفار، ولا يحسن إن أقام الله القيامة؛ لأنه يجعل ما أخبر الله تعالى بوجوده مشكوكًا فيه(٤).

---

(١) الكتاب ٦٢/٣.

(٢) المفصل في علم العربية، ص٣٢٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩.

(٤) السابق.

ب) استعمال إنْ في موضع إذا والعكس:

وربما استعملت إن في مواضع إذا، وإذا في مواضع إنْ، ولا يبين الفرق بينهما لما بينهما من الشركة، ومن ذلك: إن مت فاقضوا ديني، وإن كان موته كائنًا لا محالة، فهو من مواضع إذا، إلا أن زمانه لما لم يكن متعينًا جاز استعمال إنْ فيه، قال تعالى: ﴿أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾(١)، وقال الشاعر:

كَمْ شامتٍ بي إن هَلَكْ ... تُ وقائلٌ لله دَرّهْ(٢)

فهذه من مواضع إذا؛ لأن الموت والهلاك حتم على كل حيٍّ.

فأما قول الآخر:

إذا أنتَ لم تنزعْ عن الجهل والخنا ... أصبتَ حليمًا أو أصابَكَ جاهلُ(٣)

فهو من مواضع إن؛ لأنه يجوز أن ينزع عن ذلك وأن لا ينزع(٤).

ج) إذا بين الجزائية والحينية:

قال سيبويه: وإن اضطر شاعر فأجرى إذا مجرى إن فجازى بها قال أزيد إذا تر تضربْ، إن جعل تضرب جوابًا، وإن رفعها نصب الأول؛ لأنه لم يجعلها جوابًا نحو أزيدًا إذا ترى تضربُ، ويرفع الجواب حين يذهب الجزم من الأول في

---

(١) سورة آل عمران: من الآية (١٤٤).

(٢) البيت للنابغة الذبياني، وهو من مجزوء الكامل المرفَّل، وهو ضمن أربعة أبيات ديوانه ص١٢٢، حاشية شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩، أولها:

المرءُ يأملُ أن يعيـ ... ـشَ وطولُ عيشٍ قد يضرُّهْ
تَفْني بشاشتُه وَيْبقَـ ... ـى بعَد حُلْوِ العيشِ مُرُّهْ
وتَخُونُه الأيّامُ حتّـ ... ـى لا يَرَى شيئًا يَسُرُّهْ
كَمْ شامتٍ بي إن هَلَكْ ... تُ وقائلٍ لله دَرُّهْ!!

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن زهير ديوانه ٢٥٧، وقيل لزهير بن أبي سلمى، عيون الشعر ٢٣/١، الشعر والشعراء ١٠٠، العقد الفريد ٢٨٠/٢، ابن يعيش ٤/٩.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩.

اللفظ. والاسم ههنا مبتدأ إذا جزمت وأما الفعل الأول فصار مع ما قبله بمنزلة حين وسائر الظروف كأنك قلت أتضرب زيدًا حين يأتيك(١).

وإن قلت: زيدٌ إذا يأتيني أضربُ، تريد معنى الهاء ولا تريد زيدًا أضربُ إذا يأتيني، ولكنك تضع أضربُ ههنا مثل أضربْ إذا جزمت وإن لم يكن مجزومًا؛ لأن المعنى معنى المجازاة في قولك: أزيد إن يأتك أضربْ، ولا تريد به أضربُ زيدًا، فيكون على أول الكلام كما لم ترد بهذا أول الكلام رفعت، وكذلك حين إذا قلت: أزيد حين يأتيك تضربُ(٢).

وإنما رفعت الأول في هذا كله لأنك جعلت تضرب وأضرب جوابًا، فصار كأنه من صلته إذ كان من تمامه، ولم يرجع إلى الأول، وإنما ترده إلى الأول فيمن قال: إن تأتني آتيك، وهو قبيح، وإنما يجوز في الشعر(٣).

وإذا قلت: أزيد إن يأتك تضربْه فليس تكون الهاء إلا لزيد، ويكون الفعل الآخر جوابًا للأول، ويدلك على أنها لا تكون إلا لزيد أنك لو قلت: أزيد إن تأتك أمةُ الله تضربْها لم يجز؛ لأنك ابتدأت زيدًا، ولابد من خبر، ولا يكون ما بعده خبراً له حتى يكون فيه ضميره(٤).

سادسًا ـ الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه:

نحو: "زيدا ضربته، أو ضربت أخاه، أو عمرًا وأخاه، أو عمرًا أخاه، إذا قدرت الأخ بيانًا، فإن قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذا لو عطفت بغير الواو، وقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ**﴾(٥)، الذين مبتدأ، وتعسًا مصدر لفعل محذوف هو الخبر، ولا يكون الذين

---

(١) الكتاب ١٣٤/١ باختصار.

(٢) الكتاب ١٣٥/١.

(٣) الكتاب ١٣٥/١، وسيأتي أنه على نية التقديم عند سيبويه من نحو: إن يصرعْ أخوك تصرعُ.

(٤) الكتاب ١٣٥/١.

(٥) سورة محمد: الآية (٨).

منصوبًا بمحذوف يفسره تعسًا كما تقول: زيدًا ضربًا إياه، وكذا لا يجوز: "زيدًا جَدْعًا له"، ولا "عمرا سقيًا له"، خلافا لجماعة منهم أبو حيان؛ لأن اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر؛ لأنه لا يتعدي بالحرف وليست اللام للتقوية؛ لأنها لازمة ولام التقوية غير لازمة(١).

سابعًا ـ معمول الصفة المشبهة:

ولا يربطه إلا الضمير إما ملفوظًا به نحو: "زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ"، أو "وجها منه"، وإما مقدرًا نحو: "زيد حسن وجهًا"، أي منه؛ واختلف في نحو: زيد حَسَنٌ الوجهُ بالرفع، فقيل التقدير منه.

وقيل أل خلف عن الضمير، وقال تعالى: ﴿**هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ * جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ**﴾(٢)، جنات بدل أو بيان؛ والثاني يمنعه البصريون؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات؛ وقول الزمخشري إنه معرفة؛ لأن عَدْنًا عَلَم على الإقامة بدليل: ﴿**جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا**﴾(٣)، لو صح تعينت البدلية بالاتفاق، إذ لا تُبين المعرفة النكرة، ولكن قوله ممنوع.

وإنما عدن مصدر عَدَن، فهو نكرة، والتي في الآية بدل لا نعت ومفتحة حال من جنات لاختصاصها بالإضافة، أو صفة لها، لا صفة لحُسْن؛ لأنه مذكر؛ ولأن البدل لا يتقدم على النعت، والأبواب مفعول ما لم يسم فاعلهُ، أو بدل من ضمير مستتر، والأول أولى، لضعف مثل: مررت بامرأةٍ حسنةٍ الوجهُ، وعليهما فلابد من تقدير أن الأصل الأبواب منها أو أبوابها، ونابت أل عن الضمير، وهذا البدل بدل بعضٍ لا اشتمالٍ خلافًا للزمخشري(٤).

---

(١) مغني اللبيب ١٨٧/٢.

(٢) سورة ص: الآيتان (٤٩)، (٥٠).

(٣) سورة مريم: الآية (٦١)، وقد وصفت عدن بالتي وهو اسم موصول معرفة.

(٤) مغني اللبيب ١٨٨/٢، ١٨٩.

ثامنًا ـ العاملان في باب التنازع:

لا بد من ارتباطهما إما بعاطف كما في: قام وقعد أخواك، أو عمل أولهما في ثانيهما، نحو: ﴿**وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا**﴾(١)، ونحو: ﴿**وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا**﴾(٢)، أو كون ثانيهما جوابًا للأول إما جوابية الشرط نحو: ﴿**تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ**﴾(٣)، ونحو: ﴿**آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**﴾(٤)، أو جوابية السؤال نحو: ﴿**يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلاَلَةِ**﴾(٥)، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط، ولا يجوز "قام قعد زيد"، ولذلك بطل قول الكوفيين إن من التنازع قول امرئ القيس:

ولو أنَّما أسْعَى لأدْنى معيشةٍ كفاني ـ ولم أطْلُب ـ قليلٌ من المال(٦)

وأنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول؛ لأن الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وترك إعمال الثاني مع تمكنه منه، وسلامته من الحذف، والصواب أنه ليس من التنازع في شيء لاختلاف مطلوبي العاملين، فإن كفاني طالب للقليل، وأطلب طالب للملك محذوفًا للدليل، وليس طالبًا للقليل؛ لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله ولم أطلب معطوفًا على كفاني، وحينئذ يلزم كونه مثبتًا؛ لأنه حينئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم من لو، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للتعليل بعد ما نفاه بقوله:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة

وإنما لم يجز أن يقدر مستأنفًا؛ لأنه لا ارتباط حينئذ بينه وبين كفاني، فلا تنازع بينهما(٧).

---

(١) سورة الجن: الآية (٤).
(٢) سورة الجن: الآية (٧).
(٣) سورة المنافقون: من الآية (٥).
(٤) سورة الكهف: من الآية (٩٦).
(٥) سورة النساء: من الآية (١٧٦).
(٦) ديوان امرئ القيس ص١٢٩، والبيت من الطويل.
(٧) مغني اللبيب ١٩٠/٢، وينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٣٣٨/١ـ٣٤٤.

تاسعًا ، وعاشرًا ـ بدل البعض والاشتمال:

ولا يربطهما إلا الضمير: ملفوظًا نحو: ﴿**ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ**﴾(١)، ونحو: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ**﴾(٢)، أو مقدرًا نحو: ﴿**مَنِ اسْتَطَاعَ**﴾(٣)، أي منهم، ونحو: ﴿**قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ**﴾(٤)، أي النار فيه؛ وقيل إن أل خلف عن الضمير أي ناره، وقال الأعشى:

لَقَدْ كَانَ فِي حولٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضَّي لُباناتٍ ويَسْأَمَ سَائِمُ(٥)

أي ثويته فيه، فالهاء من ثويته مفعول مطلق وهي ضمير الثواء؛ لأن الجملة صفته، والهاء رابط الصفة والضمير المقدر رابط للبدل ــ وهو ثواء ــ بالمبدل منه وهو حَوْل.

قال ابن هشام: وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء من ثويته للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة "في" وليس بشيء لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف، ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك "مررت بثلاثة زيد وعمرو"، القطع بتقدير منهم؛ لأنه لو أتبع لكان بدل بعضٍ من غير ضمير(٦).

---

(١) سورة المائدة: من الآية (٧١).
(٢) سورة البقرة: من الآية (٢١٧).
(٣) سورة البقرة: من الآية (٩٧).
(٤) سورة البروج: الآيتان (٤)، (٥).
(٥) ديوان الأعشى الكبير ص٧٧، القصيدة التاسعة، والبيت من الطويل.
(٦) مغني اللبيب ١٨٧/٢، ١٨٨.

حادي عشر ـ ألفاظ التوكيد الأوَل:

وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو: جاء زيدُ نفسُه والزيدان كلاهما، والقوم كلُّهم، ومن ثم كان مردودًا قول الهروي في الذخائر تقول: جاء القوم جميعًا على الحال، وجميع على التوكيد(١).

وكذا قول بعض من عاصرناه في قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً**﴾(٢)، إن جميعًا توكيد لـ(ما)، ولو كان كذا لقيل جميعَه، ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل، والصواب أنه حال(٣).

وكذا كان مردودًا قول الفرّاء والزمخشري في قراءة بعضهم "**إنا كلاً فيها**"(٤)، إن كلا توكيد(٥)، والصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيدًا للإحاطة نحو: "قمتم ثلاثتُكم" وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير(٦).

ويجوز لكل أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير نحو: جاءني كلُّ القوم، فيجوز مجيئها بدلا بخلاف "جاءني كلُّهم"، فلا يجوز إلا في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة، وخرجها ابن مالك على أن كلا حال(٧)، وفيه ضَعْفَان: تنكير كل بقَطْعِها عن الإضافة لفظًا ومعنى، وهو نادر، كقول بعضهم: "مررت بهم كلا"، أي جميعًا، وتقديم الحال على عاملها الظرفي(٨).

واحترز ابن هشام بذكر الأوَل عن أجمع وأخواته فإنها إنما تؤكد بعد كل نحو: ﴿**فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ**﴾(٩).

---

(١) مغني اللبيب ١٩١/٢، ١٩٢.
(٢) سورة البقرة: من الآية (٢٩).
(٣) مغني اللبيب ١٩٢/٢.
(٤) سورة غافر: من الآية (٤٨).
(٥) معاني القرآن للفرّاء ١٠/٣، الكشاف ٣٣٤/٣، وهي قراءة ابن السميفع وغيره.
(٦) المصدر السابق.
(٧) شرح التسهيل ٢٩٢/٣.
(٨) السابق.
(٩) سورة الحجر: الآية (٣٠).

ملخص

الأشياء التي تحتاج إلى الربط، وهي كالتالي:

١ــ الجملة المخبر بها عن المبتدأ.

٢ــ الجملة الحالية وتربط بالواو أو الضمير أو هما معًا.

٣ــ الجملة الموصوف بها، ولا يربطها غالبًا إلا الضمير.

٤ــ الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالبًا إلا الضمير.

٥ــ جملة جواب الشرط، ورابطها الضمير أو الفاء، وما لها من خصائص.

٦ــ الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه، ورابطها الضمير.

٧ــ معمول الصفة المشبهة، ولا يرطبها إلا الضمير، والصفة من المشتقات العاملة عمل الفعل فهي ومعمولها في حكم الجملة.

٨ــ العاملان في باب التنازع، ورابطهما إما عاطف أو عمل، أو ارتباط جوابية الثاني للأول، وكل من العاملين في حكم الجملة المستقلة.

٩ــ بدل البعض، ورابطه الضمير، والبدل على نية تكرار العامل فهو في حكم الجملة.

١٠ــ بدل الاشتمال ورابطه الضمير، والبدل على نية تكرار العامل فهو في حكم الجملة.

١١ــ ألفاظ التوكيد الأُوَل، ويربطها الضمير، وهو مع العامل في حكم الجملة لأننا نقول جاء زيد نفسه، وكذا نقول جاء نفسُه.

الفصل الأول

روابط جملة الخـبر

خبر المبتدأ الجملة على ضربين[١]:

الأول ـ جملة من مبتدأ وخبر، ولابد أن يكون فيها ذكر[٢] من الأول نحو قولك: زيد أبوه قائم، ولو قلت: زيد عمرو قائم لم يجز، فإن قلت: إليه أو بسببه أو معه، أو في حاجته، جاز.

الثاني ـ جملة من فعل وفاعل نحو قولك: زيد قام أبوه وعبدالله خرج، ففي خـــرج ضمير من عبدالله وهو فاعل خرج، وخرج وذلك الضمير جملة وهي خبـــر عن عبدالله[٣].

وقد تتركب الجملتان وتنعقدان بحرف الشرط، وتكونان خبرًا عن المبتـــدأ نحو قولك: زيد إن تكرمه يكرمك[٤].

ولا فرق في جملة الخبر هذه بين أن تكون خبرية أو إنشائية على الصحيح، بخلاف جملة النعت، فلا تصح بالإنشائية.

والفرق أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب، ولا يميز له إلا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب، والإنشائية ليست كذلك؛ لأن مـــدلولها لا يحصـــل إلا بها، لكن إذا وقعت الجملة الإنشائية خبرًا طلبًا كانت أو غيره، لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها وهو القيامة بالطالب والمنشئ، بل باعتبار تعلق معناها

---

(١) ذكر الإمام عبدالقاهر في شرح المقتصد ٢٧٤/١، ٢٨٧ أن خبر المبتدأ الجملة أربعة أضرب بإضافة الظرف نحو في الدار وخلفك، والشرط والجزاء نحو أن تضربه يضربك.

(٢) يقصد بالذكر: رابط الجملة الخبرية بالمبتدأ وهو ضمير في الغالب وقد ينوب عنـــه غيـــره. شرح عيون الإعراب، ص٨٧، ٨٨، المقتصد في شرح الإيضاح ٢٩٣/١.

(٣) شرح عيون الإعراب، ص٨٨.

(٤) السابق.

بالمبتدأ، فإذا قلت: زيد اضربه، فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم، وليس حالاً من أحوال زيد، إلا باعتبار تعلقه به، وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرًا عنه، فكأنه قيل: زيد مطلوب ضربه، أو مستحق لأن يطلب ضربه، وبه أيضًا صح احتمال الكلام للصدق والكذب، هذا خلاصة ما نقله الدماميني عن بعض المتأخرين، وقال: هو في غاية الحسن(١).

روابط جملة الخبر بالمبتدأ:

والحديث عن روابط جملة الخبر بالمبتدأ على ما يلي:

أولاً ــ الضمير وهو الأصل ولهذا يربط به مذكورًا كزيد ضربته، ومحذوفًا مرفوعًا نحو: ﴿**إنَّ هذانِ لساحرانِ**﴾(٢)، إن قدر لهما ساحران، ومنصوبًا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد: ﴿**وَكُلاً وَعَدَ اللّهُ الحُسْنى**﴾(٣)، أي وعده(٤)، ولم يقرأ بذلك في سورة النساء، بل قرأ بالنصب كالجماعة(٥)؛ لأن قبله جملة فعلية وهي: ﴿**فَضَّلَ اللهُ المجاهدِينَ**﴾(٦)، فساوى بين الجملتين في الفعلية، بل بين الجمل؛ لأن بعده: ﴿**وفَضَّلَ اللهُ المجاهدِينَ**﴾(٧)، وهذا مما أغفلوه، أعني الترجيح، باعتبار ما يعطف على الجملة(٨).

---

(١) حاشية الصبان ٢٨٥/١، وينظر: عدة السالك ١٧٦/١، ومنحة الجليل ٢٠٣/١.
(٢) مغني اللبيب ١٧٦/٢، ١٧٧، الأشباه والنظائر ٦٤/٢.
(٣) سورة طه: من الآية (٦٣).
(٤) سورة النساء: من الآية (٩٥)، والحديد: من الآية (١٠).
(٥) كتاب السبعة لابن مجاهد ص٦٢٥.
(٦) سورة النساء: من الآية (٩٥).
(٧) سورة النساء: من الآية (٩٥).
(٨) مغني اللبيب ١٧٧/٢.

وفي نحو: زيد قام، وزيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم[١]، فالرابط فاعل قام المضمر في المثال الأول والمضاف إلى الفاعل في المثال الثاني، والمضاف إلى المبتدأ الثاني في المثال الثالث، وشملت الأمثلة الجملة فعلية كانت أو اسمية.

ويدخل في الجملة الفعلية اسم الفعل مع فاعله نحو: العقيق هيهاتَ، والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد ضُرب، وكان مع اسمها وخبرها (نحو: زيد كان رفيقًا بإخوانه)، وإنَّ كذلك[٢] (نحو: زيد إنه كان واثقًا)؛ لأنها في معنى زيد أكد وقوفه إذ إنَّ وأخواتها حروف مشبهة بالأفعال، وإن لم يكن فهي من نواسخ الجملة الاسمية.

ثانيًا ــ الإشارة[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا أُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا أُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً**﴾[٦].

ويحتمل قوله تعالى: ﴿**وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ**﴾[٧]، أن يكون اسم الإشارة هو الرابط، وخص ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصوفًا، والإشارة إشارة للبعيد فيمتنع نحو: زيد قام هذا، لمانعين، وزيد قام ذلك لمانع، والحجة عليه في الآية الثالثة، ولا حجة عليه في الرابعة لاحتمال كون ذلك فيها بدلاً أو بيانًا، وجوز

---

(١) شرح الأشموني ٢٨٥/١، وينظر: شرح ابن عقيل ٢٠٣/١، أوضح المسالك ١٧٦/١، ابن يعيش ٩١/١، الكافية الشافية ٣٤٤/١، شرح ابن الناظم ٤٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥/١.

(٢) حاشية الصبان ٢٨٥/١.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٤٧٥/١، مغني اللبيب ١٧٨/٢، الأشباه والنظائر ٦٤/٢.

(٤) سورة الأعراف: الآية (٣٦).

(٥) سورة الأعراف: الآية (٤٢).

(٦) سورة الإسراء: من الآية (٣٦).

(٧) سورة الأعراف: من الآية (٢٦).

الفارسي كونه صفة، وتبعه جماعة منهم أبو البقاء، ورده الحوفي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف(١).

ثالثًا ــ إعادة المبتدأ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿**الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ**﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿**وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ**﴾(٤)، وقول الشاعر:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءُ ... نغَّصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا(٥)

رابعًا ــ إعادة المبتدأ بمعناه(٦)، نحو: زيد جاءني محمد أبو عبدالله، إذ كان أبو عبدالله كنية له.

أجاز هذا الرابط أبو الحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يُمَسَّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ**﴾(٧)، وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ، بل هو مجرور بالعطف على: ﴿**الَّذِينَ يَتَّقُونَ**﴾(٨)، ولئن سلم فالرابط العموم؛ لأن المصلحين أعم من المذكورين، أو ضمير محذوف أي منهم، وقال الحوفي: الخبر محذوف، أي مأجورون، والجملة دليله(٩).

---

(١) مغني اللبيب ١٧٨/٢.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٤٧٥/١، ومغني اللبيب ١٧٩/٢، والأشباه والنظائر ٦٤/٢.

(٣) سورة الحاقة: الآيتان (١)، (٢).

(٤) سورة الواقعة: الآية (٢٧).

(٥) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد أو ابنه سواده، الكتاب ٣٠/١، شرح أبياته ١٢٥/١، الخصائص ٥٣/٣، أمالي ابن الشجري ٢٤٣/١، ٢٨٨، الخزانة ١٨٣/١، ٥٤٣، ٥٥٢/٤، المغني ٥٠٠، شرح شواهده ٢٩٦، الأشباه والنظائر ١٣٣/٤، الشيخ يس ١٦٥/١.

(٦) مغني اللبيب ١٧٩/٢، الأشباه والنظائر ٦٤/٢.

(٧) سورة الأعراف: الآية (١٧٠).

(٨) سورة الأنعام: من الآية (٦٩).

(٩) مغني اللبيب ١٧٩/٢.

خامسًا ــ عموم يشمل المبتدأ، نحو: زيد نعم الرجل، وقول الشاعر:

ألا ليت شعري هل إلى أم جحدرٍ سبيل فأما الصبُر عنها فلا صَبْرا(١)

والأولى أن يجعل المثال من إعادة المبتدأ بمعناه، وأن أل فيه للعهد، لا للجنس، وفي البيت الرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مرادًا إذ المراد أنه لا صبر له عنها؛ لا أنه لا صبر له عن شيء(٢).

ومن ذلك قول الشاعر:

فأما القتالُ لا قِتالَ لديكُمُ ولكنَّ سَيْرًا في عِراضِ المواكبِ(٣)

سادسًا ــ أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، نحو: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ**﴾(٤)، وقوله:

وإنسانُ عيني يحسُر الماءُ تارةً فيبدو وتاراتٍ يجم فيغرقُ(٥)

كذا قالوا، والبيت محتمل لأن يكون أصله يحسر الماءُ عنه، أي ينكشف عنه(٦).

---

(١) الأغاني ٢٧٢/٢، والبيت من الطويل، وهو لابن مياده، خزانة الأدب ٢١٧/١، التصريح ٦٥/١، الهمع ٩٨/١، الدر ٧٤/١، الأشباه والنظائر ١٣٢/٤.

(٢) مغني اللبيب ١٧٩/٢، والأشباه والنظائر ٦٤/٢، ٦٥.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٤٧٥/١، والبيت من الطويل، وهو للحارث بن خالد المخزومي، المقتضب ٧١/٢، المنصف ١١٨/٣، سر صناعة الإعراب ٦٧/١، أمالي ابن الشجري ٢٨٥/١، ٢٩٠، ٣٤٨/٢، ابن يعيش ١٣٢٤/٧، ١٢/٩، العيني ٥٧٧/١، ٤٧٤/٤، التصريح ٢٦٢/٢، همع الهوامع ٧٦/٢، الدرر ٨٤/٢، الخزانة ٢١٧/١.

(٤) سورة الحج: الآية (٦٣).

(٥) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٣٩٥، مجالس ثعلب ٦١٢، المحتسب ١٥٠/١، المقرب ١٣، الهمع ٨٩/١، الدرر ٧٤/١، الأشباه والنظائر ٤٩/٢، ١٠٤/٤، أمالي ابن جني في المحتسب "قول كثير فيما أظن".

(٦) مغني اللبيب ١٨١/٢، ١٨٢، والأشباه والنظائر ٦٥/٢.

قال المرادي: وأضاف ابن عصفور أن من الروابط المتفق عليها: عطف جملة فيها ضمير بالفاء خاصة كقوله(١):

وإنسانُ عيني يحسُر الماءُ تارةً فيبدو وتاراتٍ يجم فيغرقُ

وعبارة الناظم لا تشمله.

قلت: التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء، واكتفى بضمير واحد في إحداهما كما يكتفي بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء.

فإذا قلت: زيد جاء عمرو فأكرمه، فالارتباط يقع بالضمير الذي في الثانية. نص على ذلك ابن أبي الربيع، قال: لأنهما تنزلتا منزلة زيد إذا جاء عمرو أكرمه، فالأخبار إذا إنما هو بمجموعهما والرابط إنما هو الضمير(٢).

سابعًا ــ العطف بالواو، أجازه هشام وحده نحو: "زيد قامت هند وأكرمها"، ونحو: "زيد قام وقعدت هند"، بناءً على أن الواو للجمع، فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء، وإنما الواو للجمع في المفردات، لا في الجمل، بدليل جواز: هذانِ قائم وقاعد دون هذانِ يقوم ويقعد(٣).

ثامنًا ــ شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو: زيد يقوم عمرو إن قام.

تاسعًا ــ أل النائبة عن الضمير، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى * فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى**﴾(٤)، الأصل مأواه.

---

(١) توضيح المقاصد ٤٧٥/١.

(٢) توضيح المقاصد ٤٧٦/١.

(٣) مغني اللبيب ١٨٠/٢، الأشباه والنظائر ٦٥/٢.

(٤) النازعات: الآيتان (٤٠)، (٤١).

وقال المانعون: التقدير: هي المأوى له[١].

عاشرًا ــ كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، نحو: هجيري أبي بكر لا إله إلا الله، ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة، نحو قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾[٢]، ونحو: ﴿**فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[٣].

عد هذا من الروابط لا ينافي عده فيما لا يحتاج إلى رابط؛ لأن المراد، لا تحتاج لرابط زائد عن ذات الجملة[٤].

ولذا قال النحاة: إذا كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط من نحو: نطقي الله حسبي، وهجّيري أبي بكر لا إله إلا الله[٥].

والذي يظهر في هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد؛ لأن الجملة في نحو ذلك إنما قصد لفظها، كما قصد حين أخبر عنها في نحو: "لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة"[٦].

وأيد ذلك أيضًا الخضري، عندما قال: وكون الخبر في هذا جملة إنما هو في الظاهر، وإلا فهو مفرد؛ لأن المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها في "لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة"، نعم ذلك ظاهر في ضمير الشأن نحو: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾، فالجملة خبر عن هو بلا رابط؛ لأنها عينة أي مفسرة له، أي: الحال والشأن الله أحد[٧].

---

(١) مغني اللبيب ١٨٢/٢، ١٨٣، الأشباه والنظائر ٦٥/٢.
(٢) سورة الإخلاص: الآية (١).
(٣) سورة الأنبياء: من الآية (٩٧).
(٤) مغني اللبيب ١٨٣/٢، الأشباه والنظائر ٦٥/٢.
(٥) توضيح المقاصد ٤٧٦/١، ٤٧٧.
(٦) توضيح المقاصد ٤٧٧/١.
(٧) توضيح المقاصد ٤٧٧/١.

ملخص

روابط جملة الخبر:

ــ جملة الخبر نوعان: ما يحتاج إلى الربط وهو إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى، وإذا كانت نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط.

ــ روابط جملة الخبر بالمبتدأ عشرة، وهي كالتالي:

١ــ الضمير وهو الأصل، ولذا يربط به مذكورًا ومحذوفًا مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا.

٢ــ الإشارة نحو: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾(١).

٣ــ إعادة المبتدأ بلفظه، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾(٢).

٤ــ إعادة المبتدأ بمعناه، نحو: جاء محمد أبو عبد الله، إذا كان أبو عبد الله كنية له.

٥ــ عموم يشمل المبتدأ، نحو: زيد نعم الرجل.

٦ــ العطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه.

٧ــ العطف بالواو، أجازه هشام وحده، بناء على أن الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء.

٨ــ شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو: زيد يقوم عمرو إن قام.

٩ــ أل النائبة عن الضمير نحو: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾(٣)، الأصل مأواه.

١٠ــ كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، وعد هذا من الروابط لا ينافي عده فيما لا يحتاج إلى رابط؛ لأن المراد لا تحتاج لرابط زائد عن ذات الجملة.

---

(١) سورة الأعراف: من الآية (٢٦).

(٢) سورة الحاقة: الآيتان (١)، (٢).

(٣) سورة النازعات: الآية (٤١).

الفصل الثاني

روابــط الجمـلة الحاليـة

اقتران جملة الحال بالواو ثلاثة أنواع: واجب، وممتنع، وجائز.

١ ـ الواجب: وقد جاء في موضعين:

الأول ـ المضارع المثبت المقترن بقد[١]، مثل قوله تعالى: ﴿**يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ**﴾[٢]. ذكر الصبان أن الواو تلزم هنا؛ لأن "قـدْ أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه"[٣]، إذ إن المضارع إذا كان في تقدير اسم الفاعل لم يحتج إلى رابط؛ لأنه في تقدير المفرد على ما سـيأتي، والذي يحتاج إلى رابط هو الجملة.

الثاني ـ جملة الحال التي ليس فيها ضمير يعود منها على صاحب الحال[٤]، نحو: جاء زيد والشمس طالعة، وجاء زيد وما طلعت الشمس[٥]، وقولـه تعـالى: ﴿**لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ**﴾[٦]، فـ﴿**وَنَحْنُ عُصْبَةٌ**﴾ حال من الـذنب أو من ضمير يوسف مرتبطة بالواو فقط؛ لأن الضمير فيها أعنـي "نحـن" لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب، أو ضمير يوسف[٧].

وإنما خلت هذه الجملة من الضمير؛ لأنها تشبه الظرف.

---

(١) شرح الأشموني ٢/٢٨١.

(٢) سورة الصف: من الآية (٥).

(٣) حاشية الصبان ٢/٢٨١.

(٤) شرح الأشموني ٢/٢٨٢، عدة السالك ٢/٢٩٤.

(٥) عدة السالك ٢/٢٩٤.

(٦) سورة يوسف: من الآية (١٤).

(٧) فإن قلت الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر في المثال، قلت: التقدير موافقًا طلوع الشمس مثلاً. ينظر: حاشية الصبان ٢/٢٨٢.

قال الزمخشري: إخلاء جملة الحال عن (الضمير) الراجع إلى صاحب الحال إنما كان إجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه، تقول: أَتيتُكَ وزيدُ قائم، ولقيتك والجيشُ قادمٌ، قال الشاعر:

وَقَدْ أَعْتَدِي والطيرُ في وُكُناتِها بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ[1]

وذكر ابن يعيش أن الغرض من الضمير في الجملة الحالية ربطها بما قبلها، فإذا وجد إما الواو وإما الضمير، وجد ما حصل به الغرض (الربط)[2].

وإنما كان استغناء الجملة الحالية عن الضمير العائد؛ لأن واو الحال في معنى إذ الظرفية، وقد شبه سيبويه واو الحال بإذ، وقدرها بها، وذلك من حيث كانت إذْ منتصبة الموضع، كما أن الواو منتصبة الموضع، وأن ما بعد إذ لا يكون إلا جملة كما أن الواو كذلك، وكل واحد من الظرف والحال يقدر بحرف الجر، فإذا قلت: جاء زيد وسيفه على عاتقه، كأنك قلت: جاء زيد في هذا الحال، والحال مفعول فيها، كما أن الظرف كذلك فكما أن الجملة بعد إذ لا تفتقر إلى ضمير يعود إلى ما قبلها، فكذلك ما بعد الواو، وهذا معنى قوله: "لانعقاد الشبه بينهما"[3].

---

(١) المفصل في علم العربية ٦٤، والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته المشهورة، وأغتدى: أخرج غدوة، والوُكُنات جمع وُكْنه، وهي مقر الطائر ليلاً وعشه الذي يبيض فيه، ويروي وُكُراتها جمع وَكْر، والمنجرد من الخيل: الماضي في السير، وقيل القليل الشعر القصيره، وقيد الأوابد: ذي تقييد للأوابد، ثم حذف ذي على حد قولهم زيد عدل أي ذو عدل، والأوابد جمع آبدة وهي الوحوش، والهيكل: الفرس العظيم الجِرْم (الجسم)، والمعنى أن هذا الفرس من سرعته يلحق الأوابد فيصير لها بمنزلة القيد وهذا كلام جيد بليغ لم يسبقه إليه أحد. والشاهد: والطير في وكناتها إذ الواو واو الحال والطير مبتدأ وفي وكناتها خبر والجملة حال من ضمير المتكلم أي أغدو إلى الصيد ملابسًا لهذه الحالة، ديوانه ص١١٨، شرح المعلقات للنحاس ٣٣/١، ٣٤، والمفضل في شرح أبيات المفصل ٦٥، شرح المفصل لابن يعيش٦٦/١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٢.

(٣) المصدر السابق.

وذكر المرادي واو الحال فقال: وقدرها النحويون بإذْ من جهة أن الحال في المعنى ظرف للعامل فيها، وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية بما يتبين ذكره بعد(١).

وذكر ابن هشام أن واو الحال هي الداخلة على الجملة الاسمية، وتسمَّى واو الابتداء، ويقدرها سيبويه والأقدمون بإذْ، ولا يريدون أنها بمعناها إذ لا يرادف الحرفُ الاسمَ، بل أنها وما بعدها قيدُ للفعل السابق، كما أن إذ كذلك، ولم يقدرها بـ"إذا"؛ لأنها لا تدخل على الجملة الاسمية(٢)، حيث إن إذا تختص بالدخول على الجملة الفعلية.

كلام عبد القاهر في وجوب الواو:

جاء كلام عبد القاهر عن وجوب الواو في موضعين، كما يلي:

أ) تقديم الاسم في الجملة الحالية:

يذكر الإمام عبدالقاهر من معاني التقديم في الخبر المثبت أنك إذا استبطات إنساناً فقلت: أتانا والشمس قد طلعت، كان ذلك أبلغ في استبطائك له من أن تقول: أتانا وقد طلعت الشمس.

ويذكر أن عكس هذا بمعنى أنك إذا أردت أن تصف إنساناً بالعجلة فقلت: أتى والشمس لم تطلع، كان ذلك أقوى في وصفك له بالعجلة والمجيء قبل الوقت الذي ظن أنه يجيء فيه، من أن تقول: أتي ولم تطلع الشمس بعدُ(٣).

وبدء الجملة الحالية بالفعل في المثالين السابقين ذكر الإمام عبدالقاهر أنه كلام لا يكاد يجيء إلا نابيًا، وأن الكلام البليغ هو أن تبدأ بالاسم، وتبني الفعل عليه، كقول الشاعر:

---

(١) الجني الداني في حروف المعاني، ص١٦٤، وينظر المقتصد في شرح الإيضاح٦٧٢/١.
(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٧٧/١، وينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٢/١.
(٣) دلائل الإعجاز، ص١٣٦.

قــد أغتــدى والطــيرُ لم تكلــمِ[١]

كل ذلك في حديثه عن معاني التقديم في الخبر المثبت.

ب) المبتدأ في الجملة الحالية ضمير ذي الحال:

في سياق وجوب واو الحال ذكر الإمام عبدالقاهر إذا كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال، لم يصلح بغير الواو البتة، وذلك قولك: جاءني زيد وهو راكب، ورأيت زيدًا وهو جالس، ودخلت عليه وهو يملي الحديث، وانتهيت إلى الأمير وهو يعبئ الجيش، فلو تركت الواو في شيء من ذلك لم يصلح، فلو قلت: جاءني زيد هو راكب، ودخلت عليه هو يملي الحديث، لم يكن كلامًا[٢].

فهذا نهاية الكلام في مواطن وجوب الواو في الجملة الحالية.

٢ ـ الممتنع: وقد جاء في سبع مواضع، وهي كالتالي:

الأولى ـ جملة الفعل المضارع المثبت:

ذكر الإمام الزمخشري أن المضارع المثبت إذا وقع حالاً يكون بغير واو[٣].

وذكر ابن يعيش أن الفعل قد يقع موقع الحال إذا كان في معناه، وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل، تقول: جاء زيد يضحك، أي ضاحكًا، وضربت زيدًا يركب أي راكبًا، قال الله تعالى: ﴿**فَجَاءتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاء**﴾[٤]، أي ماشية، وقال الشاعر:

متــى تأتــه تَعْشُــو إلى ضَــوْءِ نــاره تَجِــدْ خــيرَ نــارٍ عنــدها خــيرُ مُوقــدِ[٥]

---

(١) دلائل الإعجاز، ص١٣٦.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٢٠٢.

(٣) المفصل في علم العربية، ص٦٤.

(٤) سورة القصص: من الآية (٢٥).

(٥) البيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه ٧٠، الكتاب ٨٦/٣، مجالس ثعلب ٥٦٧، أمالي ابن الشجري ٢٧٨/٢، شرح ابن يعيش ٦٦/٢، ١٤٨/٤، ٤٥/٧، ٥٣، شرح شواهد العيني ٤٣٩/٤.

يمدح قيس بن شماس، تعشو إلى النار: تأتيها ظلامًا في العشاء. ترجو عندها خيرًا، خيرَ نارٍ: أي نارًا معدة للضيف الطارق، وقبله: =

والمراد عاشيًا.

وفي كل ما سبق لا حاجة إلى الواو في الجملة الحالية المبدوءة بالمضارع المثبت لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبة(١)، إذ معنى مضارع أي مشابه لاسم الفاعل في عدد الحروف والحركات والسكنات.

كلام عبد القاهر في هذه الجملة:

وإلى قريب من هذا ذهب الإمام عبدالقاهر إذ يقول: وإن كانت الجملة الحالية من فعل وفاعل، والفعل مضارع مثبت غير منفي، لم يكد يجيء بالواو، بل ترى الكلام على مجيء الجملة الحالية هذه عارية من الواو كقولك: جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه.

وذكر الإمام عبدالقاهر أن من هذا قول الشاعر:

وقد علوتُ قُتُودُ الرحْلِ يِسْفَعُني ... يَوْمٌ قُدَيْدِيمة الجَوْزاء مَسْمُومُ(٢)

كأنه قال: وقد علوت قتود الرحل بارزا للشمس ضاحيًا(٣).

كسوب ومتلاف إذا ما سألته ... تهلَّلَ واهتزَّ اهتزازَ المهندِ

وبعد الشاهد:

تزورُ امرءًا إن يُعْطكَ اليومَ نائلاً ... بكفَّيْه لا يمنعكَ من نائلِ الغدِ

والشاهد: رفع تعشو لاعتراضه حالاً بين الشرط والجواب.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢.

(٢) البيت لعلقمة بن عبدة الفحل، وهو في ديوانه ص٤٨، برواية: يومّ تجيء به الجوزاءُ مسموم، في موضع الشطر الثاني، والبيت الذي بعده:

حامٍ كأن أُوارَ النارِ شامِلُهُ ... دُونَ الثيابِ ورأسُ المرءِ مَعْمومُ

والبيتان من البسيط.

قتود الرحل: خشب الرحل وأدواته، ويسفعني: يحرقني ويغير لوني من شمسه وحره، والجوزاء: برج من بروج الشمس يشتد الحر بنزولها فيه، مسموم: شديد السموم وهي الريح الحارة، وقد يديمة تصغير قدّام. والبيت لعلقمة بن عَبَدة في ديوانه ص٤٨، والمفضليات، قصيدة رقم (١٢٠) ص٤٠٣ برواية يوم تجيئ به الجوزاءَ. (وينظر: دلائل الإعجاز، ص٢٠٥، ٢١٤).

(٣) دلائل الإعجاز، ص٢١٤.

ومن ذلك قول الشاعر:

وَلَقَـــدْ أغتـــدى يُـــدافعُ رُكْنِـــي أحْـــوَذِيّ ذو مَيْعـــةٍ إضْـــرِيجُ[١]

وكذلك قولك: جاءني زيد يُسْرِعُ، لا فصْل بين أن يكون الفعل لذي الحال، وبين أن يكون لمن هو من سببه، فإن ذلك كله يستمر على الغني عـن الـواو[٢]، وعليه التنزيل والكلام، ومثاله في التنزيل قوله عز وجل: ﴿**وَلَا تَمْنُن تَسْـتَكْثِرُ**﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿**وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّـى**﴾[٤]، وقولـه تعـالى: ﴿**وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾[٥].

وواضح مما تقدم ارتباط الإمام عبدالقاهر بكتاب سيبويه[٦]، إذ فسر سيبويه المضارع المرتفع بين المجزومين على الحال فقال: فأما ما يرتفع بينهما فقولك إن تأتني تسألني أعطك، وإن تأتني تمشي أمش معك، وذلك لأنك أردت أن تقـول إن تأتني سائلاً يكن ذلك، وإن تأتني ماشيًا فعلت[٧]، وقال زهير:

وَمَـنْ لا يـزالُ يَسْـتَحْمِلِ النـاسَ نَفْسَـه ولا يُفْنِهـا يَوْمًـا مَـنْ الـدَّهْرِ يُسْـأمِ[٨]

---

(١) البيت لأبي دؤاد الأيادي يصف فرسه أنه أحوذي: خفيف سريع العدو، ذو ميعة: ذو نشـاط في حُضْره وعدوه، إضريج: جواد كثير العرق، وهو مما يحمد في الخيل. حاشية دلائل الإعجاز، ص٩١، عدة السالك ٢٩٣/٢، والبيت في ديوانه (دراسات في الأدب العربي) ٢٩٩.

(٢) دلائل الإعجاز ٩١.

(٣) سورة المدثر: الآية (٦).

(٤) سورة الليل: الآيتان (١٧)، (١٨).

(٥) سورة الأعراف: من الآية (١٨٦).

(٦) انظر البحث ص ٢١، ٢٤، ٤٢، ٤٥، ٤٨، ٥٣، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٦٩.

(٧) الكتاب ٨٥/٣.

(٨) البيت من الطويل، وهو من معلقته المشهورة برواية: ولا يُعْفها يومًا من الـذل ينـدم، فـي موضع الشطر الثاني. يستحمل الناس نفسه، يلقي إليهم بحوائجه وأموره ويحملهم إياها، والشاهد: رفع يستحمل؛ لأنه ليس بشرط ولا جزاء، وإنما اعترض بينهما خبرًا عن يزل، ورفع يسـتحمل لأنه بمعنى اسم الفاعل خبر يزل. الكتاب ٨٥/٣، المقتضب للمبرد ٦٥/٢، شرح المعلقات للنحاس ١٢٣/١، أمالي ابن الشجري ٣٦٢/١، همع الهوامع ٦٣/٢، لسان العرب (ح م ل).

إنما أراد من لا يزال مستحملاً يكن من أمره ذاك، ولو رفع يغنها جاز وكان حسنًا، كأنه قال: من لا يزل لا يغني نفسَه. ومما جاء مرتفعًا قول الحطيئة متى تأته تعشو... وإنما كان الرفع في تعشو؛ لأنه في موضع عاشٍ كأنه قال متى تأته عاشيًا.

فأنت ترى أن المضارع المثبت في كل ما ذكره سيبويه وقع حالاً وهو بغير واو عنده.

وإذا جاءت الواو في حكاية الحال عاطفة، قال الإمام عبدالقاهر: أما مجيء الحال مضارعًا مثبتًا ومعه الواو من نحو قول ابن همام السَّلُولي:

فلمّا خَشِيتُ أظافيرَهم نَجَوتُ وأَرْهَنُهم مالكًا(١)

في رواية من روى وأَرْهَنُهُمْ، وما شبهوه به من قولهم: قمت وأصك وجهه، فليست الواو فيها للحال، وليس المعنى: نجوت راهنًا مالكًا، وقمت صاكًا وجهه، ولكن أَرْهنُ وأصُكُّ حكاية حال مثل قوله:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني فَمَضيتُ ثُمَّتَ قلتُ: لا يَعْنيني(٢)

فكما أن أمرُّ ههنا في معنى مَرَرْتُ، كذلك يكون أرهنُ، وأصك هناك في معنى رهنتُ وصَككتُ(٣)، فالفاء في ذلك عاطفة.

---

(١) البيت لعبد الله بن همام السلولي، وهو من المتقارب، المقتضب ١٩٠/٣، المقرب ١٥٥/١، رصف المباني ٣٦١، العٍيني ١٩٠/٣، معاهد التنصيص ٩٦/١، الهمع ٢٤٦/١، الدرر ٢٠٣/١، الأشموني ١٧٨/٢. وأظافير جمع أظفور بزنة عصفور، والمراد منه هنا الأسلحة، نجوت: أراد تخلصت منه.

(٢) البيت لشِمْر بن عمرو الحنفي، وقيل لرجل من بني سلول وبعده:

غضبانَ ممتْلِئًا عليَّ إهابُه إني وربِّك سُخْطُهُ يُرْضِيني

الأصمعيات رقم ٣٨، الكتاب ٤١٦/١، الخزانة ١٧٣/١، تفسير الطبري ٣٥١/٢.

(٣) دلائل الإعجاز، ص٢٠٦، ٢٠٧.

ويبين أن الفاء عاطفة في مثل هذا أنك ترى الفاء تجيء مكان الواو في مثل هذا وذلك كنحو ما في الخبر في حديث عبدالله بن عتيك حين دخل على أبي رافع اليهودي حصنه قال: "فانتهيت إليه فإذا هو في بيت مظلم لا أدري أني هو من البيت، فقلت: أبا رافع! فقال: من هذا؟ فأهويت نحو الصوتِ فأضربه بالسيف وأنا دهش، فكما أن أضربه مضارع قد عطفه بالفاء على ماضٍ؛ لأنه في المعنى ماضٍ كذلك يكون أرهنهم معطوفًا على الماضي قبله، وكما لا يشك في أن المعنى في الخبر؛ فأهويت فضربت، كذلك يكون المعنى في البيت: نجوتُ ورهنتُ، إلا أن الغرض في إخراجه على لفظ الحال، أن يحكي الحال في أحد الخبرين، ويدع الآخر على ظاهره، كما كان ذلك في "ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني، فمضيتُ، إلا أن الماضي في هذا البيت مؤخر معطوف، وفي بيت ابن همام وما ذكرناه معه مقدم معطوف[١]، عليه فاعرفه.

فجملة الحال والفعل مضارع مثبت لا تكاد تجيء معها الواو، وإذا جاءت الواو معه يؤول على حكاية الحال الماضية، ويدل على حكاية الحال الماضية أن الفاء تجيء مكان الواو، ويؤكد حكاية الحال الماضية أن السياق جاء بخبرين أحدهما للحال، والثاني للمضي قبله أو بعده.

وقد نبه الإمام عبدالقاهر إلى امتناع الواو من الجملة الحالية، وقال: "اعلم أن كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من الواو، فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد"[٢].

وتفسير ذلك أنك إذا قلت: جاءني زيد يُسْرِع كان بمنزلة قولك: جاءني زيد مسرعًا، في أنك تثبت مجيئًا في إسراع، وتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام خبرًا واحدًا، وتريد أن تقول جاءني كذلك وجاءني بهذه الطريقة[٣].

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٢٠٦، ٢٠٧.
(٢) المصدر السابق، ص٢١٣.
(٣) السابق، ص٢١٣.

وقد ذهب سيبويه إلى ذلك عندما تكلم على المضارع المرفوع بين المجزومين، قال: فأما ما يرتفع بينهما فقولك: أن تأتني تسألُني أعطك، وإن تأتني تمشي أمش معك. وذلك لأنك أردت أن تقول: إن تأتني سائلاً يكن ذلك، وإن تأتني ما شبا فعلت. وذكر سيبويه أن من هذا قول زهير:

من لا يزلْ يستحملُ الناس نفسَه ولا يُغنِها يومًا من الدهر يُسْأَم(١)

إنما أراد: من لا يزل مستحملاً يكن من أمره ذاك. كما ذكر أن من ذلك قول الحُطيئة: متى تأته تعشو(٢): أي عاشيًا.

وعلى هذا فالمضارع المثبت في قوة اسم الفاعل، وقد ذهب الإمام الزمخشري أن الجملة الحالية ذات المضارع المثبت تتمنع من الواو(٣).

وشرح ذلك ابن يعيش، فقال: وقد يقع الفعل موقع الحال إذا كان في معناه، وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل، تقول: جاء زيد يضحك أي ضاحكًا، وضربت زيدًا يركبُ أي راكبًا، قال الله تعالى: ﴿**فَجَاءتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاء**﴾(٤)، أي ماشية، وقال الشاعر:

مَتَى تَأْتِه تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِه تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدها خيرُ مُوقِدِ(٥)

والمراد متى تأته عاشيًا

وفي كل الأمثلة السابقة قال ابن يعيش: ولا حاجة إلى الواو لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبة(٦).

---

(١) تقدم الشاهد ص٤٣.

(٢) الكتاب ٨٥/٣، ٨٦.

(٣) المفصل في علم العربية، ص٦٤ بتصرف كبير.

(٤) سورة القصص: من الآية (٢٥).

(٥) تقدم هذا البيت، ص٤٣.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢.

ويعني أن الجمل الحالية ذات المضارع المثبت هي واسم الفاعل المقدر في الأمثلة السابقة سواء في أن الكلام خبر واحد لا يحتاج إلى الواو.

ذكر ابن عقيل أنها إن صدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا تربط إلا بالضمير، نحو: جاء زيد يضحك، وجاء عمرو تقاد الجنائب بين يديه، ولا يجوز دخول الواو؛ فلا تقول: جاء زيد ويضحكُ.

وقال المرادي؛ لأن المضارع مشابه لاسم الفاعل فلا تدخل عليه الواو، كما لا تدخل على اسم الفاعل من نحو جاء زيد راكبًا[١].

ومن أمثلة الجملة الحالية التي فعلها مضارع مثبت وامتنعت من الواو، ووجب ربطها بصاحب الحال بضمير يرجع منها إليه قوله تعالى: ﴿**وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ**﴾[٢]، وقوله جل شأنه: ﴿**وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾[٣]، وقوله جلت كلمته: ﴿**وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ**﴾[٤].

ومن ذلك قول الشاعر:

وقد علوتُ قتودَ الرحل يسفعُني ... يومٌ قديدية الجوزاء مسمومُ[٥]

وقول الآخر:

ولقد أغتدى يدافع ركني ... أحوذي ذو ميعة إضريحُ[٦]

ولا يجوز في هذه الحالة أن يربطها بصاحب الحال الواو[٧].

---

(١) توضيح المقاصد ٦١٨/٢، ببعض تصرف وبزيادة.
(٢) سورة يوسف: الآية (١٦).
(٣) سورة الأنعام: من الآية (١١٠).
(٤) سورة المدثر: الآية (٦).
(٥) تقدم الحديث عن البيت ص٤٢.
(٦) تقدم الحديث عن البيت ص٤٣.
(٧) عدة السالك ٢٩٣/٢، ٢٩٤.

فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أول على إضمار مبتدأ بعد الواو، ويكون المضارع خبرًا عن ذلك المبتدأ، وذلك نحو قولهم: قمت وأصك عينيه، وقوله:

فلمّـــا خشـــيتُ أظـــافيرَهم نَجَـــوتُ وأرهَـــنُهم مالكًـــا(١)

فأصك وأرهنهم خبران لمبتدأ محـــذوف والتقـــدير: وأنـــا أصـــك، وأنـــا أرهنمهم(٢)، وقوله: علقتها عرضًا وأقتل قومها، أي: وأنا أقتل قومها.

وقال المرادي في شرح بيت ابن مالك:

وذات واو بعـدها انـو مبتـدا لـــه المضـــارع اجعلـــن مســـندا

يعني أن الجملة الحالية المصدرة بالمضارع المثبت العـــاري مـــن قـــد إذا وردت بالواو، نوى الأصح بعدها أي بعد الواو، مبتدأ، وجعل المضارع خبر عنه؛ لتصير جملة اسمية كقولهم قمت وأصك عينيه، أي وأنا أصك(٣).

وقيل في الشواهد السابقة: الواو عاطفة لا حالية، والفعل بعدها مؤول بالماضي(٤).

وفي الشرطين الثالث والرابع ذكر بعضهم: أنه يشترط لامتناع الواو في هذه الجملة ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه، فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو، ولهذا جوز القاضي البيضاوي في قوله تعالى: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾(٥)، أن تكون جملة: ﴿**وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾، حال من الضمير المستتر وجوبًا في نعبد(٦)، ومن الشروط أيضًا ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنة بقد، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿**لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ**﴾(٧).

---

(١) تقدم الحديث عن البيت ص٤٣.
(٢) عدة السالك ٢٩٤/٢.
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٦١٨/٢.
(٤) المصدر السابق.
(٥) سورة الفاتحة: الآية (٥).
(٦) منحة الجليل ٢٨١/٢.
(٧) سورة الصف: من الآية (٥).

الثانية: جملة الفعل المضارع المنفي بلا، ثانية الجمل التي تمتنع معها الواو[١]، مثالها قوله تعالى: ﴿**مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ**﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللّهِ**﴾[٣]. وقول الشاعر:

ولو أن قومًا لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا أحجبُ[٤]

وإنما امتنعت الواو في المضارع المنفي بما أولاً؛ لأنه في تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة غير، وهو لا تدخل عليه الواو، وأورد عليه أن هذا التوجيه جار في المنفي بلم أو لما، فما وجه صحة الواو فيهما دون لا وما، ويمكن دفعه بأن مضى المنفي بلم أو لما في المعنى قربه من الفعل الماضي الجائز الاقتران بالواو، وأبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور، بخلاف المضارع المنفي بما أو لا[٥]، فإنه شديد الشبه باسم الفاعل الممتنع من الواو عند كونه حالاً، وهو نفس ما تؤول به الآيتان، والبيت أي ما لي غير راءٍ الهدهد، وما لنا غير مؤمنين بالله، دخلت السماء غير محجوب.

قال المرادي: وأما المصدرة بالمضارع المنفي، فإن كان النافي "لا" فهو كالمثبت في لزوم الضمير والتجرد عن الواو[٦].

فإن ورد بالواو أول على إضمار مبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان: ﴿**فاستقيما ولا تتبعانِ**﴾[٧]، بتخفيف النون[٨]، على أنها نون الرفع فلا نافية لا ناهية، والتقدير: "وأنتما لا تتبعانِ"[٩]، ومن ذلك قول الشاعر:

---

(١) أوضح المسالك ٢٩٦، شرح الأشموني ٢٨٠/٢، منحة الجليل ٢٨١/٢.
(٢) سورة النمل: من الآية (٢٠).
(٣) سورة المائدة: من الآية (٨٤).
(٤) البيت من الكامل، وهو للخالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، ولم يذكر معجم شواهد العربية وجود الشاهد في غير دلائل الإعجاز ١٣٩.
(٥) حاشية الصبان ٢٨٠/٢.
(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٧٢١/٢.
(٧) سورة يونس: من الآية (٨٩).
(٨) وهي قراءة سبعية، انظر السبعة لابن مجاهد ٣٢٩، مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص٦٢.
(٩) توضيح المقاصد والمسالك ٧٢١/٢.

أقـادوا مـن دمـي وتوعـودني وكنـت ومـا ينهـنهني الوعيـدُ[١]

ومنه قول الشاعر:

أكسـبته الـوَرقُ البـيضُ أبـا ولقـد كـان ولا يُـدعَى لأب[٢]

أي: ولقد كان وهو لا يدعي لأب.

وهذا الذي ذكره المرادي وابن عقيل وابن هشام والأشموني من امتناع الواو مع المضارع المنفي بلا[٣]، إنما هو اختيار ابن مالك نص على ذلك في التسهيل، وفي كلام ولده خلافه حيث ذكر أنه يجوز اقتران المضارع المنفي بلا بالواو، ويجوز عدم اقترانه بالواو، ولكن عدم اقترانه بالواو أكثر، ومن وروده مقترناً بالواو قول مسكين الدرامي: "ولقد كان ولا يدعي لأب، وإدعاء أن الواو زائدة والجملة خبر كان مما لا يتم لإنكار العلماء ذلك[٤]، ومن ذلك قول مالك بن أخي ربيع الأسدي: وكنت وما يُنَهْنِهُني الوعيد".

---

(١) البيت لمالك بن أخي ربيع الأسدي، وهو من الوافر شرح الأشموني ٢٨١/٢، التصريح ٣٩٢/١، عدة السالك ٢٩٧/٢.

(٢) البيت لمسكين الدارمي، ديوانه ص٢٢، دلائل الإعجاز ١٣٧، العيني ١٩٣/٣، التصريح ٣٩٢/١، شرح الأشموني ٢٨٠/٢، قاله في امرأته، فالضمير في أكسبته يعود إلى ظبي ويعني به امرأته، وقبل البيت:

أنـا مسـكينٌ لمـن يعرفنِـي لـونـي السـمرةُ ألـوانَ العـربْ
مـنْ رأى ظُبيبًـا عليـه لؤلـؤٌ واضـحُ الخـدين مقرونًـا بضـبْ

وبعد الشاهد:

اصـحبِ الأخيـارَ وارغـبْ فـيهم رُبّ مـنْ صـحبتَه مثـلُ الجـرَبْ
واصـدقِ النـاسَ إذا أخـبرتهَم ودعِ الكـذبَ لمـنْ شـاءَ كـذبْ

معنى البيت أن المقول فيه هذا الشعر كان قبل ذلك غير معروف، ولا مشهور، ولا يلتفُت إليه، ثم صار بعد ذلك (بحوزه للورق وهي الفضة) مشهورًا معروفًا. ينظر: حاشية الشيخ يس ٣٩٢/١.

(٣) أوضح المسالك ٢٩٦/٢، شرح الأشموني ٢٨٠/٢.

(٤) عدة السالك ٢٩٦/٢.

ومن قال إن ذلك مؤول على إضمار مبتدأ مقابله عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة للمضارع شذوذًا، وهذا قول ابن عصفور، وجعل الواو للعطف، وهذا قول الجرجاني، في نحو قمت وأصك، ويرد على الأول وروده في التنزيل، والثاني: لزم عطف الخبر على الإنشاء حيث يكون السابق جملة طلبية، نحو: "فاستقيما ولا تتبعانِ"، بتخفيف النون قاله الدماميني، وبه يعلم كلام ما في شيخنا (الأشموني) والبعض من التصور[١].

الثالثة: المضارع المنفي بما، ثالث الجمل التي تمتنع من الواو الحالية، ومثالها قول الشاعر:

عهدتُك ما تصْبو وفيك شبيبةٌ فمالك بعدَ الشيبِ صبًا متيمًا[٢]

فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك، ولم تقترن بالواو لما تقدم في لا، وصبًا حال[٣]، وذكر الشيخ يس أن ما مثلها لا، وأما المنفي بلن فلا يصح وقوعها حالاً لأنها دليل الاستقبال، والمنفي بلم ولما ماض معنى فلا يشبه اسم الفاعل، ولذا جاز فيه الوجهان[٤]: (الاقتران بالواو وعدمه).

كذا في التوضيح وغيره، وجزم به ابن مالك في التسهيل، حيث ذكر أن المضارع المنفي بما لا تغني فيه الواو عن الضمير، وفي كلام غيره جواز الاقتران والتمثيل بـ"جاء زيد وما تطلع الشمس"[٥].

---

(١) حاشية الصبان ٢/٢٨٠، ٢٨١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٩٧، شرح الأشموني ٢/٢٨١، التصريح ١/٣٩٢، همع الهوامع ١/٤٦١. تصبو: تميل إلى الجهل، والمتيم: من تيمه الحب أي استبعده وأذله، والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه، وصرت في حالة الشيخوخة لاهيًا، وكان مقتضى الحال عكس ذلك. ينظر: التصريح ١/٣٩٢، حاشية الصبان ٢/٢٨١.

(٣) التصريح ١/٣٩٢.

(٤) حاشية الشيخ يس ١/٣٩٢.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٢١، حاشية الصبان ٢/٢٨١.

واو الحال وواو العطف:

قدر ابن هشام أن واو الحال الداخلة على الجملة الفعلية في قول الشاعر:

بأَيْـدِي رِجـالٍ لم يِشـيُموا سُـيُوفَهُم ولم تَكْثُـر القَتْلـى بهـا حينَ سُلّتِ[١]

لو قدرتها عاطفة لانقلب المدح ذمًا[٢]، إذ المعنى لم يستلوا سيفوهم ولم تكثر القتلى بها، إذ يكون الأمر إلى الضعف وانحسار الشجاعة.

وذكر ابن يعيش أن واو الحال هنا نسبة الجملة الفعلية بالاسمية لمكان حرف النفي حيث صار أول جزء منها غير فعل، إذ هو حرف النفي لم[٣].

الرابعة: جملة الماضي التالي ألا ، رابع الجمل التي تمتنع من الواو الحالية، وتشترك معها الاسمية.

قال المرادي: وأما المصدرة بالماضي المثبت فإن كان تاليًا لإلا، أو كان متلوًا بأو، أو كان أصله الشرط لزم الضمير والخلو عن الواو، وامتنع دخول قد[٤]، وأورد بعضهم أن امتناع الواو مع الجملة التي تقع بعد إلا[٥]، سواء أكانت اسمية نحو قولك: ما صاحبت أحدًا إلا زيد خير منه، أم كانت فعلية فعلها ماض نحو قولك: ما أرى رأيًا إلا رأيت صوابًا، ونحو قوله تعالى: ﴿**يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون**﴾[٦]، والقول بامتناع الواو في الماضوية

---

(١) الشامة (الخال بمعنى العلامة، وشام مخايل الشيء تطلع نحوها ببصره منتظرًا له، وشام البرق: نظر إلى سحابته أين تمطر)، وشام سيفه يشيمُه شيمًا: أغمده واستله من الأضداد وهو هنا بمعنى لم يستلوا سيوفهم بمعنى أن لديهم صبر وتأن، وهم عندما استلوها لم يكثروا من التقتيل بها، لقوتهم وثقتهم في أنفسهم، وأن بقاء أعدائهم لا يؤثر في قوتهم، وأن استئصال الأعداء ليس من شيم الأقوياء. ينظر: مختار الصحاح (ش ي م)، حاشية مغني اللبيب ٥٧٧/١.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٧٧/١.

(٣) شرح ابن يعيش ٦٧/٢.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٧٢١/٢، ٧٢٢ باختصار.

(٥) امتناع ما بعد إلا من الواو؛ لأنه في حكم المفرد. حاشية الصبان ٢٨٠/٢.

(٦) سورة يس: الآية (٣٠).

إنما هو اختيار ابن مالك، واختار شارح اللب أنه يجوز اقتران الفعل الماضي الواقع حالاً بعد إلا بالواو[١]، ويجوز عدم اقترانه بالواو قياسًا على الجملة الاسمية الواقعة بعد إلا، فقد وردت مقترنة بالواو في نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ**﴾[٢]، وتمسًا بقول الشاعر:

نعم امرأ هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبة إلا وكان لمرتاع لها وَزَرا[٣]

وقيل في ذلك إنه شاذ، والقياس أن تخلو الماضوية من الواو، وقيل هو قليل لا شاذ[٤].

الخامسة: الجملة الفعلية التي فعلها ماض مسبوق بأو العاطفة:

هذه خامس الجمل التي تمتنع من الواو الحالية، وتقدم أن المصدرة بالماضي المثبت إنما تلزم الضمير والخلو عن الواو وذلك إذا كانت تالية إلا، وكذا إذا كان أصله الشرط أو متلوًا بأو[٥]، نحو قولك: لأضربنه ذهب أو مكث[٦]، وإنما امتنع المتلو بأو من الواو؛ لأنه في تقدير فعل الشرط إذ المعنى إن ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو، فكذا المقدر به[٧]. ومثال ذلك أيضًا قول الشاعر:

كن للخيل نصيرًا جار أو عدلا ولا تشح عليه جاد أو بخلا[٨]

---

(١) جوازها هو القياس على جوازها مع الاسمية الواقعة حالاً بعد إلا نحو: "ولها كتاب معلوم". حاشية الشيخ يس ٣٩٢/١.

(٢) سورة الحجر: الآية (٤).

(٣) البيت من البسيط.

(٤) حاشية الصبان ٢٨٠/٢.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٧٢١/٢، ٧٢٢ باختصار.

(٦) أوضح المسالك ٢٩٧/٢، شرح الأشموني ٢٨٠/٢، منحة الجليل ٢٨٢/٢.

(٧) حاشية الصبان ٢٨٠/٢.

(٨) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢٨٠/٢، وهمع الهوامع ٢٤٦/١، منحة الجليل ٢٨٢/٢.

السادسة: الجملة الاسمية المعطوفة على حال:

هذه سادس الجمل التي تمتنع من الواو الحالية.

واو الحال المعطوفة على حال قبلها تحتمل العاطفة والابتدائية، وذكر ابن هشام أن واو الحال إذا سبقت بجملة حالية احتملت ــ عند من يجيز تعد الحال ــ العاطفة والابتدائية[١]، نحو:﴿**اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ**﴾[٢]، كأن الآية اهبطوا في حالين هما العدواة، والاستقرار في الأرض مدة الحياة.

هذا في العاطفة حالا على حال، وأما الابتدائية فاستئناف لا محل له من الإعراب كأنه قال سبحانه: اهبطوا أعداء، ثم ابتدأ فقال: "ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين".

وذكر المرادي أنها إن عطفت على حال لزم فيها الضمير والخلو من الواو[٣]، فرارًا من اجتماع حرفي عطف صورة (متجاورين)[٤]، ومثالها قوله تعالى: ﴿**فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ**﴾[٥]، فجملة هم قائلون معطوفة على بياتًا، والرابط الضمير[٦].

السابعة ـ الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها:

هذه سابع الجمل التي تمتنع من الواو الحالية.

الصفة والتأكيد لا تحتاج إلى شيء يصلها بالموصوف أو المؤكد من نحو: جاءني زيد الظريفُ، وجاءني القومُ كلهم، إذْ الثاني هو الأول لا غير، وكذلك كل

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٧٧/١.

(٢) سورة البقرة: من الآية (٣٦)، والأعراف: من الآية (٢٤).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٧٢٠/٢.

(٤) أوضح المسالك ٢٩٦/٢، شرح الأشموني ٢٧٩/٢.

(٥) سورة الأعراف: من الآية (٤).

(٦) حاشية المقاصد والمسالك ٧٢٠/٢.

جملة كانت مؤكدة للتي قبلها ومبيَّنة لها(١)، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ**﴾(٢)، فجملة لا ريب فيه: بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب، وزيادة تثبيت له، وبمنزله أن تقول: هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتُثْبتَه وليس يثبت الخبرَ غيرُ الخبر، ولا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضام يضمه إليه، وعاطف يعطفه عليه، وقوله تعالى: ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ * خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ**﴾(٣)، فـ لا يؤمنون توكيد وختم الله تأكيد ثان أبلغ من الأول؛ لأن من كان معه الأمران سواء كان في غاية الجهل، وكان مطبوعًا على قلبه لا محالة(٤).

ذكر المرادي أنها تلزم الضمير والخلو من الواو، نحو: هو الحق لا شك فيه(٥)، وقوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ**﴾(٦)، وإنما امتنعت الواو؛ لأن المؤكِّد عين المؤكَّد فلو قرن بالواو لزم عطف الشيء على نفسه صورة، فـ﴿**لاَ رَيْبَ فِيهِ**﴾، حال مؤكدة لمضمون ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ**﴾ في بعض أعاريب يحتملها هذا الكلام، وذلك إذا جعلت أل في الكتاب للكمال، والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال، فإن هذا يستلزم انتفاء كونه محلاً للريب والشك(٧).

وكذا جعل المرادي جملة الحال المؤكدة المصدرة بالماضي المثبت من نحو: "أبو بكر الخليفة قد علمه الناس"، قال: تركت الواو أيضًا"(٨).

---

(١) حاشية المقاصد والمسالك، ص٢١٥.
(٢) سورة البقرة: من الآية (٢).
(٣) سورة البقرة: من الآية (٧)، والآية (٨).
(٤) دلائل الإعجاز، ص٢٢٧.
(٥) أوضح المسالك ٢٩٦/٢، شرح الأشموني ٢٧٩/٢، حاشية الصبان ٢٧٩/٢، منحة الجليل ٢٨١/٢، عدة السالك ٢٩٦/٢.
(٦) سورة البقرة: من الآية (٢).
(٧) حاشية الصبان ٢٨٠/٢.
(٨) توضيح المقاصد والمسالك ٧٢٣/٢.

٣ ـ الجائز اقترانه بواو الحال:

تقدم أن الواو ممتنعة في سبع مسائل، وقد مضت. ونقدم أن الواو تلزم في موضعين، وقد مضيا أيضًا. وبقي الحديث عما يجوز اقترانه بواو الحال، وهو عدا ما تقدم، ويتلخص في ثلاثة مواضع، وهي كالتالي:

أولاً ـ الجملة الاسمية غير المؤكدة وغير المعطوفة على حال قبلها:

ذهب الإمام الزمخشري إلى حتمية الواو مع الجملة الاسمية إذا وقعت حالا حيث قال: "فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم كلمته فوه إلى فيّ، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة"(١).

وذكر ابن يعيش أن ترك الواو في الجملة الاسمية "إن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريب لأن استعمال الواو في هذا الكلام أكثر؛ لأنها أدل على الغرض وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها"(٢).

وإن أراد أنه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح لوجود الرابط في الجملة الحالية، وهو الضمير في "فوه"(٣)، وأن الجملة إذا اكتفت بالضمير فقط كانت من النوع الأول للخبر الذي يقع الكلام فيه في إثبات واحد، وعلى ذلك جاء كلام ابن يعيش مجوزًا في الجملة الاسمية أن تربط بالضمير أو تربط بالواو أو بهما قال: "فإن جئت بالضمير مع الواو فجيد لأن في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها"(٤).

وذكر ابن هشام أن الجملة الواقعة حالاً رابطها إما الواو والضمير نحو: ﴿**لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى**﴾(٥)، أو الواو فقط، نحو: ﴿**لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ**

---

(١) المفصل في علم العربية، ص٦٤.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢.
(٣) المصدر السابق.
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٢.
(٥) سورة النساء: من الآية (٤٣).

عُصْبَةٌ﴾[١]، ونحو: "جاء زيد والشمس طالعة"، أو الضمير فقط نحو: ﴿**تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ**﴾[٢].

وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية (الواو فقط) أنه لابد من تقدير الضمير، أي طالعة وقت مجيئه[٣].

وزعم الزمخشري في الصورة الثالثة (الضمير فقط) أنها شاذة نادرة، وليس كذلك؛ لورودها في مواضع من التنزيل، نحو قوله تعالى: ﴿**اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ**﴾[٤]، وقوله جل شانه: ﴿**فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً**﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿**وَاللّهُ يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ**﴾[٦]، وقوله: ﴿**وَما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ**﴾[٧].

ويبدو من العرض السابق أن الواو إذا سقطت من الجملة الحالية، فإن آخر الكلام مضموم إلى أوله في إثبات واحد.

وإن وقعت الواو في الجملة الحالية كان الخبر من النوع الثاني الذي استؤنف فيه إثبات خبر جديد يضم على الخبر الأول، وفي ذلك قول الإمام عبدالقاهر: "وتسميتنا لها واو الحال، لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة"[٨].

---

(١) سورة يوسف: من الآية (١٤).
(٢) الزمر: من الآية (٦٠).
(٣) مغني اللبيب ١٨٦/٢.
(٤) سورة البقرة: من الآية (٣٦).
(٥) سورة آل عمران: من الآية (١٨٧).
(٦) سورة الرعد: من الآية (٤١).
(٧) سورة الفرقان: من الآية (٢٠).
(٨) دلائل الإعجاز، ص٢١٤.

وفي اجتماع الواو والضمير في الربط، ذكر ابن يعيش أن نحو: جاء زيد وسيفه على كتفه، أي جاء وهذه حاله، ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالا كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال، وترك ذلك مخيرًا(١).

فالتضمين كقولك: اقبل محمد ويده على رأسه، وجاء أخوك وثوبه نظيف. وترك التضمين كقولك: جاء زيد وعمرو ضاحك، وأقبل بكر وخالد يقرأ(٢). وإنما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها على صاحب الحال من قبل أن الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها، فإن جئت بالضمير معها فجيد؛ لأن في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها(٣).

وفي الاقتصار على الواو أو الضمير، قال ابن يعيش: وأما إذا لم تذكر هناك واوًا فلابد من ضمير وذلك نحو قولك: أقبل محمد على رأسه قلنسوة، ولو قلت أقبل محمد على عبدالله قلنسوة، وأنت تريد الحال لم يجز، لأنك لم تأت برابط يربط الجملة بأول الكلام لا واو، ولا ضمير يعود من آخر الكلام إلى أوله، فيدل على أنه معقود بأوله(٤).

فأما قول الزمخشري فإن كانت الجملة الاسمية فالواو فإشارة إلى أنه إذا وقعت الجملة الاسمية حالا فيلزم الإتيان بالواو فيها، وليس الأمر كذلك، إنما يلزم أن تأتي بما يعلق الجملة الثانية بالأولى؛ لأن الجملة كلام مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، فإذا وقعت الجملة حالاً، فلابد فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به، لئلا يتوهم أنها مستأنفة، وذلك يكون بأحد أمرين: إما الواو، وإما ضمير يعود منها إلى ما قبلها

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٥.
(٢) المصدر السابق.
(٣) السابق.
(٤) السابق.

على ما تقدم فمثال الواو، جاء زيد والأمير راكب، ومثال الضمير: أقبل محمد يده على رأسه(١).

وبالتالي إدعاء شذوذ كلمته فوه إلى فيّ فإن أراد أنه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح، وأن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريب(٢)؛ لأن استعمال الواو في هذا الكلام أكثر لأنها أدل على الغرض، وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها(٣).

المضارع لابد أن يبني على اسم، وأن البدء بالفعل في الجملة الحالية كلام لا يكاد يجيء إلا نابيًا، وأن الكلام البليغ أن تبدأ بالاسم، وتبني الفعل عليه، فإن كان الفعل مضارعًا فلابد أن يبني على اسم، فإن حذفت الاسم لم يكن كلامًا.

وتفصيل ذلك من كلام الإمام عبدالقاهر: "فإن كان الفعل فيما بعد هذه الواو التي يراد بها الحال مضارعًا لم يصلح إلا مبنيًا على اسم كقولك رأيته وهو يكتب، ودخلت عليه وهو يملي الحديث، وكقول الشاعر:

تمزَّزْتُها والديكُ يَدْعُو صَباحَه إذا ما بَنُو نَعْشٍ دَنَوا فَتَصَوَّبُوا(٤)

ليس يصلح من ذلك شيء إلا على ما تراه، لو قلت: رأيته ويكتبُ، ودخلت عليه ويملي الحديث، وتمززتها ويدعو الديك صباحه، لم يكن شيئًا(٥).

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢.

(٢) المصدر السابق، باختصار.

(٣) السابق.

(٤) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص٢٥، الكتاب ٢٤٠/١، المقتضب ٢٢٦/٢، ابن يعيش ١٠٥/٥، خزانة الأدب ٤٢١/٣. والضمير في تمززها للخمر ويعني أنه تمصصها شيئًا بعد شيء، إذ الكواكب مالت إلى الغروب، بنو نعش (كواكب في منازل القمر الثمانية والعشرين). حاشية دلائل الإعجاز، ص١٣٧.

(٥) دلائل الإعجاز، ص١٣٦، ١٣٧.

ومن أمثلة المضارع الذي لا يستقيم في الكلام إلا أن يكون مبنيًا على اسم قوله تعالى: ﴿**إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ**﴾(١)، وقوله تعالى:﴿**وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا**﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿**وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ**﴾(٣).

فإنه لا يخفي على من له ذوق، أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني على الاسم فقيل: "إن وليَّيّ الله الذي نزل الكتاب ويتولى الصالحين"، و"أكتتبها فتملى عليه"، و"حشر لسليمان جنوده من الجن والأنس والطير فيوزعون"، لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى، والمعنى قد زال عن صورته والحال التي ينبغي أن يكون عليها(٤).

تقديم المحدث عنه مرة والفعل أخرى:

وفي هذا السياق ذكر الإمام عبدالقاهر أن البدء بالفعل مرة وبالاسم أخرى في الجملة الحالية يغير الحكم، ففي نحو: جئته وهو قد خرج، أو وهو قد ركب يكون الحديث في معرض الشك فتحتاج أن تحققه وإلى أن تقدم فيه ذكر المحدَّث عنه، وذاك أنه إنما يقول هذا الكلام من ظن أنه يصادفه في منزله، وأنه يصل إليه من قبل أن يخرج أو يركب(٥).

وكذلك يتقدم المحدث عنه في الخبر إذا كان على خلاف العادة، وكان مستغربًا نحو أن تقول ألا تعجب من فلان يزعم أنه شجاعٌ، وهو يفزع من أدنى شيء(٦).

---

(١) سورة الأعراف: الآية (١٩٦).
(٢) سورة الفرقان: الآية (٥).
(٣) سورة النمل: الآية (١٧).
(٤) دلائل الإعجاز، ص١٣٧.
(٥) دلائل الإعجاز، ص١٣٥، ١٣٦.
(٦) دلائل الإعجاز، ص١٣٤.

ومما يحسن ذلك فيه ويكثر، الوعد والضمان، كقولك: أنا أعطيك أنا أقوم بهذا الأمر؛ لأن من شأن من تعده وتضمن له أن يعترضه الشك في تمام الوعد، وفي الوفاء به، فهو من أحوج شيء إلى التأكيد(١).

وكذلك يكثر في المدح كقولك أنت تعطي الجزيل، وقول الشاعر:

ولأنت تَفْرِيَ ما خَلَقْتَ وبَعْـ ضُ القومِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِي(٢)

وقول طرفه:

نَحْنُ في المَشْتاةِ نَدْعُو الجَفَلَى لا تَرَى الآدبَ فِيْنا يَنْتَقِرْ(٣)

وذلك أن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ويباعدهم من الشبهة، وكذا المفتخر(٤).

---

(١) المصدر السابق.

(٢) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٥٦، دلال الإعجاز ص١٣٤، المنصف لابن جني ٧٤/٢، ٢٣٢.

وهو ضمن قصيدة قالها في مدح هرم بن سنان وقبله:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال، ولجّ في الذعر

وقيل لخلف الأحمر زهير أشعر أم ابنه كعب؟

قال: لولا أبيات لزهير أكبرها الناس لقلت أن كعب أشعر منه، يريد قوله:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن شَهْر
ولأنت أشجع من أسامة إذ دعي النزال ولِجَّ في الذعِرْ
ولأنت تفري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفري
لو كنت من شيءٍ سوى بَشَرٍ كنت المنَّورَ ليلة البدر

ديوان زهير ١١، ٥٤، ٥٦.

(٣) في ديوانه ص٤٣، دلائل الإعجاز، ص١٣٥.

(٤) دلائل الإعجاز، ص١٣٥.

وفي نحو قولك: محمد قد خرج أو قد ركب، فإن الفعل هنا مما لا يشك فيه، ولا ينكر بحال، إذا كان من عادته أن يخرج أو يركب في كل غداة وكان علم السامع من حاله أنه على نية الخروج أو الركوب والمضي إلى موضع، ولم يكن شك، وتردُّد أنه يخرج أو لا يخرج أو يركب أو لا يركب(١).

وأكد الإمام عبدالقاهر رؤية أن ما جاء من غير الواو فهو في تقدير المفرد، وأنه خبر مباشر لا غير، وأن ما جاء بالواو إنما هو خبر ضم إلى خبر على سبيل الاستئناف الجديد عندما يقول: ويدلك على أن التقدير فيه ما ذكرتُ، وأنه من أجل ذلك حَسُنَ، أنك تقول: جاءني زيد والسيف على كتفه، وخرج والتاج عليه، فتجده لا يحسن إلا بالواو، وتعلم أنك لو قلت: جاءني زيد السيف على كتفه، وخرج التاج عليه، كان كلامًا نافرًا لا يكاد يقع في الاستعمال، وذلك لأنه بمنزلة قولك: جاءني وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج، في أن المعنى على أنك استأنفت كلامًا، وابتدأت إثباتًا، وأنك لم ترد جاءني كذلك، ولكن جاءني وهو كذلك، فاعرفه(٢).

مواطن كثرة الواو في الجملة الحالية:

الجملة الاسمية بالواو غالبًا:

ذكر الإمام عبد القاهر أن الجملة إذا كانت من مبتدأ وخبر فالغالب عليها أن تجئ مع الواو، كقولك: جاءني زيد وعمرو أمامه، وأتاني وسيفه على كتفه(٣).

وهذه الجملة هي التي قال عنها ابن يعيش: فإن جئت معها أي الواو بالضمير فجيد؛ لأن في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها(٤)، ويعني أنه اجتمع لهذه الجملة رابطان الواو والضمير.

---

(١) المصدر السابق، بتصرف.
(٢) دلائل الإعجاز، ص٢٢١ بتصرف.
(٣) دلائل الإعجاز، ص٢٠٢.
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٢.

ترك الواو مع الاسمية قليل:

وفي ترك الواو فيما ليس الخبر فيه ظرفًا مقدمًا على المبتدأ، قال الإمام عبدالقاهر: وقد يجئ ترك الواو ... ولكنه لا يكثر فمن ذلك قولهم "كلمته فوه إلى فيَّ، ورجع عودُه على بدئه"، في قول من رفع، ومنه بيت الإصلاح:

نصف النهارُ الماءُ غامرهُ ورفيقه بالغيب لا يَدْري(١)

فالهاء في فوه، وعوده، والماء غامره هي المعلقة للجملة الحالية بأول الكلام، غير أن الزمخشري عدَّ ترك الواو من الشذوذ، وابن يعيش اعتبر أحد الرابطين كافيًا، وأنك إن جئت بالضمير مع الواو فجيد لأن في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها(٢)، وروي البيت (ما) بدل (لا).

ما جاء بغير الواو في تأويل المفرد:

وترك الواو في الأمثلة السابقة على قلة وجوده في الكلام ومخالفته للقياس والأصل من أنه لا تجئ جملة من مبتدأ وخبر حالا إلا مع الواو، فالعلة فيما خرج عن

---

(١) البيت من الكامل، وهو للأعشى أو للمسيب بن علس، تصحيف العسكري ٢٨٥، سر صناعة الإعراب ١٣٥، أمالي ابن الشجري ١٩٠/٢، ابن يعيش ٦٥/٢، الخزانة ٥٤٢/١، رصف المباني ٤١٩، الهمع ٢٤٦/١، يس ٣٩١/١.

والمسيب شاعر جاهلي عاش من (٤٨ــ١٠٠) قبل الهجرة، كان أحد المقلين المفضلين في الجاهلين، (خال الأعشى)، وكان الأعشى روايته، وله ديوان شعر شرحه الآمدي، وقبل البيت:

فتلت أباه فقال أتبعُهُ أو استفيد رغيبة الدهْرِ

وبعده:

فأصاب منيته فجاء بها صدفيَّة كمضيئة الجَمْرِ

والبيت لضيف غائصًا غاص الماء حتى انتصف النهار، ورفيقه على شاطئ الماء لا يدري ما كان منه، وضبط بعضهم النهار بالنصب؛ لأنه يقال نصف الشيءُ الشيءَ بلغ نصفه، ونصفتُ القرآن: بلغت منه النِّصْفَ، ونصف عُمْرَهُ: بلغ نِصْفَهُ. انظر: دلائل الإعجاز ص٢٠٣، إصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٦٩، مجموع شعر الأعشين ٣٥٢.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٢.

هذا الأصل أن سبيلَهُ سبيلُ الشيء يخرج عن أصله وقياسه الظاهر فيه، بضرب من التأويل ونوع من التشبيه، فقوله كلمته فوه إلى فيَّ، إنما حسن بغير واو من أجل أن المعنى: كلمته مشافهًا له، وكذلك قولهم: رجع عوده على بدئه، إنما جاء الرفع فيه والابتداء مع غير واو لأن المعنى: رجع ذاهبًا في طريقة الذي جاء فيه(١).

ومن ذلك ما أنشده الشيخ أبو علي في الإغفال:

ولولا جَنَانُ الليل ما آبَ عامِرٌ إلى جَعْفَرٍ، سِرْبالُه لم يُمَزَّقِ(٢)

جاءت الجملة الحالية من غير واو؛ لأن التقدير آب عامر إلى جعفر سالمًا(٣)، بسبب ستر ظلمة الليل له، ولولا ذلك لمزقت رماح وسهام الأعداء ثيابه(٤).

ومما ظاهره أنه منه:

إذا أتيت أبا مروان تسْأَلُه وَجَدْتَهُ، حاضِراهُ الجُودُ والكَرَمُ(٥)

فقوله حاضراه الجود جملة من المبتدأ والخبر كما ترى، وليس فيها واو والموضع موضع حال، إذ إن وجد هنا متعدية إلى مفعول واحد وما بعده حال مثل وجدته جالسًا، وتقديم الخبر حاضراه على المبتدأ الجود والكرم له تأثير في ترك الواو؛ لأنه قرب المعنى إلى وجدته حاضره الجود والكرم، كأنه قال وجدته حاضرًا عنده الجود والكرم(٦)، وتقدم أن جاءني زيد يسرع عمرو أمامه في معنى جاءني زيد مسرعًا عمرو أمامه(٧).

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٢١٨ باختصار وتصرف في أوله.

(٢) البيت من الطويل، وهو لسلامة بن جندل في ديوانه ص١٧٦، برواية سواد بدل جنان، ويخرَّق بدل يمزَّق. ينظر: الإغفال ٥٣/٢، والأصمعيات رقم ٤٢، ص١٣٥، دلائل الإعجاز ص٢٠٤، شرح الأشموني ٢٨٣/٢، لسان العرب (جنن) رواية لم يمزق، المقاصد النحوية ٢١٠/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٢/٧.

(٣) تقدير وكلام الباحث.

(٤) حاشية دلائل الإعجاز، ص٢٠٤.

(٥) للأخطل وليس في ديوانه وفي دلائل الأعجاز، ص٢٠٤.

(٦) دلائل الإعجاز، ص٢٠٤، ٢١٨، ٢١٩.

(٧) دلائل الإعجاز، ص٢١٨.

الحمل على المعنى ليس بعزيز:

والحمل على المعنى وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم إذ جعلوا الطلب (الأمر) في الخبر إذ قالوا: "زيد اضربه"؛ لأن المعنى على النصب اضرب زيدًا، وكذا جاءت الجملة من المبتدأ والخبر موضع الفعل والفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾(١)، إذ الأصل في المعادلة أن تكون الثانية كالأولى نحو: "أدعوتموهم أم صَمتُّم"(٢).

وكون الجملة من المبتدأ والخبر حالاً؟ بغير واو إنما هو خلاف الأصل، ويدل على ذلك قلة ما ورد كذلك، وأنه لا يجئ إلا في الشيء بعد الشيء(٣) (نادرًا)، وهو ما عبر عنه الإمام الزمخشري "وما عسى أن يعثر عليه في الندرة"(٤).

الجملة المصدرة بليس يكثر بها الواو:

ومما يجيء بالواو في الأكثر الأشيع، ثم يأتي في مواضع بغير الواو، فيلطف مكانه، ويدل على البلاغة، الجملة قد دخلها ليس، تقول: أتاني وليس عليه ثوب، ورأيته وليس معه غيره، فهذا هو المعروف المستعمل، ثم قد جاء بغير الواو، فكان من الحسن على ما ترى(٥)، وهو قول الأعرابي:

لنا فَتًى وحَبّذا الأَفْتاءُ ... تَعْرِفُهُ الأَرْسانُ والدِّلاءُ
إذا جرى في كَفِّهِ الرِّشاءُ ... خلَّى القليبَ ليسَ فيه ماءُ(٦)

---

(١) سورة الأعراف: من الآية (١٩٣).
(٢) دلائل الإعجاز، ص٢١٩ بتصرف في أوله.
(٣) دلائل الإعجاز، ص٢١٩ بتصرف في أوله.
(٤) المفصل في علم العربية، ص٦٤.
(٥) دلائل الأعجاز، ص٢١٠.
(٦) البيت من الوافر، المقرب ١٧٢/١، رصف المباني ١٧٩. **الأفتاء:** أفعال جمع قلة لفتى، الأرسان والدلاء لعله يعني المراعي، وآبار المياه، الرشاء: حبل الدلو، القليب: البئر.

فتفسير ما جاء بالواو أنه أخبر بالقدوم وبالرؤية، ثم أخبر بالخبر الذي جاء على سبيل التبع للخبر الأول، وهو أنه مجرد عن الثياب، أو مجرد عن أصحابه ومعاونيه، فالكلام خبران وليس خبرًا واحدًا، بينما في قول الأعرابي المعنى على أن الجملة في قوة المفرد بمعنى ترك البئر فارغًا(١).

مواطن كثرة الترك للواو في الجملة الحالية:

الظرف المتقدم على المبتدأ:

إذا كان الخبر في الجملة من المبتدأ والخبر ظرفًا، ثم كان قد قدم على المبتدأ كقولنا: جاءني محمد عليه قلنسوة، رأيت زيدًا في يده سوط كثر فيها أن تجيء بغير "واو"، فمما جاء منه كذلك قول بشار:

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها خرجت مع البازي عليَّ سواد(٢)

يعني خرجت مع الصقر عليَّ بقية من الليل.

وقول أمية بن أبي الصلت:

فاشرب هنيئًا عليك التاج مرتفقًا في رأس غُمْدانَ دارًا منك مِحْلالا(٣)

وقول الآخر:

لقد صَبَرتْ للذل أعوادُ منبرٍ تقوم عليها في يديك قضيبُ(٤)

---

(١) هذا التفسير للباحث في ضوء ما قرره عبد القاهر في أماكن سابقة.

(٢) في ديوانه ٤٩/٣، برواية نهضت بدل خرجت، والبازي الصقر، وهو أبكر الطيور خروجًا، السواد: سواد الليل، وهذا البيت من أشهر شعر بشار، استشهد به علماء العربية على خلو جملة الحال من الواو إذا كان خبرها ظرفًا مقدمًا عليها؛ لأنه بتقدمه صار المبتدأ له كالفاعل، فأشبهت الجملة الفعلية، فصارت جملة على سواد كأنها فعلية. شرح ديوان بشار ٤٩/٣.

(٣) البيت من البسيط، ديوانه ٧٧، طبقات ابن سلام ٤٨، ٢١٩، الشعر والشعراء ٤٣٣، دلائل الإعجاز ٢٠٣، أمالي ابن الشجري ١٢٥٢/١، ١٦٢، ١٦٩، ٢٧٤/٢، ٣٢٩.

(٤) البيت من الطويل، وهو لوائلة بن خليفة السدوسي يهجو عبد الملك بن المهلب بن أبي صفرة، دلائل الإعجاز، ص٢٠٣، البيان والتبيين ٢٩١/١، ٢٩٢، ٢١٣/٢، ٧٨/٣.

كل ذلك في موضع الحال ويعني (عليّ سواد، عليك التاج، في يديك قضيب)، وليس فيه واو كما ترى، ولا هو محتمل لها إذا نظرت)[١].

الظرف هو الرافع للاسم الظاهر بعده:

والوجه في مثل الظروف المتقدمة أن يؤخذ فيها بمذهب أبي الحسن الأخفش فيكون الجار والمجرور هو الرافع للاسم الظاهر بعده، لما يحمله الجار والمجرور من معنى الفعل، ويجري الظرف هنا مجراه إذا جرت الجملة صفة على النكرة نحو: مررت برجلٍ معه صقر صائدًا به، إذ إن سيبويه[٢] وافق أبا الحسن في هذا الموضع فرفع صقرًا بما في معه من معنى الفعل، فلذلك يجوز أن يجري الحال مجرى الصفة، فيرفع الظاهر بالظرف إذا هو جاء حالاً، فيكون ارتفاع الاسم الظاهر بما في الظرف من معنى الفعل لا بالابتداء[٣].

تقدير الظرف باسم الفاعل:

ينبغي أن يقدر ههنا خصوصًا أن الظرف في تقدير اسم الفاعل، لا الفعل، أعني أن يكون المعنى فيما تقدم: خرجت كائنا أو باقيًا على سواد، (وكائنًا عليك التاج، وكائنا في يديك قضيب)[٤]، ولا يقدر الفعل في بيت بشار يكون على سواد أو يبقى على سواد، اللهم إلا أن تقدر فيه فعلاً ماضيًا مع قد كقولك: خرجت مع البازي قد بِقِيَ على سواد، والأول أظهر[٥].

---

(١) دلائل الأعجاز، ص٢٠٣.

(٢) ذكر سيبويه أن كلمة صائدٍ به بالجر تحمل على رجل صفة له، وصائدًا به بالنصب تحمل على المضمر في معه ويكون نصبه على الحال تجعله خبرًا يعني حالاً حين لم يرد أن يحمله على الأول. الكتاب ٤٩/٢، ٥٢.

(٣) دلائل الأعجاز، ص٢١٩، ٢٢٠ بتصرف يسير.

(٤) تقدير الباحث في ضوء ما قدر في بيت بشار.

(٥) دلائل الأعجاز، ص٢١٩، ٢٢٠ ببعض تصرف.

وقول الإمام عبدالقاهر: وإذا تأملت الكلام وجدت الظرف وقد وقع مواقع لا يستقيم فيها إلا أن يقدر تقدير اسم الفاعل[١] (أظنه يعني البيتين المذكورين بعد بيت بشار والمقدرين كذلك، ولذا عرج في التقدير اسمًا وفعلاً على بيت بشار دون التعرض للتقدير فيهما).

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أنك مخير في الظرف من نحو زيد في الدار، أن تقدر فيه فعلاً فتقول: استقر في الدار وبين أن تقدر اسم فاعل، فتقول: مستقر في الدار، وإذا عاد الأمر إلى هذا، كان الحال في ترك واو الحال مما نحن بصدده أمرًا ظاهرًان وكان تقدير اسم الفاعل هو المخرج لترك الواو في هذه المواضع. ويكون اسم الفاعل المقدر هو الرافع للاسم الظاهر بعد الظرف[٢].

ظهور اسم الفاعل في بعض المواضع:

يؤكد أن المحذوف بمنزلة المذكور، في قول الشاعر:

سأغسل عني العار بالسَّيفِ جالبًا ... عليّ قضاءُ الله ما كان جالبًا[٣]

اسم الفاعل جالب المعتمد على صاحب الحال وهو الضمير في "عني" عَملُ عَمَلَ الفعل ورفع الاسم الظاهر وهو قضاء الله[٤]، واسم الفاعل المقدر في الأبيات السالفة في حكم الموجود في هذا البيت سواء بسواء.

ضعف أن يكون الظرف خبرًا وما بعده مبتدأ:

وفي مثل الظروف المتقدمة قال الإمام الزمخشري: وأما لقيته عليه جبَّةٌ وَشْيٍ فمعناه: مستقرةً عليه جبة وَشْيٍ"[٥].

---

(١) المصدر السابق، ص٢٢٠.

(٢) انظر: الأصول لابن السراج ٢١٦/١، دلائل الإعجاز ص٢٢٠.

(٣) البيت لسعد بن ناشب المازني. دلائل الإعجاز، ص٢٢٠، شرح الحماسة للتبريزي ٣٥/١.

(٤) دلائل الإعجاز، ص٢٢١ بتصرف.

(٥) المفصّل في علم العربية، ص٦٤.

وذكر ابن يعيش أن الجار والمجرور في المثال المتقدم يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون في موضع نصب على الحال، ويتعلق حينئذ بمحذوف، ويكون ارتفاع جُبّةُ وَشْيٍ بالجار والمجرور ارتفاع الفاعل وهذا لا خلاف في جوازه ههنا، لاعتماده على ذي الحال(١).

الأمر الثاني: أن يكون جبة وَشْيٍ مبتدأ، والجار والمجرور الخبر، وقد تقدم عليه، وهو شاهد على جواز خلو الجملة الاسمية من الواو، وصاحب الكتاب خرجه على الوجه الأول؛ لأنه لا يرى خلو الجملة الاسمية من الواو إذا وقعت حالاً(٢).

ومن غير الكثير: رأيته وعلى كتفه سيف، ونظرت إليه وفي يده سوط، وأتاني وعليه ثوب ديباج، وعليه فالجملة الحالية قد اجتمع لها الواو والضمير وإذا جاءت من غير الواو على الكثير فالرابط الضمير "يعود من آخر الكلام على أوله فيدل على أنه معقود بأولة(٣).

ذكر المرادي أنه يجوز فيها الأوجه الثلاثة، إلا أن الأكثر مجيئها بالواو مع الضمير (الربط بالواو والضمير معًا)(٤)، وأقل منه انفراد الواو (الربط بالواو وحدها)(٥)، وأقل منه انفراد الضمير (الربط بالضمير وحده)(٦). وليس انفراد

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) السابق ٦٥/٢.

(٤) مثاله: جاء زيد ويده على رأسه، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ [سورة البقرة: من الآية ٢٢]، وهكذا المنفي من نحو: "جاء زيد وما نفسه بمطمئنة".

(٥) مثال: جاء زيد والشمس طالعة، ومنه قوله تعالى: ﴿**لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ**﴾ [سورة يوسف: من الآية ١٤]، وكذلك المنفي نحو: جاء زيد وما الشمس بطالعة، وسبق وإن ذكرنا أن الواو هنا واجبة لحلو جملة الحال من ضمير يعود منها إليه.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٧٢٠/٢، شرح الأشموني ٢٨٥/٢.

الضمير مع قلته[١] بنادر[٢]، خلافًا للزمخشري وقبله الفرّاء، حيث ذكرا أنى انفراد الضمير وحده في الاسمية يأتي نادرًا شاذًا، وليس بشيء، بل ورد في الفصيح انفراده[٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ**﴾[٤]، أي متعاين[٥]، وقوله تعالى: ﴿**وَاللّهُ يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ**﴾[٦]، أي لا راد له[٧].

ومن ذلك قول الشاعر:

ثم راحوا عَبَقُ المسكِ بهم يُلْحِفون الأرض هُدَّابَ الأُزُرْ[٨]

---

(١) بالنسبة للربط بالواو، وللربط بالواو والضمير معًا.

(٢) أي بقليل جدًا في نفسه.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٧٢٠/٢، شرح الأشموني ٢٨٥/٢.

(٤) سورة البقرة: من الآية (٣٦).

(٥) جعل في الكشاف بعضكم لبعض عدو في موضع النصب على الحال، أي متعادلين، نقلاً عن الكشاف ٩٦/١، وفي حاشية الصبان قيل الخطاب لآدم وحواء وإبليس والحية، والأمر عليه ظاهر، وقيل لآدم وحواء فقط، بدليل آية قلنا أهبطا وصححه الزمخشري، وعليه فالجمع والتعادي باعتبار ما فيهما من الذرية التي هي كالذر، كذا قيل، وفيه أن تعادي الذرية ليس مقارنًا للهبوط حتى تكون الحال مقارنة، ولا هما مقدران التعادي ولا ذريتهما مقدرون التعادي حتى تكون الحال مقدرة، وهو مبني على ما ذكره البعض من أن المقدر للحال المقدرة هو حال صاحبها، وصرح الدماميني أن ذلك غير واجب، وجوز أن يكون المقدر هو الله تعالى، وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة بلا إشكال، أي أهبطوا حال كونكم مقدرًا تعاديكم من الله تعالى. ينظر: حاشية الصبان ٢٨٣/٢، توضيح المقاصد ٧٢٠/٢.

(٦) سورة الرعد: من الآية (٤١).

(٧) جعل في الكشاف ﴿**لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ**﴾، في موضع نصب على الحال، أي لا راد له. ينظر: توضيح المقاصد ٧٢٠/٢، نقلاً عن الكشاف ١١٦/٢.

(٨) البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٢٢، وجمهرة اللغة ٥٥٥، وشرح الأشموني ٢٨٢/٢، ولسان العرب (ل ح ف)، (ع ب ق)، والمقاصد النحوية ٢٠٨/٣، شرح عمدة الحافظ ٤٥٦.

عبق المسك بهم جملة حالية رابطها الضمير، والمعنى: راحوا ملتصقًا بهم المسك، إذْ عَبَقُ مصدر عَبِقَ يَعْبَقُ من باب فرح يفرح بمعنى لصق به[١].

ومن ذلك قول الشاعر:

ولولا جنانُ الليل ما آب عامر إلى جعفر سربالُه لم يُمزق[٢]

سربالُه لم يمزق، جملة حالية رابطها الضمير، إذا المعنى رجع عامر إلى جعفر سليمة ثيابه، إذ جَنان بمعنى ظلام، وآب بمعنى رجع[٣].

ثانيًا ــ جملة الماضي غير التالي إلا وغير المتلو بأو وغير المؤكدة مثبتة ومنفية:

هذا هو الموضع الثاني من مواضع جواز الواو في الجملة الحالية.

الماضي المقترن بقد في قوة اسم الفاعل:

وكذلك قول الشاعر:

مَتَى أَرَى الصُّبْحَ قَدْ لاحَتْ مَخَايِلُه والليلُ قَدْ مُزِّقَتْ عَنْهُ السَّرابيلُ[٤]

لأنه في معنى: متى أرى الصبح باديًا لائحًا بيِّنًا متجلّيًا، وعلى هذا القياس أبدًا[٥].

الفعل المستقبل لا يكون حالاً:

ذكر ابن يعيش أن الفعل المستقبل لا يقع موقع الحال؛ لأنه لا يدل على الحال، لا تقول جاء زيد سيركبُ، ولا أقبل محمد سوف يضحك.

الماضي من غير قد لا يكون حالاً:

كذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً لعدم دلالته عليها، لا تقول: جاء زيد ضحك في معنى ضاحكًا، فإن جئت معه بقد جاز أن يقع حالاً؛ لأن قد تقربه

---

(١) حاشية الصبان ٢/٢٨٣.

(٢) سبق تخريج البيت ص

(٣) حاشية الصبان ٢/٢٨٣.

(٤) البيت من البسيط، وهو لحندج بن حندج المري، دلائل الإعجاز ٢١٤، الحماسة ١٨٣٠.

(٥) دلائل الإعجاز، ص٢١٤.

من الحال ألا تراك تقول: قد قامت الصلاة قبل قيامها، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة، فيقال: قد قام الآن أو الساعة[١]، وعليه اتضح أن الفعل الماضي لاحت في البيت السابق قد استوفى مطلوبه، وسيأتي أنه يجوز فيه الواو أيضًا.

الماضي المقترن بقد في قوة الجملة الاسمية:

ذكر الإمام الزمخشري أن الماضي كالمضارع المنفي في أن كلا منهما يجوز فيه الأمران: الاقتران بالواو وتركها، ولابد معه من قد ظاهرة أو مقدرة[٢].

وشرح ذلك ابن يعيش بقوله: واعلم أن الفعل الماضي إذا اقترن به قد، والمضارع إذا دخل عليه ناف، ووقع كل واحد منهما حالاً كنت مخيرًا في الإتيان بواو الحال وتركها تقول: جاء زيد قد علاه الشيب، وإن شئت قلت: وقد علاه الشيب، ومثله:

ذكرتك والخطيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا وقد نَهِلَتْ مِنْهُ المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ[٣]

وذلك أن قد تقرب الماضي من الحال، وتلحقه بحكمه، وهذه واو الحال (يعني في المثالين السابقين) ولأنه (أي الماضي) بدخول قد أشبه الجملة الاسمية من حيث أن الجزء الأول من الجملة ليس فعلاً[٤]، إذ هو "قد"، على النحو الذي مضى في المضارع المنفي إذْ إنَّ أول جزء هو "أداة النفي".

وربما حذفوا منه قد وهم يريدونها، فتكون مقدرة الوجود وإن لم تكن في اللفظ، قال الشاعر:

وطعنٍ كفمِ الزقِّ غَذا والزِّقُّ مَلْآنُ[٥]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢.

(٢) المفصل في علم العربية للزمخشري ٦٤ بتصرف.

(٣) موضع وقد نهلت نصب على الحال والتقدير ناهلةً. شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢.

(٥) البيت من الهزج، وهو للفند الزماني. آمالي القالي ٢٦٠/١، المغني ٣٢٠، ابن يعيش ٦٧/٢، الحماسة ٣٧، المقرب ٥٤.

والمراد قد غذا، وقد تأولوا قوله تعالى: ﴿**أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾(١)، على تقدير قد حصرت يؤيده قراءة من قرأ حصرةً بالنصب، وهي قراءة الحسن ويعقوب وقرأ الضحاك حصراتٍ بالجمع، وقرأ جناح ابن حبيش حاصرات بألفين وكلها بالنصب على الحال(٢).

ومن ذلك قول الشاعر:

وإنّي لَتَعْرونـي لِـذِكْراكِ هِـزّةٌ كما انتفضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ(٣)

فقوله بلله القطر على تقدير قد، وهو في موضع الحال(٤).

وذكر الفرّاء أن العرب تقول: أتاني ذهب عقلُه، يريدون قد ذهب عقله وسمع الكسائي بعضهم يقول: فأصبحتُ نظرت إليّ ذات التنانير.

قال الفرّاء: فإذا رأيت فَعَلَ بعد كان ففيها قد مضمرة إلا أن يكون مع كان جحد فلا تضمر قد؛ لأنها توكيد، والجحد لا يؤكّد، ألا ترى أنك تقول ما ذهبت، ولا يجوز ما قد ذهبتُ(٥).

وفي قوله تعالى: ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً**﴾(٦)، قال الفراء: المعنى والله اعلم، وقد كنتم، ولولا إضمار قد لم يجز مثله في الكلام، ألا ترى أنه قد قال

---

(١) سورة النساء: من الآية (٩٠)، والمعنى ضاقت صدورهم عن قتالكم أو قتال قومهم.

(٢) انظر ذلك في معاني القرآن للفرّاء ٢٨٢/١، إعراب القرآن للنحاس ٤٧٩/١، مختصر شواذ القرآن لابن جالوية ٣٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي. الإنصاف ٢٥٣، ابن يعيش ٦٧/٢، أمالي القالي ١٤٩/١، الأغاني ٩٧/٢١، المقرب ١٦٢/١، رصف المباني ٤١٩، التصريح ٣٣٦/١، ١١/٢، الهمع ١٩٤/١، الدرر ١٦٦/١، الأشباه والنظائر ٢٨٥/٣، الأشموني ١٢٤/٢، ٢١٥، ديوانه شرح السكري ٩٥٧.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢.

(٥) معاني القرآن للفرّاء ٢٨٢/١.

(٦) سورة البقرة: من الآية (٢٨).

في سورة يوسف: ﴿**وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ**﴾(١)، المعنى والله اعلم فقد كذبت، وقولك للرجل: أصبحت كَثُرَ مالك، لا يجوز إلا وأنت تريد: قد كثر مالك؛ لأنها جميعًا قد كانا، فالثاني حال للأول، والحال لا تكون إلا بإضمار قد أو إظهارها، ومثله في كتاب الله: ﴿**أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾(٢)، يريد والله اعلم "جاءوكم قد حصرت صدورهم"، وقد قرأ بعض القراء ــ وهو الحسن البصري ــ حَصِرةً صدورهم، كأنه لم يعرف الوجه في أصبح عبدالله قام، أو أقبل أخذ شاة، كأنه يريد فقد أخذ شاة(٣).

وإذا كان الأول لم يمض لم يجز الثاني بقد، ولا بغير قد، مثل قولك: كاد قام، ولا أراد قام؛ لأن الإرادة شيء يكون ولا يكون الفعل، ولذلك كان محالا قولك: عسى قام؛ لأن عسى وإن كان لفظها على فَعَل فإنها مستقبل فلا يجوز: عس قد قام، ولا عسى قام، ولا كاد قد قام، ولا كاد قام؛ لأن ما بعدها لا يكون ماضيًا؛ فإن جئت بيكون مع عسى وكاد صلح ذلك فقلت: عسى أن يكون قد ذهب(٤)، كما قال تعالى: ﴿**قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ**﴾(٥).

جرى الفرّاء في هذا على القاعدة المقررة عند الجمهور أن الجملة الفعلية الماضوية المثبتة إذا وقعت حالاً فلابد من قد ظاهرة أو مقدرة لتقربه من الحال؛ نحو قوله تعالى: ﴿**وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ**﴾(٦)، ﴿**وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ**﴾(٧)؛ فإن لم

---

(١) سورة البقرة: من الآية (٢٧).
(٢) سورة النساء: من الآية (٩٠).
(٣) معاني القرآن للفرّاء ٢٤/١.
(٤) السابق.
(٥) سورة النمل: الآية (٧٢).
(٦) سورة الأنعام: من الآية (١١٩).
(٧) سورة آل عمران: من الآية (٤٠).

تكن ظاهرة قدرت نحو: ﴿**أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾(١)، ﴿**هَـذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا**﴾(٢)، وذلك أيضًا قول المبرد، وأبي علي الفارسي. قال أبو حيان: والصحيح وقوع الماضي حالاً بدون قد، ولا يحتاج إلى تقديرها لكثرة ورود ذلك، وتأويل الكثير ضعيف جدًا؛ لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة، وهذا مذهب الأخفش، ونقل عن الكوفيين، بل نقله بعضهم عن الجمهور أيضًا(٣).

وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواء كان معه قد أو لم تكن محتجين بالنصوص الثلاثة المتقدمة، إذ عندهم الأفعال الماضية المذكورة حال بدون تقدير قد، والمعنى عندهم أن الفعل الماضي يقع صفة للنكرة، وأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، فإنه يجوز أن يكون حالاً(٤). ألا ترى أنك تقول: جاء زيد يضحك، كما تقول: جاء زيد ضاحكًا؛ لأنك تقول: جاء رجل يضحك، كما تقول: جاء رجل ضاحكًا فيكون صفة للنكرة.

وذكر ابن يعيش أن قد مرادة في النصوص الثلاثة، وأن ما ذكروه من المعنى ففاسد، والأمر فيه بالعكس، والصواب أن يقال: كل ما جاز أن يكون حالاً جاز أن يكون صفة للنكرة، وليس كل ما يجوز أن يكون صفة جاز أن يكون حالاً(٥)، ألا ترى أن المستقبل يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: هذا رجل سيكتب أو سيضربُ، ولا يجوز أن يقع حالاً، فضاحك ونحوه إنما وقع حالاً لأنه اسم فاعل واسم الفاعل قد يكون للحال، وليس كذلك الفعل الماضي ولا الفعل المستقبل، فلا

---

(١) سورة النساء: من الآية (٩٠).

(٢) سورة يوسف: من الآية (٦٥).

(٣) حاشية معاني الفرّاء ٢٤/١.

(٤) حاشية المفصل لابن يعيش ٦٧/٢.

(٥) العبارة عن سيبويه: ما كان بصفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة كما جاز حالاً للمعرفة. انظر الكتاب ١١٣/٢، ١١٤.

يكون كل واحد منهما حالاً[١]؛ لأن الفعل المستقبل لا يدل على الحال، وكذا الماضي لا دلالة له على الحال، فإن جئت معه بقد، اقترب من الحال لأنك تقول قد قامت الصلاة قبل حال قيامها[٢].

وقد ذهب الإمام عبدالقاهر إلى ما ذهب إليه جمهور النحويين الفرّاء، والكسائي، والمبرد، وأبو علي الفارسي، والزمخشري وابن يعيش من أن الماضي لا يقع حالاً إلا مع قد مظهرة أو مقدرة، وأنه مما يجيء بالواو وغير الواو.

الكثير الشائع أن الماضي المقترن بقد يأتي بالواو:

ذكر الإمام عبدالقاهر أن الكثير الشائع أن يجيء الماضي مع الواو كقولك: أتاني وقد جهده السيرُ[٣].

وأما بغير الواو فكقوله:

متى أرى الصُّبْحَ قد لاحت مَخَايِلُهُ ... والليلُ قد مُزِّقَتْ عَنْهُ السرابيلُ[٤]

وقول الآخر:

فآبُوا بالرماحِ مُكَسَّراتٍ ... وأُبْنَا بالسيوفِ قد انْحَنَيْنَا[٥]

وقال آخر وهو لطيف جدًا:

يَمْشُونَ قَدْ كَسَروا الجُفونَ إلى الوَغَي ... مُتَبَسِّمينَ وفِيهِم اسْتِبْشارُ[٦]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢.

(٢) المصدر السابق ٦٦/٢، ٦٧ بتصرف.

(٣) دلائل الأعجاز، ص٢٠٩.

(٤) البيت لخُنْدُج بن خُنْدُح المرّيّ. دلائل الأعجاز، ص٢١٠، ٢١٤، شرح الحماسة للتبريزي ١٦٠/٤.

(٥) البيت من الوافر، وهو لعبد الشارق بن عبد العزي الجهني، دلائل الأعجاز، ص٢١٠، شرح الحماسة للتبريزي ٢٢٩/٢ــ٢٣٤.

(٦) **كسروا الجفون:** وصف يدل على ثبات الحأش وعلى الثقة بالله، وأنه غير مفاجأ بما يلقاه من العدو، وقيل من كسر جفون السيوف حتى لا تغمد، وتكون أبدًا مصلته في الحرب. انظر: دلائل الإعجاز، ص٢١٠.

قال المرادي: وإنما جاز الربط بالأوجه الثلاثة[١]: الربط بالواو والضمير معًا، نحو: جاء زيد وقد علته سكينة، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا**﴾[٢]، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ قَالُواْ لإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُواْ**﴾[٣].

والربط بالواو وحدها، مثاله: جاء زيد وقد طلعت الشمس، ومنه قول معاوية بن أبي سفيان:

نجوتُ وقد بل المَرادي سيفَه ... من ابن أبي شيخ الأباطح طالبِ[٤]

والربط بالضمير وحده، ومثاله: جاء زيد قد علته سكينة، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾[٥]، وقوله جل شأنه: ﴿**وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ * قَالُواْ**﴾ [٦]، أي قائلين[٧]، وقول الشاعر:

وقفت بربع الدار قد غير البلى ... معارِفَها والسارياتُ الهواطل[٨]

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٧٢٣/٢.

(٢) سورة البقرة: من الآية (٢٤٦).

(٣) سورة آل عمران: من الآية (١٦٨)، وقعدوا حال من الواو في قالوا. عدة السالك ٢٩٥/٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص١١٥، شرح عمدة الحافظ ٤٥٢، المقاصد النحوية ٢٠٣/٣، توضيح المقاصد ٧٢٣/٢، شرح الأشموني ٢٨٣/٢.

والمرادي هو: عبدالرحمن بن عمر الشهير بابن ملجم على صيغة اسم المفعول، وهو قاتل الإمام علي ﷺ وكرم الله وجهه.

والمرَادي بفتح الميم نسبة إلى مَراد بطن من مذحج كما في اللباب والأباطع جمع بطحاء والمراد بها مكة؛ لأن أبا طالب كان شيخ مكة، ومن أعيان أهلها وأشرافها. ينظر: التصريح ٦٠/٢، حاشية الشيخ يس ٥٩/٢، حاشية الصبان ٢٨٣/٢.

(٥) سورة النساء: من الآية (٩٠).

(٦) سورة يوسف: الآية (١٦)، وجزء من الآية (١٧).

(٧) شرح الأشموني ٢٨٣/٢.

(٨) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١١٥، وشرح عمدة الحافظ ٤٥٢، والمقاصد النحوية ٢٠٣/٣، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢، وعدة السالك ٢٩٥/٢.

قال المرادي: وأما المصدرة بالماضي المنفي فيجوز فيها الأوجه الثلاثة، فإن انفرد الواو لزمت قد[١]، نحو قول امرئ القيس:

فجئتُ وقد نَضّتْ لنومٍ ثيابَها لدى السّترِ إلا لِبْسَةَ المتفضّلِ[٢]

وإن انفراد الضمير أو اجتمعا جاز إثبات قد وحذفها، فهي أربع صور وترتيبها في الكثرة: جاء زيد وقد قام أبوه، ثم جاء زيد قد قام أبوه، ثم جاء زيد وقام أبوه، ثم جاء زيد قام أبوه[٣].

وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة، وهو خلاف ما في التسهيل[٤]. قال ابن هشام: جعل الثالثة أقل من الرابعة هو الصواب، ولعل وجهه احتمال العطف في الثالثة احتمالاً قريبًا[٥].

وذهب قوم منهم الفرّاء، والمبرد، وأبو علي، إلى اشتراط قد مع الماضي ظاهرة أو مقدرة[٦]؛ لأنها تقربه إلى الزمن الحاضر، فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها، ولولاها لتوهم مضي زمن الحال بالنسبة إلى زمن عاملها فتفوت المقارنة[٧].

وقد ينازع في ذلك الإشعار، إذا لا يلزم من تقريبه للزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل، وإنما المفهم للمقارنة جعله قيدًا للعامل، فلا فرق بين وجود قد وعدمها (كما ذهب إليه الكوفيون)[٨].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٢٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو من معلقته المشهورة، ونضت: ألقت، والمتفضل الذي يبقى في ثوب واحد. شرح المعلقات للنحاس ١/١٨.

(٣) شرح الأشموني ٢/٢٨٥.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٢٤.

(٥) حاشية الصبان ٢/٢٨٥.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٢٧٤.

(٧) حاشية الصبان ٢/٢٨٤.

(٨) المصدر السابق.

قال المرادي والمختار: أنه لا يحتاج إلى تقدير، لكثرة ما ورد من ذلك[١]، وذكر الأشموني أن الأول مذهب البصريين إلا الأخفش، قال: والمختار وفاقًا للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده، أو بهما معًا تمسكًا بظاهر ما ورد إذ الأصل عدم التقدير لاسيما مع الكثرة[٢]، نعم في ذلك أربع صورة مرتبة في الكثرة تقدم ذكرها[٣].

وقد استوفى صاحب عدة السالك الكلام في المسألة، فقال: ذهب نحاة الكوفة والأخفش من نحاة البصرة إلى أنه يجوز أن يقترن الماضي المثبت الواقع حالاً بقد، ويجوز ألا يقترن بها متى كان معه ضمير يعود على صاحب الحال سواء أكان مع الضمير واو وإن لم يكن ــ فإن لم يكن معه ضمير يعود على صاحب الحال ــ وجب اقترانه بقد[٤].

ويقابله ما ذكره الأشموني في تنبيهاته من أن قد تمتنع مع الماضي الممتنع ربطه بالواو، وهو التالي إلا والمتلو بأو[٥]، وقدر قول الشاعر:

متى يأتِ هذا الموت لم يلف حاجة لنفسي إلا قد قضيت قضاءها[٦]

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز مجيء الماضي المثبت حالا إلا مع قد، سواء أكان الرابط هو الضمير وحده، أم كان الرابط الواو وحدها، أم كان الرابط هو الواو والضمير جميعًا، وبالتالي فإن وُجدت فالأمر ظاهر، وإن لم توجد وجب اقترانها[٧].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٧٢٤/٢.
(٢) شرح الأشموني ٢٨٥/٢.
(٣) توضيح المقاصد ٧٢٤/٢، وشرح الأشموني ٢٨٥/٢.
(٤) عدة السالك ٢٩٤/٢.
(٥) شرح الأشموني ٢٨٥/٢.
(٦) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الحطيم ديوانه ١٠، شرح العيني ٢٢٢/٣، شرح الأشموني ٢٨٥/٢.
(٧) عدة السالك ٢٩٤/٢.

واختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة ابن مالك، وأبو حيان (ومعظم شراح الألفية)، وهو الحق الذي تنصره الشواهد، فقد جاء في جملة صالحة من الشواهد اقتران الماضي الواقع حالاً بقد، وجاء في جملة صالحة من الشواهد مجيء الماضي المثبت حالاً من غير أن يقترن بقد، وحمل العلماء على ذلك آيات من الكتاب العزيز، قال أبو حيان: والصحيح وقوع الماضي حالاً بدون قد، ولا يحتاج إلى تقديرها لكثرة ورود ذلك وتأويل الكثير ضعيف جدًا؛ لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الشواهد الكثيرة(١).

ونحن نذكر لك من شواهد المسألة جملة تطمئن معها إلى الوجهين: اقتران الماضي المثبت الوقع حالاً بقد، وعدم اقترانه بها، ومع بعضها الواو، ولم يقترن بها بعضها الآخر(٢).

فمن شواهد اقترانه(٣) بقد، قول امرئ القيس:

فجئتُ وقد نَضَّتْ لنوم ثيابها ... لدى السِتْرِ إلا لِبْسة المتفضل(٤)

ومنه قول طرفة:

يقول وقد ترَّ الوظيفُ وَساقُها ... ألستَ ترى أن قد أتيت بَمْؤيد(٥)

ومنه قول النابغة الذبياني:

وقفتُ بربع الدار قد غير البِلَى ... معارفَها والسارِياتُ الهواطلُ(٦)

---

(١) عدة السالك ٢/٢٩٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) عدة السالك ٢/٢٩٥.

(٤) تقدم الحديث عن هذا البيت ص٧٦.

(٥) البيت من الطويل، وهو من معلقته المشهورة، وترَّ بمعنى قطع، الوظيف عظم الساق والذراع والمؤيد الداهية وإنما تعني عقر ناقته. شرح المعلقات للنحاس ١/٩١.

(٦) تقدم هذا البيت ص٧٦.

ومنه قول الراعي:

طافَ الخيال بأصحابي وقد هَجَدوا ... من أم عُلْوانَ لا نَحْوٌ ولا صَدَدُ[١]

ومنه قول امرئ القيس:

تقول وقد مال الغبيط بنا معًا ... عَقَرْتَ بَعيري يا أمرأ القيس فانزلِ[٢]

ومنه قول معاوية:

نجوتُ وقد بلّ المراديّ سَيْفه ... من ابن أبي شيخ الأباطحِ طالبِ[٣]

ومن مجيء الماضي المثبت حالاً ولم يقترن بقد[٤]، قول أبي صخر الهذلي:

وإني لتعرونـي لذكراك هِزَّة ... كما انتفض العصفور بلَّله القَطْرُ[٥]

وقول شاعر الحماسة هذلول بن كعب العنبري:

تقول وصَكَّت وجهها بيمينها ... أبَعْلِي هذا بالرَّحَى المتقاعسُ[٦]

وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي في رائيته الطويلة:

فقالت وعَضَّت بالبنان فضحتني ... وأنت امرؤ مَيْسُور أمرِك أعْسَرُ[٧]

وقد حمل النحاة على هذا قوله تعالى: ﴿**أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُواْ**﴾[٩].

---

(١) البيت من البسيط.

(٢) البيت من الطويل، وهو من معلقته المشهورة، الغبيط: القتب، ومعًا في موضع الحال. شرح المعلقات للنحاس ١١/١.

(٣) البيت من الطويل.

(٤) عدة السالك ٢٩٥/٢.

(٥) تقدم هذا البيت ص٧١.

(٦) البيت من الطويل، وهو للهذلول بن كعب، الكامل للمبرد ٢٣، الخصائص ٢٤٥/١، المنصف ١٣٠/١، الخزانة ٥٦٣/٣، الحماسة ٦٩٦.

(٧) البيت من البسيط، ديوانه ٩١، برواية: أحصر بدل أعسر. الهمع ٣٥/١، ١٧١/٢، الدرر ١١٣/١، ٢٢٦/٢.

(٨) سورة النساء: من الآية (٩٠).

(٩) سورة آل عمران: من الآية (١٦٨).

وإذا كثرت الشواهد، وورد الاستعمال في القرآن الكريم الذي هو أفصح الكلام، فمن اللجاجة أن ننكره، أو نتلمس له تخريجًا آخر، أو نجعل الكلام على تقدير محذوف، فإن ذلك يبعد الثقة بالقواعد التي أصلها العلماء.

ثالثًا ـ جملة المضارع المنفي بلم أو لما:

هذا هو ثالث مواضع جواز الواو في الجملة الحالية.

ذكر ابن يعيش أن المضارع المنفي يجوز دخول الواو عليه لشبه الجملة الفعلية حينئذ بالجملة الاسمية، حيث صار أول جزء منها غير فعل (ويعني أن النافي هو أول أجزائها) ومثل لذلك بقراءة ابن عامر: "ولا تتبعانِ سبيل الذين لا يعلمون"(١)، بتخفيف النون وكسرها(٢).

فقوله ولا تتبعانِ في موضع الحال فهو مرفوع، والنون علامة الرفع وليس بنهي لثبوت النون فيه، ولا تكون نونَ التأكيدِ؛ لأن نون التأكيد الخفيفة لا تدخل فعل الاثنين عندنا، والتقدير فاستقيما غير متبعين، ومثله قول الشاعر:

بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم يكثُرِ القتلى بها حين سلتِ(٣)

فكأنه قال: إنهم يغمدون سيوفهم غير مكثرين القتلى عندما تستل هذه السيوف.

وقال الله تعالى: ﴿**فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى**﴾(٤)، فقوله: "لا تخاف دركًا ولا تخشى"، في موضع الحال، فأتي بالواو في موضع، ولم يأت بها في موضع، فإذا أتي بها فلشبه الجملة الفعلية بالاسمية لمكان حرف النفي، ومن لم يأت بها فلأنه فعل مضارع(٥).

---

(١) سورة يونس: من الآية (٨٩).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق ديوانه ١٣٩، الإنصاف ٦٦٧، ابن يعيش ٦٧/٢، مغني اللبيب ٣٦٠، ٤١١، شرح شواهده ٢٦٣.

(٤) سورة طه: من الآية (٧٧).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢، ٦٨.

وهذا هو الذي ذكره الإمام عبدالقاهر عندما يقول: فإن دخل حرف نفي على المضارع تغير الحكم، فجاء بالواو وبتركها كثيرًا، وذلك مثل قولهم كنت ولا أُخَشَّى بالذئب، فالمعنى: وجدت غير خاش للذئب[١]، وحالة كوني لا أخوف بالذئب، وهذا لشجاعته المفرطة.

ومن ذلك أورد قول مسكين الدارميّ:

أَكْسَبَتْهُ الوَرِق البيض أبًا ولقد كان ولا يُدْعى لِأَبْ[٢]

فالمعنى: لقد وجد غير مدعوٍ لأبٍ".

كما أورد في ذلك قول مالك بن رفيع، وكان جنى جناية فطلبه مصعب بن الزبير:

بغاني مُصْعَبُ وبنو أبيه فأين أحيد عنهم؟ لا أحيدُ

أقادوا من دَمِي وَتَوعَّدوني وكنت وما يُنَهْنِهُنِي الوعيد[٣]

فالمعنى وجدت غير مُنَهْنَهٍ بالوعيد وغير مُبالٍ به"[٤].

وذكر الإمام عبدالقاهر أنَّ كان في الأمثلة الثلاثة السابقة تامة، ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة، (فتكون جملة المضارع المنفي خبر كان الناقضة) فالجملة الداخل عليها الواو في موضع الحال ألا ترى أن معنى الحال هو البادي الظاهر على النحو المذكور عقب هذه الأمثلة[٥].

فواو الحال مع المضارع المنفي ليس بعزيز في كلامهم، ألا تراك تقول جعلت أمشي وما أدري أين أضع رجْلي، وجعل يقول ولا يدري، وقال أبو الأسود:

---

(١) دلال الإعجاز، ص٢٠٧، ٢٠٨.

(٢) تقدم هذا البيت في ص

(٣) دلائل الإعجاز، ص٢٠٧، ٢٠٨.

(٤) المصدر السابق.

(٥) دلائل الإعجاز، ص٢٠٧، ٢٠٨.

يُصيبُ وما يَدْري، ويُخْطي وما دَرَى وكيف يكونُ النُّوْكُ إلا كَذَلِكا[١]

وهو شائع كثير[٢].

ترك الواو مع المضارع المنفي كثير أيضًا ويَحْسُنُ:

ذكر الإمام عبدالقاهر أن من ذلك قول الشاعر:

ثَوَوا لا يُريدونَ الرَّواحَ وغالَهم من الدَّهْر أسْبابٌ جَرَيْنَ على قَدْرِ[٣]

فقوله لا يريدون في موضع الحال.

كما ذكر أن من ذلك قول أرطاة بن سهية، وهو لطيف جدًا:

إن تلقني لا ترى غيري بناظرة تَنْسَ السلاحَ وتَعْرِفْ جَبْهَةَ الأسَدِ[٤]

فقوله لا ترى في وضع الحال.

كما ذكر أن مثل السابق هذا في اللطف والحسن قول أعشى هَمْدان، وصَحِبَ عباد بن ورقاء إلى أصبهان فلم يَحْمَدْهُ، فقال:

أتينا إصْبَهان فَهَزَّلَتْنَا وكنّا قبلَ ذلك في نَعيم

وكان سفاهةً مني وجهلاً مَسيري، لا أسيرُ إلى حَميمِ[٥]

---

(١) النوك: الحمق، ديوان أبي الأسود الدؤلي ص٤٤٥، دلائل الإعجاز، ص٢٠٨، معجم الشعراء للمرزباني، ص٣١٧.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٢٠٨.

(٣) البيت لعِكْرشة العَبْسي، أبي الشغب، يرثى بنيه. دلائل الأعجاز، ص٢٠٨، شرح الحماسة للتبريزي ٤٩/٣، ٥٠، مجالس ثعلب ٢٤٢.

(٤) يقوله شبيب بن البرصاء، وكان قال: "وددت أني جمعني وابن الأمة "أرطاة بن سهية" يوم قتال فأشفى منه غيطي"، فبلغ ذلك أطاة فقال: إن تلقني، البيت.

وقبله:

عوجا نلم على أسماء في الثمد من دون أقرن بين القَوْر والنَجد

وبعده:

ماذا أظنك تغني في أخي رَصِدٍ من أُسْدِ خافان جابي العين ذي لَبَدِ

دلائل الإعجاز، ص٢٠٩، الأغاني ٣٤/١٣.

(٥) دلائل الإعجاز، ص٢٠٩، مجموع شعر الأعشين ٣٤١، الأغاني ٤٣/٦.

قوله: "لا أسير إلى حميم"، حال من ضمير المتكلم الذي هو الياء في مسيري، وهو فاعل في المعنى، فكأنه قال: وكان سفاهة مني وجهلاً، أن سرت غير سائر إلى حميم، وأن ذهبت غير متوجه إلى قريب(١).

كما ذكر أن من ذلك قول خالد بن يزيد بن معاوية:

لو أن قَوْمًا لارتفاعِ قبيلةٍ دَخَلُوا السَّماءَ دَخَلْتُها لا أُحْجَبُ(٢)

وهو كثير (المضارع المنفي بغير واو الحال)، إلا أنه لا يهتدي إلى وَضْعِه بالموضع المرضيّ إلا من كان صحيح الطَّبع(٣).

تقدم الحديث عن المضارع المثبت العادي من قد، وكذا المنفي بلا أو ما(٤)، ولم يبق من أنواع المضارع المنفي سوى المنفي بلم أو لما، وأمثلته: جاء زيد ولم يقم عمرو، ومنه قول الشاعر:

ولقد خشيتُ بأن أموتَ ولم تكُنْ للحرب دائرةٌ على ابني ضَمْضَم(٥)

فهذا من الربط بالواو وحدها، ومثال الربط بالضمير وحده، قولك: جاء زيد لم يضحك، ومنه قول الشاعر:

---

(١) المصدر السابق.

(٢) البيت من الكامل، دلائل الإعجاز، ص٢٠٩، وهو غير منسوب في شرح شواهد شروح الألفية للعيني ١٩١/٣، الأشموني ٢٨٢/٢.

(٣) دلائل الإعجاز، ص٢٠٩.

(٤) جعل المرادي ما ضمن لم ولما يجوز فيهن الأوجه الثلاثة في الربط، وذكر أن القياس يقتضي إلحاق إن بما، وأما لن فلا مدخل لها هنا، قال المرادي:
وأما المنفي بلن فلا يمكن هنا. ينظر: توضيح المقاصد ٧٢١/٢، شرح الأشموني ٢٨٣/٢.

(٥) البيت من الكامل، وهو لعنترة من معلقته المشهورة ديوانه ٣٠، برواية: تدر بدل تكن. الأغاني ٣٠٣/١٠، حماسة البحتري ٤٣، وخزانة الأدب ١٢٩/١، الشعر والشعراء ٢٥٩/١، المقاصد النحوية ١٨٩/٣، شرح الأشموني ٢٨٤/٢، والباء في بأن أموت زائدة، وقول العيني الباء للسببية غير ظاهر. ينظر: حاشية الصبان ٢٨٤/١.

كـأن فُتـاتَ العِهْـنِ في كـل مَنـزلٍ نَـزَلْنَ بـه حَـبَّ الفَنَـالم يُحَطَّـمِ[١]

ومثال الربط بالواو والضمير معًا: جاء زيد ولم يضحك، حيث يجوز فيه الربط بالوجوه الثلاثة، وهي على ما يظهر كالاسمية في أن الأكثر فيها الربط بالواو والضمير معًا، ثم الربط بالواو، ثم الربط بالضمير وحده[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿**أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ**﴾[٣].

وقول الشاعر:

سَقَطَ النصيفُ ولم تُـرِدْ إسْـقاطَه فتناولتْـهُ واتَّقَتْنـا باليـد[٤]

وهكذا المنفي بلما[٥]، يُجوز فيه الربط بالوجوه الثلاثة الربط بالواو وحدها، نحو: جاء زيد ولما يقم عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ**﴾[٦]، والربط بالضمير وحده، مثل: جاء زيد لما يضحك، والربط بهما معًا، نحو: جاء زيد ولما يضحك.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٢، ولسان العرب (ف ت ت)، و(ف ن ي)، والمقاصد النحوية ١٩٨/٣، وشرح الأشموني ٢٨٤/٢. فتات بضم الفاء يعني ما تفتت وتناثر من القطن، أو الصوف الذي علق بهوادج نسوتهم، وحب الفنا بفتح الفاء والقصر: عنب الذئب، والضمير في نزلن لنسوتهم، لم يحطم أي لم يكسر ووجه الشبه الحمرة، وقيد بقوله لم يحطم؛ لأنه إذا حطم ظهر لون غير الحمرة. ينظر: حاشية الصبان ٢٨٤/٢.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٢٨٥/٢، ٢٨٦.

(٣) سورة الأنعام: من الآية (٩٣).

(٤) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٩٣، الشعر والشعراء ١٧٦/١، المقاصد النحوية ٢٠١/٣، شرح الأشموني ٢٨٤/٢. النصيف: الخمار.

(٥) شرح الأشموني ٢٨٤/٢.

(٦) سورة آل عمران: من الآية (١٤٢).

حروف ومفـردات تقع موقع الواو:

أ) كأن الحرفية الناصبة:

ذكر الإمام عبدالقاهر أن مما ينبغي أن يراعى أن ترى الجملة جاءت حالاً بغير واو، ثم تنظر فترى ذلك إنما حسن من أجل حرف دخل عليها مثال ذلك قول الفرزدق:

فقلتُ عسَى أن تُبْصريني كأنما بـني! حـواليّ الأسـودُ الحَـوَاردُ[١]

قوله: "كأنما بني حوالي الأسود" في موضع الحال من غير شبهة، ولو أنك تركت كأن فقلت: عسى أن تبصريني بني حوالي كالأسود، رأيته لا يحسن حسنه الآن ورأيت الكلام يقتضي الواو كقولك: "عسى أن تبصريني وبنيّ حواليَّ كالأسود"[٢].

ب) الاسم المفـرد:

وكما وقع الحرف موقع واو الحال في البيت السابق، فإن المفرد أيضًا يقع ذلك الموقع، وفي ذلك قول الإمام عبدالقاهر: وشبيه بهذا أنك ترى الجملة قد جاءت حالاً بعقب مفرد فلطف مكانها، ولو أنك أردت أن تجعلها حالاً من غير أن يتقدمها ذلك المفرد لم يحسن، مثال ذلك قول ابن الرومي:

---

(١) البيت ضمن ثلاثة أبيات خاطب بها زوجته طيبة بنت العجاج المجاشعي، وقالت له، ليس لك ولد، وإن مت ورثك قومك فقال لها:

تقـول: أُراهُ واحـدًا طـاح أهلُـه يُؤمِّلُـهُ في الـوارثين الأباعـدُ
فـإنّي عسى أن تبصـريني كأنمـا بـني حـوالي الأسـود اللوابـد
فـإن تميمـا قبـل أن يلـد الحصى أقّـام زمانًـا وهـو في النـاس واحـدُ

هكذا الرواية في ديوانه ص١٤٣، وفي الشعر والشعراء ص٢٩٢، رواية صدر البيت الأول: قالت أراه واحدًا لا أخًا له، والحوارد: الغضاب، واللوابد جمع لابد، وتميم هو أبو القبيلة التي منها الفرزدق، والحصى: العدد الكثير، شبه في الكثرة بالحصى. دلائل الأعجاز، ص٢١١.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٢١١.

واللهُ يُبقيــك لنــا ســالمًا بُــرْدَاكَ تَبْجِيــلٌ وَتَعْظِــيمُ[١]

فقوله: "برداك تبجيل" في موضع حال ثانية، ولو أنك أسقطت ســالمًا مــن البيت فقلت: "والله يبقيك برداك تبجيل" لم يكن شيئًا"[٢].

واو الثمانية آيلة إلى واو الحال:

ذكرها جماعة من الأدباء النحويين والمفسرين وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا ستة، سبعة وثمانية، إيذانًا بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعدها عدد مســتأنف، واستدلوا على ذلك بآيات:

إحداها : ﴿**وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**﴾[٣]، فهذا قول.

وقيل : الواو لعطف جملة على جملة، والتقدير: هم سبعة وثامنهم كلــبهم، وأن ذلك من كلامهم.

وقيل: العطف من كلام الله تعالى والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم.

يؤيده: ﴿**رَجْمًا بِالْغَيْبِ**﴾[٤]، لما قبله، وقول ابن عباس: حين جــاءت الــواو انقطعت العدة، أي لم يبق عدة عاد يلتفت إليها، وكان ابن عباس يقول: وأنــا مــن القليل هم سبعة وثامنهم كلبهم[٥].

وقيل : هي واو الحال، وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم إشارة أي هؤلاء سبعة ليكون في الكلام ما يعمل في الحال، ويرد ذلك أن حذف عامــل الحــال إذا كــان معنويًا ممتنع، ولهذا ردوا على المبرد، قوله في بيت الفرزدق:

---

(١) في ديوانه ص٣١٥، دلائل الإعجاز، ص٢١٢.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٢١٢.

(٣) سورة الكهف: من الآية (٢٢).

(٤) سورة الكهف: من الآية (٢٢).

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٨٢/١ باختصار.

فأَصْبَحوا قَدْ أعادَ اللهُ نِعْمَتَهم إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذ ما مِثْلَهم بَشَرُ[١]

إن مثلهم حال، ناصبها خبر محذوف، أي وإذ ما في الوجود بشر مماثلاً لهم[٢].

الثانية: آية الزمر، إذ قيل: ﴿**فُتِحَتْ**﴾[٣]، في آية النار؛ لأن أبوابها سبعة، و﴿**وَفُتِحَتْ**﴾[٤]، في آية الجنة إذ أبوابها ثمانية.

وردها ابن هشام بأن الموضع ليس فيه عدد ألبتة، وإنما فيه ذكر الأبواب، والواو ليست داخلة عليه، بل على جملة هو فيها.

قيل: إن الواو مقحمة عند قوم، وعاطفة عند آخرين.

وقيل: هي واو الحال أي جاءوا مفتحة أبوابها، كما صرح بمفتحة حالاً في: ﴿**جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ**﴾[٥]، وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة، قيل وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكرامًا لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم[٦].

الثالثة: ﴿**وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ**﴾[٧]، فإنه الوصف الثامن، والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه، إنما كان من جهة آن الأمر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان، وذلك بخلاف بقية الصفات في الآية، فإنه لا تقابل بينهما.

أو لأنه لما كان الناهي عن المنكر آمر بالمعروف ضمنا، وكذا الآمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر ضمنًا، فأشير إلى الاعتداد بكل منهما، وأنه لا يكتفي فيه بما يحصل في ضمن الآخر، وقد ذهب أبو البقاء على إمامته إلى القول بواو الثمانية في الآية، وإنما دخلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها[٨].

---

(١) ديوانه، مغني اللبيب ٥٨٣/١.
(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٨٢/١، ٥٨٣.
(٣) سورة الزمر: من الآية (٧١).
(٤) سورة الزمر: من الآية (٧٣).
(٥) سورة ص: الآية (٥٠).
(٦) مغني اللبيب ٥٨٣/١ بتصرف في أوله.
(٧) سورة التوبة: الآية (١١٢).
(٨) مغني اللبيب ٥٨٣/١ ببعض تصرف.

حذف الرابط:

جواز إرادة الواو فيما جاء بغير الواو:

هذا ويجوز أن يكون ما جاء من ذلك إنما جاء على إرادة الواو كما جاء الماضي على إرادة قد(١).

ذكر الأشموني في تنبيهاته أن الرابط في الجملة الحالية قد يحذف لفظًا فينوي نحو مررت بالبر قفيز بدرهم، أي منه، وقول الشاعر: نصف النهار الماء عامرة(٢)، أي والماء غامرة(٣). وفي حاشية الصبان: والذي يظهر ليّ أن تقدير الواو في الشاهد، والضمير في المثال المذكور قبله إشارة إلى جواز تقدير كلٍ، إذ يجوز تقدير الرابط في البيت ضميرًا أي غامره فيه، وتقديره في المثال واوًا أي وقفيز بدرهم.

ويظهر ليّ أيضًا أن تقدير الواو أرجح حملاً على الكثير في ربط الجملة الاسمية، وهو الربط بالواو، ثم رأيت ما يظهر ليّ أولاً للدماميني (وهو جواز تقدير كل في الربط)، وما يؤيد ما ظهر ليّ ثانيًا للسمين (وهو أن تقدير الواو أرجح)(٤).

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٢١٩.

(٢) نصف النهار: انتصف، الماء غامره: الضمير يرجع إلى غائص لطلب اللؤلؤ، انتصف النهار وهو غائص، وصاحبه لا يدري حاله، ولما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذي هو النهار لم يصلح رابطًا. ينظر: حاشية الصبان ٢/٢٨٥.

(٣) شرح الأشموني ٢/٢٨٥.

(٤) حاشية الصبان ٢/٢٨٥.

ملخص

روابط الجملة الحالية:

الربط بالواو ثلاثة أنواع: واجب، وذلك في موضعين، وممتنع وذلك في سبع مواضع، وجائز في ثلاثة مواضع :

فموضعا الوجوب، هما:

١ــ المضارع المثبت المقترن بقد.

٢ــ جملة الحال التي ليس فيها ضمير يعود منها على صاحب الحال.

ومواضع الامتناع هي:

١ــ جملة المضارع المثبت العاري من قد.

٢ــ جملة المضارع المنفي بلا.

٣ــ جملة المضارع المنفي بما.

٤ــ جملة الماضي التالي إلا، وتشترك معها الاسمية.

٥ــ جملة الماضي المتلو بأو.

٦ــ الجملة الاسمية المعطوفة على حال.

٧ــ الجملة الاسمية المؤكدة لمضمون جملة قبلها، وأضاف بعضهم الفعلية المؤكدة.

ومواضع الجواز:

١ــ الجملة الاسمية غير المؤكدة وغير المعطوفة مثبتة ومنفية.

٢ــ جملة الماضي غير التالي ألا وغير المتلو بأو وغير المؤكدة مثبتة ومنفية.

٣ــ جملة المضارع المنفي بلم أو لما.

ــ الحال تجيء مفردة وجملة، والربط بالواو إنما يكون للجملة، وأن هذه الجملة تشبه الظرف، وأن واو الحال مثل إذ الظرفية، وأن واو الحال تشبه واو الاستئناف وواو العطف، ولذا يقولون عليها واو الابتداء؛ لأن ما بعدها خبر يضم إلى خبر.

ــ تمتنع الواو من الجملة الحالية مع المضارع المثبت، ومع الماضي المقترن بقد؛ لأن كلاهما في قوة اسم الفاعل، وكذا الأمر في جميع مواضع امتناع الواو في الجملة الحالية.

ــ مجيء الجملة الحالية بالواو مرة وبغيرها أخرى مما هو مواضع الجواز الثلاثة بما فيها من كثرة الواو مع الجملة الاسمية، والمضارع المنفي بلم أو لما، وكثرة الترك مع الظرف المتقدم ونحوه إنما كانت الواو؛ لأن الكلام في تقدير الجملة، وكان الترك لأن الكلام في تأويل المفرد.

الفصل الثالث

روابط الجملة الجوابية

أركان جملة الشرط والجزاء:

إن أم حروف الجزاء:

زعم الخليل أنَّ "إنْ" هي أم حروف الجزاء، فسألته لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أنّ حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهامًا، ومنها ما يفرقه "ما" فلا يكون فيه الجزاء (من نحو إذْما وحيثما)، وهذه على حال واحدةً أبدًا، لا تفارق المجازاة[١]. ولذلك أجازوا تقديم الاسم في نحو: إن زيدًا تَرَه تضرب، تنصب زيدًا؛ لأن الفعل أن يلي إن أولى، كما كان ذلك في حروف الاستفهام، وهي أبعد من الرفع؛ لأنه لا يبنى فيها الاسم على مبتدأ، وإنما أجازوا تقديم الاسم في إن لأنها أم الجزاء، ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأخر[٢].

وقال النمر بن تولب:

لا تَجْزعي إنْ منفسًا أهلكتُه وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجْزَعي[٣]

حيث نصب منفسًا بإضمار فعل دل عليه ما بعده؛ لأن حرف الشرط يقتضي فعلاً مظهرًا أو مضمرًا[٤].

---

(١) الكتاب ٦٣/٣.

(٢) المصدر السابق ١٣٤/١.

(٣) ديوانه ص٨٤. خزانة الأدب ١٥٢/١، شرح شواهد شروح الألفية للعيني ٥٣٥/٢، أمالي ابن الشجري ٣٤٩، شرح شواهد المغني للسيوطي ١٦١، ٢٨١.

المنفس: النفيس يتنافس فيه ويرغب. لامته امرأته على إتلاف ماله خشية الفقر، فأجابها: لا تجزعي فإني كفيل بإخلافه بعد التلف ما دمت حيًا، فإذا أتي الأجل حق لك أن تجزعي.

(٤) حاشية الكتاب ١٣٤/١.

قال ابن يعيش إنها كانت أم هذا الباب للزومها هذا المعنى، وعدم خروجها عنه إلى غيره، ولذا اتسع فيها، وفصل بينها وبين مجزومها بالاسم نحو: إن الله أمكنني من فلان فعلت، وقد يقتصر عليها ويوقف عندها نحو: صلّ خلف فلان وإنْ، أي وإن كان فاسقًا، ولا يكون مثل ذلك في غيرها مما يجازي به(١).

والشرط إنما يكون بالمستقبل؛ لأن معنى تعليق الشيء على الشرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود(٢)، وحق إن الجزائية أن يليها المستقبل من الأفعال، لأنها تشترط فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع غيره، فإن وليها فعل ماض أحالت معناه إلى الاستقبال(٣).

ـ عمل حروف الجزاء:

قال سيبويه: واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل أنك إذا قلت إن تأتني آتك، فآتك انجزمت بإن تأتني كما تنجزم إذا كانت جوابًا للأمر حين قلت: ائتني آتك(٤).

ـ الشرط والفعل المستقبل:

إن الشرطية تدخل على جملتين فتجعل الأولى شرطًا، والثانية جزاءً وهي تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضيًا(٥).

إنْ تحول التام ناقصًا:

وتدخل إن على جملتين فتربط إحداهما بالأخرى، وتصيرهما كالجملة نحو: إن تأتني آتك، لما دخلت إن عقدت إحداهما بالأخرى حتى لو قلت: إن تأتني وسَكَتَّ، لا يكون كلامًا حتى تأتي بالجملة الأخرى، فهو نظير المبتدأ الذي لابد له

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٦/٨.
(٢) المصدر السابق.
(٣) السابق.
(٤) الكتاب ٦٣/٣.
(٥) المفصل في علم العربية، ص٣٢٠ بتصرف.

من الخبر، ولا يفيد أحدهما إلا مع الآخر، فالجملة الأولى كالمبتدأ، والجملة الثانية كالخبر، فهو من التام الذي يزاد عليه **فيصير ناقصًا** نحو: قام زيد فهذا كلام تام، فإذا زدت عليه إنْ وقلت: إن قام زيد صار ناقصًا لا يتم إلا بجواب، ومثله المبتدأ والخبر في قولك: زيد قائم، فإذا زدت عليه أنَّ المفتوحة وقلت: أنّ زيدًا قائم استحال الكلام إلى معنى الإفراد بعد أن كان جملة، ولا ينعقد كلامًا إلا بضميمة إليه نحو قولك: بلغني أن زيدًا قائم، فبضميمة بلغني إليه صار كلامًا(١).

الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال.

أما **الشرط** فلأنه علة وسبب لوجود الثاني، والأسباب لا تكون بالجوامد (الأسماء) إنما تكون بالأعراض والأفعال(٢).

وأما الجزاء فأصله أن يكون بالفعل أيضًا؛ لأنه شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه، والأفعال هي التي تحدث وتنقضي ويتوقف وجود بعضها على وجود بعض لاسيما والفعل مجزوم؛ لأن المجزوم لا يكون إلا مرتبطًا بما قبله، ولا يصح الابتداء به من غير تقدم حرف الجزم عليه(٣).

وإنما وجب أن تكون الجملتان فعليتين من قبل أن الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود، ويحتمل أن يوجد وأن لا يوجد، والأسماء ثابتة موجودة، لا يصح تعليق وجود غيرها على وجودها(٤).

الفرق بين الاسم والفعل:

الاسم: يثبُت به المعنى للشيء من غير أن تقتضي تجدَّده شيئًابعد شيء.

والفعل: يقتضي تجدُّدَ المعنى المُثْبَت به شيئًا بعد شيء.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٦/٨.

(٢) المصدر السابق ٢/٩.

(٣) السابق.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٨.

فزيد منطلق، أثبتَّت الانطلاق من غير أن تجعله يتجدَّدُ ويحُدثُ منه شيئًا فشيئًا، وهاهو زيد ينطلق، زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءًا فجزءًا وجعلته يزاوِلُه ويُزَجِّيه(١).

وإن شئت أن تُحِس الفرق بينهما، من حيث يلطف فتأمل قول الشاعر:

لا يـأْلَفُ الـدرهُم المضـروبُ خِرْقَتَنـا لكِـنْ يَمِـرُّ عَلَيْهَـا وَهْـوَ مُنطلِـقُ(٢)

فالاسم هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل: لكن يَمُرُّ عليها وهو ينطلق، لم يَحْسُنْ(٣).

وإذا قلت: زيد طويل وعمرو قصير، لم يصلح مكانه "يطولُ" و"يقصر"، وإنما تقول يطول ويقصر في الشيء الذي يزيد وينمو كالشجر والنبات والصبيّ، فأمَّا وأنت تَحَدَّثُ عن هيئة ثابتة، وعن شيء قد استقر طولُه، ولم يكن ثَمَّ تزايد وتجدُّد فليس إلا الاسم(٤).

الشرط والجزاء خبران:

ـ الشرط هو الخبر الأول:

قال سيبويه: الفعل ليس بصلة لما قبله، كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله، وإذا قلت: حيثما تكن أكنْ، فليس بصلة لما قبله، كما أنك إذا قلت أين تكون؟ وأنت تستفهم، فليس الفعل بصلة لما قبله، فهذا في الجزاء ليس بصلة لما قبله، كما أن ذلك في الاستفهام ليس بوصل لما قبله، وتقول: من يضربك؟ في الاستفهام، وفي الجزاء: من يضربْك أضربْه، فالفعل فيهما غير صلة(٥)، ويعني أن

---

(١) دلائل الإعجاز، ص١٧٤ بتصرف يسير.

(٢) البيت من البسيط، وهو للنضر بن جؤية، دلائل الإعجاز، ص١٧٥، معاهد التنصيص ٧٢/١، ويروى صُرَّتنا موضع خرقتنا.

(٣) دلائل الإعجاز، ص١٧٤، ١٧٥.

(٤) دلائل الإعجاز، ص١٧٥ باختصار.

(٥) الكتاب ٥٩/٣.

الفعل ليس من تتمه الاسم، إذ إن كلا منهما كمل اسمًا بذاته، وليس في حاجة إلى تتمة، كما هو الشأن في الاسم الموصول، إذ الصلة فيه تكون من تتمة الاسم وبالصلة وكمل الوصول اسمًا.

وذكر سيبويه "أنك تنزل أيًا ومَنْ منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام"(١)، ساعتها يكون الفعل من تتمتهما وصلة لهما، وبه كمُل كل منهما اسمًا.

ـ الجزاء هو الخبر الثاني:

وقال أيضًا: فإن قلت أيُّهم جاءك فاضربْ، رفعت أول الكلام؛ لأن جاءك في موضع الخبر لأيّ، وفاضرب في موضع الجواب ومثله زيدُ إن أتاك فاضربْ(٢).

ترفع الأول إذا كانت تضرب جوابًا ليأتك من نحو: زيد إن يأتك تضربْ(٣).

فالكلام مع الرفع جملتان، الجملة الابتدائية المراد منها تنبيه المخاطب إلى المبتدأ المعنيّ بالجملة الشرطية بعد، والمكونة من فعل الشرط، وجواب الشرط فالكلام خبران عن زيد، هذا في الرفع.

وكذا إذا جاءت أيٌّ شرطية من نحو: أيَّها تشأْ فلك، لأنك إذا جازيت لم يكن الفعل وصلا، وصار بمنزلته في الاستفهام إذا قلت أيَّها تشاءُ؟، وكذلك مَنْ الشرطية تجري مجرى أيٍّ في الذي ذكرناه وتقع موقعه(٤).

ويعني أن أيًّا ومَنْ إذا كانتا شرطيتين فهما حينئذ يجزمان ما بعدها من فعل الشرط، والفاء واقعة مع الجار والمجرور جواب الشرط؛ لأنه لا يصلح أن يكون في موقع فعل الشرط، وحذف الفاء على نية الإضمار جائز تقول أيَّهما تشأْ لك على تقدير الفاء في الجواب.

---

(١) المصدر السابق ٣٩٨/٢، ٣٩٩.
(٢) السابق ١٣٦/١.
(٣) السابق.
(٤) السابق، ٣٩٨/٢.

الفاء معانيها وخصائصهـا

الواو نظيرة الفاء، ذكر الإمام عبدالقاهر وهو يشرح حال الواو في الجملة الحالية أنها نظيرة الفاء في جواب الشرط نحو: إن تأتني فأنت مكرم، فإنها وإن لم تكن عاطفة، فإن ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة في أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن تربط بنفسها، فاعرف ذلك، ونزل الجملة في نحو جاءني زيد يسرع، وقد علوت قتود الرجل يسفعني يوم "منزلة الجزاء الذي يستغني عن الفاء؛ لأنه من شأنه أن يرتبط بالشرط من غير رابط، وهو قولك: إن تعطني أشكرك، ونزل الجملة في جاءني زيد وهو راكب، منزلة الجزاء الذي ليس من شأنه أن يرتبط بنفسه، ويحتاج إلى الفاء كالجملة في نحو: إن تأتني فأنت مكرم قياسًا سويًّا وموازنة صحيحة(١)، فالواو والفاء نظيرتان في ربط ما لا يقع في الإثبات الأول.

لا تصلح الفاء في خبر المبتدأ، قال سيبويه: إذا قلت: زيد فاضربه، لم يستقم أن تحمله على الابتداء، ألا ترى أنك لو قلت: زيد فمنطلق لم يستقم، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ(٢).

وتوضيح كلام سيبويه أنه لم تصلح الفاء في خبر المبتدأ؛ لأنه واقع مع المبتدأ في إثبات واحد.

تحسن الفاء إذا قدرت قبلها جملة، قال سيبويه: فإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيره، كما كان ذلك في الاستفهام من نحو أزيدًا ضربته، وإن شئت على عليك، كأنك قلت: عليك زيدًا فاقتله(٣).

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٢١٤، ٢١٥.
(٢) الكتاب ١٣٨/١.
(٣) المصدر السابق.

وتوضيح كلام سيبويه أنه مع النصب من نحو: زيدًا فاقتله، فإن الكلام الثاني خبر جديد، لا يقع مع الأول في إثبات واحد، فكأنك قلت: الزمْ زيدًا، ثم قلت في خبر آخر: اقتل زيدًا، فالفاء حينئذ تربط الخبر الثاني بالخبر الأول.

قال سيبويه: وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبدالله فاضربه، إذا كان مبنيًا على مبتدأ مظهر أو مضمر، فأما في المظهر فقولك: هذا زيد فاضربه، وإن شئت لم تظهر هذا، ويعمل كعمله إذا أظهرته وذلك قولك: الهلال واللهِ فانظر إليه، كأنك قلت هذا الهلال ثم جئت بالأمر[١] (وهو فانظر إليه).

ومما يدلك على حسن الفاء ههنا أنك لو قلت: هذا زيد فَحَسَنٌ جميلٌ، كان كلامًا جيدًا؛ (لأنه على تقدير حذف المبتدأ بعد الفاء، أي فهو حَسَنٌ جميلٌ) ومن ذلك قول الشاعر:

وقائلةٍ خولانُ فانكحْ فتاتَهم وأُكْرُومةُ الحيَّينِ خِلْوٌ كما هِيَا[٢]

(حيث حذف المبتدأ الرافع للخبر، والتقدير: هذه خولانُ فانكح، ولا يصح أن يكون خولان مبتدأ، دخلت الفاء على خبره؛ لأنه لا يجوز: زيد فمنطلق)، إذ منطلق يقع مع المبتدأ في إثبات واحد ولا يحتاج إلى رابط[٣].

وتقول: هذا الرجلَ فاضربه، إذا جعلته وصفًا، ولم تجعله خبرًا، وكذلك هذا زيدًا فاضربه، إذا كان معطوفًا على هذا أو بدلا[٤]، (كأنك قلت في المثالين: فاضرب هذا الرجل، واضرب زيدًا هذا، ومثله، "وأما زيد فاقتله، ابتدأت الاسم،

---

(١) الكتاب ١٣٨/١.

(٢) البيت من الخمسين التي لم يعرف قائلها، وهو من الطويل. **خولان:** حي من اليمن، والفتاة: الشابة من النساء، أكرومة: أفعولة، وهي الفَعْلة الكريمة، والحيان: حي أبيها وحي أمها عني أنها كريمة الطرفين، خلو: خالية من زوج، كماهيا: كعهدك من بكارتها. حاشية الكتاب ١٣٩/١.

(٣) الكتاب ١٣٨/١، ١٣٩.

(٤) المصدر السابق.

ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه ثم بنيت الفعل عليه، كما فعلت ذلك في الخبر"[١]، والذي حسن الفاء أن ما قبله في صورة الجملة.

تربط الفاء جملة صالحة للابتداء، قال الإمام الزمخشري في ذلك: "وإن كان الجزاء أمرًا أو نهيًا أو ماضيًا صحيحًا، أو مبتدأ وخبرًا فلابد من الفاء كقولك: إن أتاك زيد فأكرمه، وإن ضربك فلا تضربه، وإن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس، وإن جئتني فأنت مُكْرم"[٢].

وشرح ابن يعيش لكلام الزمخشري أنه إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداء به كالأمر والنهي، والابتداء والخبر، فكأنه لا يرتبط بما قبله وربما آذن بأنه كلام مستأنف غير جزاء لما قبله فإنه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله فأتوا بالفاء لأنها تفيد الإتباع، وتؤذن بأن ما بعدها مسبَّبٌ عما قبلها إذْ ليس في حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء، فلذا خصوها من بين حروف العطف، ولم يستعملوا الواو ولا ثم في ربط جواب الشرط؛ لأنهما لا تفيدانِ ترتبًا، وتعقيبًا فيما الفاء كذلك فنحو: إن أتاك زيد فأكرمه، لولا الفاء لم يعلم أن الإكرام متحقق بالإتيان.

وكذلك: إن ضربك عمرو فلا تضربه، فالأمر والنهي في المثالين ليسا على ما يعهد في الكلام وجودهما مبتدأين غير معقودين بما قبلهما، ومن أجل ذلك احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط مع المبتدأ والخبر؛ لأن المبتدأ مما يجوز أن يقع أولاً غير مرتبط بما قبله، وذلك نحو قولك: إن جئتني فأنت مكرم[٣]، فالفاء استئناف خبر جديد لا يقع في الإثبات الأول، بل وجوده مترتب على وجود الخبر الأول.

---

(١) الكتاب ١٣٨/١.

(٢) المفصل في علم العربية، ص٣٢١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩، ٣ ببعض تصرف.

الفاء أصول أقسامها ثلاثة:

عاطفة وجوابية وزائدة[١]:

فالعاطفة: تشرك في الإعراب والحكم، ومعناها التعقيب بلا مهلة، والترتيب المتصل، وذهب بعضهم إلى أنها تأتي لمطلق الجمع كالواو في الأماكن والمطر خاصة.

وذكر بعضهم أن الترتيب على ضربين ترتيب في المعنى، وهي أن يكون المعطوف بها لاحقًا متصلاً، بلا مهلة، وترتيب في الذكر، وهو نوعان: عطف مفصل على مجمل، وعطف لمجرد المشاركة في الحكم بحيث يحسن الواو[٢].

ونبه المرادي إلى أن الفاء إذا عطفت مفردًا غير صفة لم تدل على السببية، نحو قام زيد فعمرو، وإن عطفت جملة أو صفة دلت على السببية غالبًا[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿**فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ**﴾[٤].

وذكر الزمخشري أن الفاء عاطفة في الصفات تدل على ترتيب معانيها في الوجود، نحو: الصابح فالغانم فالأيب، أو على ترتيبهما في التفاوت، نحو: الأكمل فالأفضل، أو على ترتيب موصوفاتها، نحو: المحلقين فالمقصرين[٥].

والجوابية: هي التي نحن بصددها، **والزائدة:** لا تخرج عن الجوابية والعاطفة وهي بأقسامها الثلاثة لا تخرج عن الترتيب والتعقيب والسببية[٦].

---

(١) الجني الداني في حروف المعاني، ص٦١.
(٢) المصدر السابق، ص٦٣، ٦٤ باختصار.
(٣) السابق، ص٦٤ باختصار.
(٤) سورة القصص: من الآية (١٥).
(٥) الجني الداني في حروف المعاني، ص٦٥ باختصار، الكشاف ٣٣٤/٣.
(٦) انظر مغني اللبيب ٢٧٢/١ــ٢٨١.

الأصل في الجزاء أن يكون بغير الفاء، ذكر المرادي أن أصل جواب الشرط أن يكون فعلاً صالحًا لجعله شرطًا، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى الفاء، وذلك إذا كان ماضيًا متصرفًا عاريًا من قد وغيرها، أو مضارعًا مجردًا، أو منفيًا بلا أو لم(١).

والماضي المتصرف العاري من قد وغيرها على ثلاثة أضرب(٢):

الأول: ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً، ولم يقصد به وعد أو وعيد، نحو: إن قام زيد قام عمرو.

الثاني: ضرب يجب اقترانه بالفاء، وهو ما كان ماضيًا لفظًا ومعنى، وسيأتي.

الثالث: ضرب يجوز اقترانه بالفاء ولا يجب، وهو ما كان مستقبلاً، وقصد به وعد أو وعيد، كقوله تعالى: ﴿**وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ**﴾(٣).

الفاء أحد خيارين في الجزاء، وفي هذا الموطن جاء قول سيبويه: "واعلم أنه لا يكون جواب إلا بفعل أو بالفاء:

فأما الجواب بالفعل، فنحو قولك: إن تأتني آتك، وإن تشرب أضرب، ونحو ذلك.

وأما الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك، ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بثم، ألا ترى أن الرجل يقول: افعلْ كذا وكذا فتقول: فإذن يكون كذا وكذا، ويقول: لم أغث أمس، فتقول: فقد أتاك الغوث اليوم، ولو أدخلت الواو وثم في هذا الموضع تريد الجواب لم يجز(٤).

---

(١) الجني الداني في حروف المعاني، ص٦٦.
(٢) المصدر السابق، ص٦٧.
(٣) سورة النمل: من الآية (٩٠).
(٤) الكتاب ٦٣/٣.

علة الفاء وخصوصيتها:

وفي ربط الجواب قال السيرافي: والذي أحوج إلى إدخال الفاء في جواب الجزاء أن أصل الجواب أن يكون فعلاً مستقبلاً؛ لأنه شيء مضمون فعله إذا فعل الشرط، أو وجد مجزومًا ملتبسًا بما قبله من الشرط، وإن هي التي تربط أحدهما بالآخر، ثم عرض في الكلام أن يجازي بالابتداء والخبر لنيابتهما عن الجواب، وإنْ لا تعمل فيهما، ولا يقعان موقع فعل مجزوم، فأتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر، وجعلوه مع ما بعده في موضع الجواب، وذلك قولك: إن تزرْني فعندي سعة، وإن تأتني فالمنزل لك(١).

واختاروا الفاء دون الواو وثم؛ لأن حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلاً به، والفاء توجب ذلك، لأنها في العطف بعد الذي قبله متصل به(٢).

مواطن الربط بالفاء

تأتي الفاء رابطة في الجملة الجوابية في سبع مواطن، وهي كالتالي:

الأول: إذا كان الجواب **جملة اسمية** نحو: ﴿**وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾(٣)، ونحو: ﴿**إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾(٤)، ونحو: "من يفعل الخير فالله يجزيه"(٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿**مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا**﴾(٦)، وقوله تعالى: ﴿**وَمَن يَهْدِ اللّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ**﴾(٧).

---

(١) حاشية الكتاب ٦٣/٣.
(٢) المصدر السابق.
(٣) سورة الأنعام: من الآية (١٧).
(٤) سورة المائدة: الآية (١١٨).
(٥) انظر: الجني الداني، ص٦٨، مغني اللبيب ٢٧٦/١.
(٦) سورة النمل: من الآية (٨٩).
(٧) سورة الإسراء: من الآية (٩٧).

الثاني: إذا كان الجواب **جملة فعلية كالاسمية**، وهي التي فعلها جامد غير متصرف[١]، نحو: ﴿**إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ**﴾[٢]، ونحو: ﴿**إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ**﴾[٣]، ونحو: ﴿**وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاء قَرِينًا**﴾[٤]، ونحو: ﴿**وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللّهِ فِي شَيْءٍ**﴾[٥].

الثالث: إذا كان الجواب **جملة إنشائية**، نحو قوله تعالى: ﴿**إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ**﴾[٦]، وقوله جل شأنه: ﴿**فَإِن شَهِدُواْ فَلاَ تَشْهَدْ مَعَهُمْ**﴾[٧]، ونحو: ﴿**قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاء مَّعِينٍ**﴾[٨].

فيه أمران: الاسمية والإنشائية، ونحو: "إن قام زيد فو الله لأقومن"، ونحو: "إن لم يتب فياخسره رجلاً"[٩]، وعدّ المرادي القسَمَ موضعًا برأسه كما أنه وضع النداء ضمن ماله الصدر.

الرابع: إذا كان الجواب جملة فعلية **فعلها ماضيًا** لفظًا ومعنى، إمّا حقيقة نحو قوله تعالى: ﴿**إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ**﴾[١٠]، وقوله جل شأنه: ﴿**إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الكَاذِبِينَ**﴾[١١]، وقد هنا مقدرة، وإما مجازًا

---

(١) انظر: الجني الداني، ص٦٨، مغني اللبيب ٢٧٦/١.

(٢) سورة الكهف: من الآية (٣٩)، (٤٠).

(٣) سورة البقرة: من الآية (٢٧١).

(٤) سورة النساء: من الآية (٣٨).

(٥) سورة آل عمران: من الآية (٢٨).

(٦) سورة آل عمران: من الآية (٣١).

(٧) سورة الأنعام: من الآية (١٥٠).

(٨) سورة الملك: الآية (٣٠).

(٩) انظر: الجني الداني، ص٦٨، مغني اللبيب ٢٧٦/١.

(١٠) سورة يوسف: من الآية (٧٧).

(١١) سورة يوسف: من الآية (٢٦)، (٢٧).

نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّـارِ**﴾(١)، نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزلة ما وقع(٢). ووضع المرادي هذه الآية ضمن ما يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً، وقصد به وعد أو وعيد، وقد أوجب الفاء في الآية السابقة وذكر أن قد فيها مقدرة(٣).

الخامس: إذا كانت جملة الجواب **مقترنة بحرف استقبال** (تنفيس)(٤)، نحو قوله تعالى: ﴿**مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ**﴾(٥).

السادس: إذا كان الحال جملة **فعلية منفية** بـ"ما"، أو "لن"، أو "إن"، نحو: إن قام زيد فما يقوم عمرو، أو فلن يقوم عمرو، أو فإن يقومُ عمرو(٦).

السابع: إذا كانت الجملة **مقترنة بحرف له الصدر**، قال المرادي أن يكون الجواب مقروناً برب أو بنداء كقول امرئ القيس:

فـإنْ أُمْـسِ مكروبًـا فيـا رُبَّ قينـة ... منعمـــةٍ أعملتهـــا بِكِـــرانِ(٧)

ومثل لهذا الموضع ابن هشام، يقول الشاعر:

فـإنْ أهلِـك فـذِي لهـبٍ لَظَـاهُ ... علـيّ تكـادُ تلتهـبُ التهابـا(٨)

وقال: لما عرفت من أن رب مقدرة، وأنها لها الصدر، والتقدير: فرب ذي لهب(٩).

---

(١) سورة النمل: من الآية (٩٠).

(٢) انظر: الجني الداني، ص٦٧، مغني اللبيب ٢٧٦/١، ٢٧٧.

(٣) الجني الداني في حروف المعاني، ص٦٧.

(٤) المصدر السابق، ص٦٨، مغني اللبيب ٢٧٧/١.

(٥) المائدة: من الآية (٥٤).

(٦) الجني الداني في حروف المعاني، ص٦٨.

(٧) البيت من الطويل، من ديوان امرئ القيس، ص٨٦، رصف المباني ١٧٩، والكران العود الذي تضرب به القينة.

(٨) البيت من الوافر. وهو لربيعة بن مقروم، الكتاب ١٤٣/١، مغني اللبيب ٢٧٧/١، شرح شواهده ١٥٩، خزانة الأدب ٢٠١/٤، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٥٤.

(٩) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢٧٧/١.

حروف وأسماء تقع موقع الفاء

١ ـ إذا الفجائية:

وسألت الخليل عن قوله جل وعزَّ: ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾(١)، فقال: هذا كلام معلَّق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلَّقةً بالكلام الأول، وهذا ههنا في موضع قنطوا كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل(٢).

وذكر ابن يعيش أنهم أقاموا إذا التي للمفاجأة في جواب الشرط، وهي ظرف مكان عن الفعل، "إذا هم يقنطون"، كأنه قال: فهم يقنطون والأصل "يقنطوا"(٣)، إذ الجواب مجزوم.

ونيابة إذا عن الفاء نظيرها نيابة الجملة الاسمية عن الفعل في قوله تعالى: ﴿**سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ**﴾(٤)، بمنزلة أم صمتم، ومما يجعلها بمنزلة الفاء، أنها لا تجيء مبتدأة كما أن الفاء لا تجيء مبتدأةً(٥).

وذكر ابن يعيش أنه إنما ساغت المجازاة بإذا هذه لأنه لا يصح الابتداء بها، ولا تكون إلا مبنية على كلام نحو: خرجت فإذا زيد، فزيد مبتدأ، وإذا خبر مقدم، والتقدير فحضرني زيد(٦).

اجتماع الفاء وإذا في الجواب:

زعم الخليل أن إدخال الفاء على إذا قبيح، ولو كان إدخال الفاء على إذا حسنًا لكان الكلام بغير الفاء قبيحًا، فصارت إذا ههنا جوابًا كما صارت الفاء

---

(١) سورة الروم: من الآية (٣٦).
(٢) الكتاب ٦٣/٣، ٦٤.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩.
(٤) سورة الأعراف: من الآية (١٩٣).
(٥) الكتاب ٦٤/٣.
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩.

جوابًا[١]. وذكر ابن يعيش أن الفاء تلحق إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا صديقي بالباب، وهي حينئذ إما جوابية أو زائدة لازمة أو عاطفة، والوجه الأخير أحسن.

وتفصل ذلك عنده أن الزيادي ذهب إلى أن دخولها هنا على حد دخولها في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان إلى أنها زائدة لازمة، وذهب أبو بكر إلى أنها عاطفة كأنه حمل ذلك على المعنى؛ لأن المعنى خرجت فقد جاءني صديقي، وهو أقرب الأقوال إلى السداد؛ لأن الحمل على المعنى كثير في كلامهم[٢]، وهو يتفق مع كلام سيبويه السابق الذي جعل الفاء وإذا يتبادلان، والزائد حكمه أن يطرح ولا يختل الكلام به، والأمر ليس كذلك فلا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة[٣].

٢ ــ إنَّ التوكيدية:

ـ قصة تبين لطف المعنى في إنَّ وخفائه:

أورد الإمام عبدالقاهر في باب اللفظ والنظم مثالاً في غموض المسلك إلى معاني اللفظ واشتباهه على العلماء، وهو ما روي عن الأصمعي أنه قال: كنت أشدو[٤] من أبي عمرو بن العلاء، وخلف الأحمر، وكانا يأتيان بشارًا، فيسلمان عليه بغاية الإعظام، ويسألانه الجديد من العلم، ويكتبان عنه متواضعين وأتياه يومًا فقالا ما هذه القصيدة التي أحدثتها في "سَلْم بن قتيبة"؟ لقد أكثرت فيها من الغريب، قال نعم: بلغني أنه يتباصر بالغريب، فأحببت أن أورد عليه ما لا يعرف، قالا: أنشدناها، فأنشدهما:

---

(١) الكتاب ٦٤/٣.

(٢) شرح المفصل ٣/٩ باختصار.

(٣) ينظر: الكتاب ٦٤/٣، شرح المفصل ٤/٩.

(٤) الشادي الذي يشدو شيئًا من الأدب أي يأخذ طرفًا منه كأنه ساقه وجمعه.

بكّــرا صــاحبيَّ قبــل الهجــيرِ إنّ ذاكَ النجــاحَ في التــبكيرِ[١]

حتى إذا فرع منها قال له خلف لو قلت: بكرا فالنجاح في التبكير كان أحسن، قال: إنما بنيتها عربية وحشية كما يقول الأعراب البدويون، ولو قلت بكرا فالنجاح كان هذا من كلام المولَّدين، ولا يشبه ذاك الكلام، ولا يدخل في معنى القصيدة، قال فقام خلف فقبل بين عينيه، قال الإمام عبدالقاهر: فهل كان هذا القول من خلف والنقد على بشار، إلا لِلُطف المعنى في ذلك وخفائه[٢]؟

إنَّ تفيد في الربط أمرًا عجباً:

وقال: واعلم أن مِنْ شأن إنَّ إذا جاءت على هذه الوجه، أنْ تغني غناء الفاء العاطفة، وأن تفيد من ربط الجملة بما قبلها أمرًا عجيبًا، فأنت ترى الكلام بها مستأنفًا غير مستأنف، ومقطوعًا موصولاً معًا.

أو لا ترى أنك لو أسقطت إنّ من قوله: إن ذاك النجاح في التبكير، لم تر الكلام يلتئم، ولرأيت الجملة الثانية لا تتصل بالأولى ولا تكون منها بسبيل حتى تجيء بالفاء[٣] فتقول:

بكــرا صــاحبي قبــل الهجــير فــذاك النجــاح في التــبكير

ومثل بيت بشار في عجب ما أفادته إنَّ قول بعض العرب:

فَغَنِّهــا، وَهْــيَ لَــكَ الفِــداءُ إنَّ غِنَــاءَ الإِبِــلِ الحُــدَاءُ[٤]

---

(١) البيت في ديوانه ٢٠٣/٣، هنأ بها سَلْمَ بن قتيبة الباهلي حين ولايته على البصرة سنة ١٤٥هـ في خلافة المنصور، والظاهر أنه قصده بها وهو في طريقه إلى البصرة لقوله:

زلــت عنهــا إلى قصــور بــني عمــرو ألاقــي آســادَ تلــك القصــور

وقد اشتملت هذه القصيدة على كثير من غريب اللغة الصالح للتورية، وفيها ما يصلح للاستدراك به على كتب اللغة المطولة كاللسان. وقد وردت هذه القصة في الأغاني ١٩٠/٣، دلائل الإعجاز، ص٢٧٢.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٢٧٢، ٢٧٣ بتصرف يسير.

(٣) المصدر السابق، ص٢٧٣.

(٤) السابق، ص٢٧٣، ٣١٦.

فانظر إلى قوله: " إنَّ غِنَاءَ الإِبِلِ الحُدَاءُ"، وإلى ملاءمته الكلام قبله، وحسن تشبثه به، وإلى حُسْنَ تَعطّف الكلام الأول عليه، ثم انظر إذا تركت "إنَّ" فقلت: فغنها وهي لك الفداءُ، غناء الإبل الحداءُ، كيف تكون الصورة؟ وكيف ينبو أحد الكلامين عن الآخر؟، وكيف يشئم هذا ويعرق ذاك؟ حتى لا تجد صلة في ائتلافهما حتى تجتلب لهما الفاء فتقول: فغنها وهي لك الفداء، فغناء الإبل الحداء"، ثم تَعْلَم أن ليست الألفة بينهما من جنس ما كان، وأنْ قد ذهبت الآنَسَةُ التي كنت تجد، والحُسْنُ الذي كنت ترى(١).

إن تعطي قوة الارتباط والاتحاد والسبك:

وفي موطن آخر من باب اللفظ والنظم ذكر دخول أن في الكلام وخصائصها قال: فأول ذلك وأعجبه ما قدمت لك ذكره من بيت بشار، وما أنشدته معه من قول بعض العرب، ويعني الشاهدين السالفين، وذلك أنه هل شيء أبين في الفائدة، وأدل على أن ليس سواءً دخولها في الكلام وأن لا تدخل، أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتحد به، حتى كأن الكلامين قد أفرغا إفراغًا واحدًا، وكأن أحدهما قد سبك في الآخر(٢).

هذه هي الصورة، حتى إذا جئت إلى "إنَّ" فأسقطتها، رأيت الثاني منهما قد نبا عن الأول، وتجافى عن معناه، ورأيته لا يتصل به ولا يكون منه بسبيل، حتى تجيء بالفاء، ثم لا ترى الفاء تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الأُلْفة، ولا تَردُّ عليك الذي كنت تجد، بإنَّ من المعنى(٣).

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٢٧٣، ٢٧٤.
(٢) المصدر السابق، ص٣١٥، ٣١٦.
(٣) السابق، ص٣١٦.

وهذا الضرب كثير في التنزيل جدًا: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ**﴾(١)، وقوله عز اسمه: ﴿**يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ**﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾(٣).

ومن أبين ذلك قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ**﴾(٤).

وقد يتكرر في الآية الواحدة كقوله عز اسمه: ﴿**وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلاَّ مَا رَحِمَ رَبِّيَ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾(٥).

وهي على الجملة من الكثرة بحيث لا يدركها الإحصاء(٦).

خصائص إنّ مع ضمير الشأن:

ومن خصائصها أنك ترى لضمير الشأن معها من الحسن واللطف ما لا تراه إذا هي لم تدخل عليه، بل تراه لا يصلح حيث صلَح إلا بها(٧) وذلك مثل قوله تعالى: ﴿**قَالُواْ أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَاْ يُوسُفُ وَهَـذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ**﴾(٨)، وقوله عز اسمه: ﴿**وَمَن يَدْعُ**

---

(١) سورة الحج: من الآية (١).

(٢) سورة لقمان: من الآية (١٧).

(٣) سورة التوبة: من الآية (١٠٣).

(٤) سورة هود: من الآية (٣٧)، وسورة المؤمنون: من الآية (٢٧).

(٥) سورة يوسف: الآية (٥٣).

(٦) دلائل الإعجاز، ص٣١٧.

(٧) ذهب إلى هذا الفرّاء، حيث قال: ولا يكون العماد مستأنفًا به حتى يكون قبله إنَّ أو بعض أخواتها، أو كان أو الظن. ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٢٩٩/٣.

(٨) سورة يوسف: الآية (٩٠).

مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[١]، ومن ذلك: ﴿**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ**﴾[٢].

وأجاز أبو الحسن الأخفش وجهًا آخر وهو أن يكون الضمير في إنها للأبصار، أضمرت قبل الذكر على شريطة التفسير[٣].

والحاجة في هذا الوجه أيضًا إلى إنَّ قائمة، كما كانت في وجه ضمير الشأن والقصة، فإنه لا يقال: هي لا تعمى الأبصار، كما لا يقال هو من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع، وضمير الشأن وإن جاء معري عن إنَّ في: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾، فإنه لا يكاد يوجد مع الجملة من الشرط والجزاء، بل لا تراه لا يجيء إلا بإنَّ، على أنهم قد أجازوا في ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾، أن لا يكون الضمير للأمر والشأن والقصة[٤]، مما يؤكد التزام إنَّ المؤكدة في ضمير الشأن مع الشرط والجزاء ومع غيره وأنه بغيرها لا يكاد يوجد.

رجح الفرّاء أن هو مبتدأ والله خبر في قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ**﴾، وذلك لأنهم سألوا النبي ﷺ ما ربك؟ أيأكل أم يشرب؟ أم من ذهب أم من فضة؟ فأنزل الله جل وعزَّ: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ**﴾ (المقصود المحبوب، وهذا المعنى قد يقع فيه الاشتراك)، فقالوا: فما هو؟ فقال أحد، وهذا من صفاته أنه واحد، وأحد وإن كان نكرة في اللفظ، فإنه مرفوع بالاستئناف كقوله: ﴿هذا بعلي شيخ﴾[٥]، في قراءة من قرأ بالرفع (فيكون الكلام على قل هو الله أحد، وهذا بعلي هو شيخ.

---

(١) سورة الحج: من الآية (٤٦).
(٢) سورة المؤمنون: من الآية (١١٧).
(٣) دلائل الإعجاز، ص٣١٧.
(٤) السابق
(٥) سورة هود: من الآية (٧٣).

وضعف الفرّاء غير هذا الرأي، قال: وقد قال الكسائي فيه قولاً لا أراه شيئًا، قال: هو عماد، مثل قوله: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ﴾(١)، فجعل "أحد" مرفوعًا بالله، وجعل هو بمنزلة الهاء في "إنه"، ولا يكون العماد مستأنفًا به حتى يكون قبله إنَّ أو بعض أخواتها، أو كان أو الظن(٢).

ومن لطيف ما جاء في هذا الباب ونادره: ما تجده في آخر هذه الأبيات، أنشدها الجاحظ لبعض الحجازيين:

إذا طَمَعٌ يَوْمُ عَرَانِي قَرَيْتُه ... كَتَائِبَ يَأْسٍ كَرَّهَا وطِرَادَهَا

أكُدُّ ثمادي، والمياه كثيرة ... أعالج منها حَفْرَهَا وأكتِدادَها

وأرضي بها من بَحْرِ آخَرَ إنَّه ... هو الريّ أنْ تَرْضى النفوس ثمادَها(٣)

المقصود قوله إنه هو الريّ، وذلك أنّ الهاء في إنه تحتمل أمرين:

أحدهما: أن تكون ضمير الأمر والشأن والقصة، ويكون "هو" ضمير "أن ترضى"، وقد أضمره قبل الذكر على شريطة التفسير الأصل: إن الأمرَ أن ترضي النفوس ثمادَها، الريُّ، ثم أضمر قبل الذكر كما أضمرت "الأبصار" في "فإنها لا تعمى الأبصار"، على مذهب أبي الحسن الأخفش، ثم أتي بالمضمر مصرحًا به في آخر الكلام، فعلم بذلك أن الضمير السابق له وأنه المراد به(٤).

---

(١) سورة النمل: من الآية (٩).

(٢) معاني القرآن للفرّاء ٢٩٩/١.

(٣) دلائل الإعجاز، ص٣١٨، البيان والتبيين ٣٣٨/٣، مجالس ثعلب ٦٦٤، لسان العرب (ك د د). عراني: غشيني ونزل عليّ نزول الضيف، أكد: أنزع بيدي ويكون ذلك في السائل الجامد، الثماد: الماء القليل، يقول: أرضى القليل وأقنع به، بدلاً من الكثير.

(٤) دلائل الإعجاز، ص٣١٨.

والثاني: أن تكون الهاء في "إنه" ضمير "أن ترضى" قبل الذكر ويكون هو فصلاً، ويكون أصل الكلام: إن أن ترضى النفوس ثمادها هو الريّ"، ثم أضمر على شريطة التفسير(١).

وأيّ الأمرين كان، فإنه لابد فيه من إنَّ، ولا سبيل إلى إسقاطها لأنك إن أسقطها أفضى ذلك بك إلى شيء شنيع وهو أن تقول "وأرضي بها من بحر آخر هو هو الريّ أن ترضى النفوس ثمادَها"(٢).

هذا وفي "إنَّ" شيء آخر يوجب الحاجة إليها وهو أنها تتولى من ربط الجملة بما قبلها نحوً مما ذكرت لك في بيت بشار، ألا ترى أنه لو أسقطت إنَّ والضميرين معًا، واقتصرتَ على ذكر ما يبقى من الكلام، لم تقله إلا بالفاء كقولك: "وأرض بها من بحر آخر، فالريّ أن ترضى النفوسُ ثمادَها"(٣).

---

(١) المصدر السابق، ص٣١٩.

(٢) السابق.

(٣) دلائل الإعجاز، ص٣١٩.

الفاء مع ما يشبه الشرط والجزاء

الأصل في الشرط أن يؤدي بأدوات الشرط، ولكن قد يؤدي بصور أخرى، ومنها:

١ـ الأسماء الموصولة الدالة على العموم:

قال سيبويه: وتقول: اللذين يأتيانك فاضربهما، تنصبه كما تنصب زيدًا، وإن شئت رفعت على أن يكون مبنيًا على مظهر أو مضمر، وإن شئت كان مبتدأ؛ لأنه يستقيم أنْ تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء، ألا ترى أنك لو قلت: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمكرم محمود، كان حسنًا، ولو قلت: زيد فله درهم، لم يجز(١)؛ لأن دخول الفاء لا معنى له هنا؛ لأن الكلام إخبار محض، ولا مذهب للمجازاة فيه.

وقال في موضع آخر: حسنت الفاء في: الذي يأتيني فله درهمان؛ لأنه جعل الآخر جوابًا للأول، وجعل الأول به يجب الدرهمان(٢).

وإنما جاز ذلك؛ لأن قوله الذي يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره، كما تدخل في خبر الجزاء، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿**الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾(٣).

ونبه ابن هشام إلى أنه كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو: "الذي يأتيني فله درهم"، وبدخولها فَهِمَ ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره(٤).

---

(١) الكتاب ١٣٩/١، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٣٢١/١.

(٢) المصدر السابق ١٠٢/٣.

(٣) سورة البقرة: الآية (٢٧٤).

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢٧٨/١.

فالأسماء الموصولة الدالة على العموم تقترن بجواب الفاء للدلالة على تضمن معنى الشرط نحو: ﴿**وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً**﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ**﴾(٢).

بل الأسماء الموصولة يمكن جعلها شرطًا وموصولاً في تعبيرات كثيرة، فإنك إذا قلت من أتاني أتيته، احتملت من أن تكون موصولة وأن تكون شرطية(٣).

٢ـ ما يدل على العموم من النكرات الموصوفة بفعل أو بظرف أو جار ومجرور نحو: (نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب، ورجل عنده حزم فسعيد)(٤)، أو مضاف إلى هذه النكرة ما يدل على العموم نحو: (كل نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب، وكل رجل يسبق فله مكافأة)(٥).

٣ـ كل وما فيه من عموم: ومن ذلك قولهم: "كل رجل يأتيك فهو صالح"، وكل رجل جاء فله درهمان، لأن معنى الحديث الجزاء(٦)، وقد تشبه كلمة "كل" بالشرط، وإن كانت مضافة إلى غير موصوف نحو: (كل رجل فله درهم).

٤ـ الظروف التي تنزل منزلة الشرط، ولذا قد تقترن بجوابها الفاء نحو قوله تعالى:﴿**وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾(٧)،جاء في روح المعاني حيث العامل فيها ما هو في محل الجزاء لا الشرط، فهي هنا متعلقة بـ(و ل)،

---

(١) سورة النور: من الآية (٤).

(٢) سورة النحل: من الآية (٥٣).

(٣) الجملة العربية والمعنى ١٠٥، نقلاً عن المساعد ٢٤٤/١، همع الهوامع ١٠٩/١، ١١٠، الرضى على الكافية ١٠٢/١.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الجملة العربية والمعنى ١٠٥، ١٠٦.

(٦) الكتاب ١٣٩/١، ١٤٠، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٣٢٥/١.

(٧) سورة البقرة: من الآية (١٤٩).

والفاء صلة للتنبيه على أن ما بعدها لازم لما قبلها، لزوم الجزاء للشرط؛ لأن حيث وإن لم تكن شرطية ففيها رائحة الشرط(١). ومن أمثلة الظروف، قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ**﴾(٢)، ونحو: (كلما أصبحت فسبح الله).

٥ـ كيف، نحو قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ**﴾(٣)، وقوله: ﴿**يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ**﴾(٤)، :وكيف تفعل أفعل".

٦ـ كما، نحو: (كما تدين تدان)، و(كما تكونون يولى عليكم).

٧ـ ما المصدرية الصرفية، نحو: أرضيك ما ترضيني وما تزورني أكرمك.

٨ـ المستثنى المحمول على معنى الشرط، نحو: ما زرتني إلا أكرمتك، فإنه بمعنى كلما، وكلما فيها رائحة الشرط.

٩ـ وقد يؤدي الشرط بجواب الطلب المراد به معنى الجزاء نحو قوله: ﴿**فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ**﴾(٥)، و﴿**وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا**﴾(٦)، إلى غير ذلك مما يفيد معنى الشرط(٧).

تأويل ما أوهم دخول الفاء في خبر الابتداء:

بعد أن ذكر سيبويه أن الفاء تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وأن الفاء تدخل على المبتدأ إذا كان فيه معنى الشرط، قال: وأما قول عدي بن زيد:

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعُ أم بُكُورُ ... أنتَ فانْظُرْ لأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ(٨)

---

(١) الجملة العربية والمعنى ١٠٦، نقلاً عن روح المعاني ١٦/٢.
(٢) سورة الأحقاف: من الآية (١١).
(٣) سورة آل عمران: من الآية (٦).
(٤) سورة المائدة: من الآية (٦٤).
(٥) سورة البقرة: من الآية (١٥٢).
(٦) سورة مريم: الآية (٢٥).
(٧) الجملة العربية والمعنى ١٠٦، نقلاً في المساعد ١٨٥/١، ١٨٦، الاستغناء في أحكام الاستثناء ١٧٣.
(٨) الكتاب ١٤٠/١، أمالي ابن الشجري ٨٩/١، شواهد المغني ١٦٠.

ـ فإنه على إضمار فعل يفسره المذكور، والتقدير انظر أنت فانظر ويعني متابعة النظر بعد النظر.

ـ وقد يكون على إضمار الخبر، والتقدير: أنت الراحل فانظر وأنت الهالك فانظر، فالمذكور في البيت المبتدأ، والمحذوف هو الخبر، وذلك كما إذا بحث الناس عن شخص لمهمة فإنهم يقولون زيد، أو يقولون أنت بمعنى زيد الشجاع، وأنت الشجاع.

ـ وقد يكون على إضمار المبتدأ، والتقدير الراحل أنت، والهالك أنت[١]، ومثله قوله تعالى: ﴿**طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ**﴾[٢]، إما أن يكون أضمر المبتدأ، كأنه قال: أمري طاعة وقول معروف، أو يكون أضمر الخبر فقال: طاعة وقول معروف أمثلُ.

وفي الوجوه الثلاثة المتأولة يثبت صحة دخول الفاء، إذ تقدمها جملة معطوف عليها الجملة المقترنة بالفاء، فهي قد عطفت جملة على جملة.

ومما جاءت فيه الفاء بعد انقضاء الجملة الأولي: ﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ**﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا**﴾[٤].

فإن هذا لم يبن على الفعل، بل هي أخبار في سياق القصص والفرائض، كأنه لما قال جل ثناؤه: ﴿**سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا**﴾[٥]، قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية والزاني في الفرائض، ثم قال: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع، كما قال الشاعر: وقائلة خولان فانكح فتاتهم، فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر.

---

(١) المصدر السابق ١/١٤٠، ١٤١، حاشية الكتاب ١/١٤٠.
(٢) سورة محمد: من الآية (٢١).
(٣) سورة النور: من الآية (٢).
(٤) سورة المائدة: من الآية (٣٨).
(٥) سورة النور: من الآية (١).

وكذلك والسارق والسارقة كأنه قال: فيما فرض الله عليكم السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض الله عليكم.

ويحمل على نحو من هذا ومثل ذلك[١]: ﴿وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا﴾[٢].

لزوم الفاء لـ أمَّا:

قال سيبويه: وأما أمَّا ففيها معنى الجزاء، وفي نحو أما زيد فمنطلق كأنه يقول: زيد مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدًا[٣]، وبالتالي إضمار المبتدأ بعد الفاء حتم كما هو في كل الأمثلة المتقدمة، والتقدير أما زيد فهو منطلق، ومهما يكن من أمره فهو منطلق.

الجزاء بإذما:

قال سيبويه: مما كان من الجزاء بإذما قول العباس بن مِرْداس:

إذا ما أَتَيْتَ إلى الرسول فَقُلْ له ... حقًّا عليكَ إذا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ[٤]

فحقًا منصوب على المصدر المؤكَّد به، أي أحق حقًا عليك، أو نعتًا لمصدر محذوف، أي فقل له قولاً حقًا، والشاهد في البيت المجازاة بإذما، بدليل وقوع الفاء في الجواب.

---

(١) الكتاب ١٤٢/١، ١٤٣ بتصرف.

(٢) سورة النساء: من الآية (١٦).

(٣) الكتاب ٢٣٥/٤ بتصرف يسير.

(٤) قاله في غزوة حنين، يذكر بلاءه وإقدامه مع قومه في تلك الغزوة وغيرها من الغزوات، وقبل البيت:

يا أيُّها الرجلُ الذي تَهْوى به ... وَجْناءُ مُجْمَرةُ المناسِمِ عِرْمِسُ

وبعد البيت:

يا خيرَ مَنْ رَكِبَ المَطِيَّ ومَنْ مَشَى ... فَوْقَ التُرابِ إذا تُعَدُّ الأنْفُسُ

والبيت الأخير هو مقول القول، وبداية الرسالة الموجهة بالثناء على خير البرية.

وبيت الشاهد في رواية الديوان ص٨٨ برواية: "إذا ما أتيت إلى النبي فقل له"، الأبيات في الديوان ص٨٧، ٨٨، وتهوى به: تسرع، الوجناء: الناقة الضخمة، أو هي الغليظة الوجنات البارزتها، وذلك يدل على غئور عينيها، وهم يصفون الإبل بغئور العينين عند طول السفر، المجمرة: المجتمعة الضخمة وذلك أقوى لها، المناسم جمع منسم وهو مقدم طرف خف البعير، وعرمس: شديد، وأصلها الصخرة الصلدة، وتشبه بها الناقة القوية. ديوان العباس ص٨٧، ٨٨.

إضمار الفاء في الجزاء

ويكون ذلك في موضعين:

١ ـ المضارع المرفوع:

قال الإمام الزمخشري: لا يخلو الفعلان في باب الجزاء من أن يكونا مضارعين، أو ماضيين، أو أحدهما مضارعًا والآخر ماضيًا، فإذا كانا مضارعين، فليس فيهما إلا الجزم، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطا، فإذا وقع جزاء ففيه الجزم والرفع(١)، قال زهير:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مَسْغَبةٍ ... يَقُولُ لا غائبُ مالي ولا حَرِمُ(٢)

جاء الأول ماضيًا والثاني مضارعًا مرفوعًا، وهو على نية التقديم عند سيبويه، أي يقول إن أتاه خليل، وجاز هذا؛ لأن إن غير عاملة في لفظ الشرط، وعند المبرد على إضمار الفاء، أي فهو يقول.

ومثله قول الآخر:

يا أقرعُ ابنُ حابسٍ يا أقرعُ ... إنَّكَ إن يُصْرَعْ أخُوك تُصْرَعُ(٣)

جاء الأول مضارعًا مجزومًا والثاني مضارعًا مرفوعًا وهو على نية التقديم عند سيبويه، قال وهو لا يحسن من جهة أنّ إنْ هي العاملة، وتقديره: إنك تصرع إن يصرع أخوك، وعند المبرد على إضمار الفاء، أي فأنت تصرع.

وقول الآخر:

فَقُلتُ تَحَمَّلْ فوقَ طَوْقِكَ إنّها ... مُطبَّعةٌ مَنْ يأبِها لا يضيرُها(٤)

---

(١) المفصل في علم العربية، ص٣٢٠، ٣٢١.

(٢) **الخليل** : الفقير ذو الخلة يقال: اختل الرجل إذا افتقر واحتاج، لا غائب مالي ولا حرم: أي لا يعتذر بغيبة ماله، ولا يحرم سائله، والحرم: الممنوع، ديوانه ص١١٥. الكتاب ٧٦/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٨/٨.

(٣) البيت لجرير بن عبدالله البَجَلي، وأقرع بن حابس من بني تميم. انظر: الكتاب ٦٧/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٨/٨.

(٤) البيت لأبي دؤيب الهذلي يصف قرية بكثرة الطعام، وأن من امتار منها وحمل فوق طافته لم ينقصها، والطوق الطاقة، والمطبعة: التي ملئت وطبع عليها. الكتاب ٧٠/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٨/٨.

جاء الأول مضارعًا مجزومًا، وبذلك تكون قد أرهفته غاية الإرهاف، والثاني مضارعًا مرفوعًا، وذلك تراجع عما اعتزموه له من العمل والإرهاف، ولذا فهو على نية التقديم عند سيبويه، أي لا يضيرها من يأتها، وعند المبرد على إضمار الفاء، أي فهو لا يضيرها.

تبين من الأمثلة السابقة أن أدوات الشرط تدخل على جملتين فعليتين فتعلق إحداهما بالأخرى، وتربط كل واحدة منهما بصاحبتها حتى لا تنفرد إحداهما عن الأخرى، وإنما وجب أن تكون الجملتان فعليتين من قبل أن الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود، ويحتمل أن يوجد وأن لا يوجد(١).

ولما كانت الأسماء ثابتة موجودة لا يصح تعليق وجود غيرها على وجودها، كانت غير صالحة أن تكون شرطًا، وما لا يصلح أن يكون شرطًا لا يصلح أن يكون جوابًا، ولذلك احتالوا على وجودها في الجواب بالفاء رابطة دون سواها من حروف العطف كالواو وثم لما تقتضيه من الترتب والتعقيب، وإنما كانت الفاء لئلا يتوهم الاستئناف غير المعلق بما قبله، ولذا تكون الفاء رابطة للجواب وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطًا ليعلم ارتباطه بأداة الشرط(٢)، وهو منحصر ــ كما ذكر ابن هشام ــ في ست مسائل(٣): وذكر المرادي ــ أيضًا ــ أن الفاء الجوابية معناها الربط، وتلازمها السببية، قال بعضهم والترتيب أيضًا كما ذكر في العاطفة(٤).

٢ ـ الجملة الاسمية:

قال سيبويه: وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر، من قبل أنَّ أنا كريم يكون كلامًا مبتدأ، والفاء وإذا لا يكون إلا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٨.

(٢) الجني الداني في حروف المعاني، ص٦٧.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢٧٦/١.

(٤) الجني الداني في حروف المعاني، ص٦٧.

معلَّقين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جوابًا وقد قاله الشاعر مضطرًا يشبهه بما يتكلم به من الفعل(١)، ومن ذلك قول كعب بن مالك(٢):

مـن يفعـل الحسـنات الله يشـكرها والشـرُّ بالشـرِّ عنـد الله مِـثْلانِ(٣)

كأنه قال فأنا كريم، فالله يشكرها، حذف الفاء وهي مقدرة، أو يكـون أراد الفعل موضع الجملة الاسمية، كأنه قال: أن تأتني أكرمُك ويشكرها الله(٤)، ومن ذلك قول الأسدي:

بَنِـي ثُعَـلٍ لا تَنْكَعـوا العنـزَ شِـرْبَها بَنِـي ثُعَـلٍ مـن يَنكَـعِ العَنَـز ظـالمُ(٥)

والشاهد فيه حذف الفاء من الجواب ضرورة، وحسن الحذف هنا شبه مَـنْ الشرطية بمن الموصولة(٦).

وقد مضى أن المبرد قدر حذف الفاء مع المضارع المرفوع الواقـع فـي جواب الشرط، وتقديره إن يصرع أخوك فأنت تصـرع، فالفـاء رابطـة للجملـة الابتدائية التي لا تصلح لأن تكون شرطًا، ولا عمل لإنْ فيها، وهي عنـد سـيبويه على نية التقديم مع تضمنها للجواب في المعنى ودلالتها عليه أنه محذوف، أي يقول إن أتاه خليل، وإنك تصرع إن يصرع أخوك، وهذا من الضـرورة؛ لأن حـرف الشرط قد جزم الأول، فحقه أن يجزم الآخر(٧)؛ لأنك إذا أعملته في الأول كنت قـد

---

(١) الكتاب ٦٤/٣.

(٢) أو حسان بن ثابت، أو ابن حسان.

(٣) البيت من البسيط، ديوانه ٢٨٨، الكتاب ٦٤/٣، شرح أبياته ١٠٩/٢، نوادر أبي زيـد ٣١، المقتضب ٧٢/٢، أمالي الزجاجي ٤٣٢، الخصائص ٢٨/٢، رصف المباني ١١٨/٣، المحتسـب ١٩٣/١، أمالي ابن الشجري ٨٤/١، ٢٩٠، ابن يعيش ٣٠٢/٩، المقرب ٢٧٦/١، ضرائر الشعر ٣٣٨، شرح شواهد التوضيح ١٣٥، خزانة الأدب ٦٤٠/٣، ٤٥٧/٤، التصريح ٢٥٠/٢.

(٤) الكتاب ٦٨/٣.

(٥) المصدر السابق ٦٥/٣.

(٦) حاشية الكتاب ٦٥/٣.

(٧) انظر: حاشية الكتاب ٦٧/٣، ٦٨، ٧٩.

أرهفته للعمل غاية الإرهاف، فترك إعماله في الثاني تراجع عما اعتزموه، ولذا استضعف هذا الوجه والجيد أن يكون على إرادة الفاء(١).

ومثل ذلك بيت الخمسين:

هذا سُرَاقةُ للقرآنِ يَدْرسُهُ والمَرْءُ عند الرُّشَا إن يَلْقَها ذيبُ(٢)

أي والمرء ذئب إن يلق الرشا، فذئب ليست جوابًا لإنْ، بل هي خبر للمرء، والجواب مقدر، هذا تقدير سيبويه، والمبرد يجعله جوابًا على إرادة الفاء فهو ذيب(٣).

ومثله قول ذي الرُّمة:

وإنّي مَتَى أُشْرفُ على الجانب الذي بهِ أَنتِ من بينِ الجوانبِ ناظرُ(٤)

أي وإني ناظر متى أشرف، ناظر خبر إنَّ، والجملة دليل جواب الشرط المحذوف وهو عند المبرد على إضمار الفاء، أي فأنا ناظر حيث الجواب جملة ابتدائية، لا تصلح أن تكون شرطًا، ولا عمل لإن فيها فلابد من تقدير الفاء رابطة(٥).

وتعليقًا على جملة الشواهد المتقدمة التي قدرها سيبويه على نية التقديم وأنها دليل الجواب المحذوف، قال سيبويه: "فهذا جاز في الشعر، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزمًا؛ لأن المعنى واحد، كما شبه الله يشكرها، وظالم في الشواهد المتقدمة بإذا هم يقنطون"، جعله بمنزلة يظلم ويشكرها الله كما كان هذا بمنزلة قنطوا، وكما قالوا في اضطرار، إن تأتني أنا صاحبك، يريد معنى الفاء فشبهه بما يجوز حذفه وأنت تعنيه"(٦).

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٨، ١٥٨.

(٢) الكتاب ٦٧/٣.

(٣) المصدر السابق ٦٧/٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة ديوانه ٢٤١، الكتاب ٦٧/٣، شرح أبياته ٩٢/٢، المقتضب ٧١/٢، الخزانة ٦٥٤/٣.

(٥) السابق ٦٨/٣.

(٦) الكتاب ٦٨/٣.

إضمار المبتدأ بعد الفاء:

المضارع المقترن بالفاء في الجواب يجب رفعه :

بعد أن ذكر سيبويه عددًا من الأمثلة والشواهد القرآنية والشعرية التي جاء فيها الجواب مجزومًا بعد ماض هو في موضع الفعل المجزوم من نحو إن أتيني آتك؛ لأنه في تقدير أن تفعلْ أفعلْ[١]، ذكر أن الخليل قال: إن تأتني فأكرمُك، أي فأنا أكرمك، فلابد من رفع فأكرمك إذا سكتَّ عليه؛ لأنه جواب، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ[٢]، فما بعد الفاء جملة اسمية والفاء رابطة لهذه الجملة، والحاجة هنا إلى إضمار المبتدأ.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ**﴾[٣]، والتقدير فالله ينتقم منه.

ومثله قوله تعالى: ﴿**وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً**﴾[٤]، والتقدير فأنا أمتعُه قليلاً.

ومثل ما سبق قوله تعالى: ﴿**فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا**﴾[٥]، والتقدير فهو لا يخاف بخسًا ولا رهقًا[٦].

فاء الاستئناف لا يصح عطف ما بعدها على ما قبلها لاختلاف المعنى، وقيل بها في بيت جميل بن معمر:

ألم تسألِ الربعَ القواءً فينطقُ وهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداء سَمْلَقُ[٧]

---

(١) المصدر السابق.

(٢) السابق ٣/٦٩.

(٣) سورة المائدة: من الآية (٩٥).

(٤) سورة البقرة: من الآية (١٢٦).

(٥) سورة الجن: من الآية (١٣).

(٦) الكتاب ٣/٦٩.

(٧) ديوانه ص٩١، برواية الخلاء بدل القواء، الربع: الدار بعينها حيث كانت والمنزل وما حول الدار، والقواء: الأرض المقفرة لا أنيس بها، البيداء: الصحراء، السملق: الخالية المقفرة، قاع صفصف.

أي فهو ينطقُ لأنها لو كانت الفاء للعطف لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية لنصب ما بعدها، ومثله قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾[١]، بالرفع أي فهو يكونُ حينئذ[٢]، وقوله:

الشِّعْرُ صَعْبٌ وطويلٌ سُلَّمُهْ إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه

زَلَّتْ به إلى الحضيضِ قَدَمُه يُرِيدُ أن يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ

أي فهو يعجمُه، ولا يجوز نصبه بالعطف؛ لأنه لا يريد أن يعجَمه.

والتحقيق أن الفاء في ذلك كله للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشعر قوله "يريد"، وإنما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف[٣].

---

(١) سورة البقرة: من الآية (١١٧)، وآل عمران: من الآية (٤٧)، ومريم: من الآية (٣٥)، غافر: من الآية (٦٨).

(٢) مغني اللبيب ٢٨٣/١.

(٣) المصدر السابق ٢٨٣/١، ٢٨٤.

ملخص

روابط الجملة الجوابية:

ــ في أركان جملة الجزاء جاء الحديث عن أن إن أم حروف الجزاء، وأن جزم الجزاء بما قبله، وأن الشرط فعل مستقبل، وأن إن تحول التام ناقصًا، لا يكون كلامًا حتى تأتي بجملة الجزاء، وأن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال، وأن الاسم لا يقتضي تجددًا بل ثبوتًا، وأن الفعل يقتضي تجدد المعنى المثبت شيئًا فشيئًا، وأن الشرط هو الخبر الأول، والجزاء هو الخبر الثاني.

ــ من معاني الفاء وخصائصها: أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها، وأنها في ذلك تنزل منزلة واو الحال، فنحو جاءني زيد وهو راكب تنزل منزلة إن تأتني فأنت مكرم قياسًا سويًا وموازنة صحيحة، وأن نحو: جاءني زيد يسرع ينزل منزلة إن تأتني أشكرك.

ــ مواطن الربط بالفاء يكون إذا كان الجواب جملة اسمية أو جملة فعلية كالاسمية، أو جملة إنشائية، أو جملة فعلية فعلها ماضيًا لفظًا ومعنى، أو كانت جملة الجواب مقترنة بحرف استقبال، أو جملة فعلية منفية، أو جملة مقترنة بحرف له الصدر.

ــ ينوب عن الفاء إذا الفجائية، وإن التوكيدة.

ــ الفاء تكون مع ما يشبه الشرط والجزاء، وذلك نحو الأسماء الموصولة الدالة على العموم، وما يدل على العموم من النكرات الموصوفة بفعل أو ظرف، وكل ما فيه من عموم، والظروف التي تنزل منزلة الشرط، وكيف، وكما، وما المصدرية الظرفية، والمستثنى المحول على معنى الشرط، وجواب الطلب المراد به الجزاء.

ــ تحذف الفاء مع المضارع المرفوع، ففي نحو: إن أتاه خليل يقولُ أي فهو يقول، وكذا مع الجملة الاسمية من نحو: إن تأتني أنا كريم، أي فأنا كريم، وأنه إذا جاءت الفاء مع المضارع المرفوع من نحو: ﴿**وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ**﴾(١)، فهو على تقدير المبتدأ أي فالله ينتقمُ منه.

---

(١) سورة المائدة: من الآية (٩٥).

الخاتمة

الحمد لله الذي به تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

وبعد،،،

فيطيب ليّ في النهاية أن أسجل أهم نتائج هذا البحث:

أولاً: يمثل كتاب سيبويه وإشاراته أكبر المنطلقات لعبدالقاهر فيما ذهب إليه، وأبحر فيه من أن ما اقتضى الواو إنما يقدر تقدير الجملة خبر يضم إلى خبر، وما امتنع من الواو إنما يقدر تقدير المفرد في أنه مع الخبر الأول في ضميمة واحدة.

ثانيًا: الربط عمومًا بالضمير أو الواو أو الفاء، وكذا كل ما جاء من روابط جملة خبر المبتدأ إنما كان كل ذلك لئلا يتوهم أنه استئناف جديد، لا علاقة له بأول الكلام.

ثالثًا: معايشة عبدالقاهر لمصطلحات البلاغة واللغة وبحثه عنها طول عمره وغيرته على لغة القرآن تجاه الشعوبيين الحاقدين الطاعنين، إنما كانت السبب في هدم المقولة التي تقول ما ترك الأول للآخر شيئًا، وكيف أن المعايشة جاءت بكل جديد وفريد مما هو موجود في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وغيرهما من مؤلفاته.

رابعًا: تعرف الباحث على الثراء الموجود في تلك اللغة من أن نحو الواو، أو الفاء تقدر الكلام تقدير الجملة والخبرين، وأن امتناعهما بقدر الكلام تقدير المفرد والخبر الواحد.

خامسًا: تكشف الباحث اهتمام عبدالقاهر ومنطلقات تركيزه في جوانب بعينها تعطي الدليل المقنع المعجز مما يُعد انتصارًا للغة والدين، وكيف أنه لم يسبح كغيرة في سائر الجوانب مما يكون عاديّ النتائج والمكتسبات.

سادسًا: إدراك أن ما خلا من الرابط إنما هو الشيء نفس الشيء وأن ما احتاج إلى الرابط إنما هو الشيء غير الشيء.

سابعًا: معرفة قوة الارتباط والاتحاد والسبك في جمل العربية وما يكون وراءه من صبغة وألوان ولطف وبهاء، وجلاء ووضوح ويقين.

ثامنًا: بلغت الشواهد الشعرية التي تناولها هذا البحث ثمانية وثمانين شاهدًا.

تاسعًا: أربت الشواهد القرآنية في هذا البحث على ثلاثين ومائة آية قرآنية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم ـ جل من أنزله ـ

١ـ الاستغناء في أحكام الاستثناء، تأليف شهاب الدين القرافي (٦٨٢هـ)، تحقيق: الدكتور/ طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٢هـ ـ١٩٨٢م.

٢ـ الأشباه والنظائر في النحو للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ١٩٨٤م.

٣ـ الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر، محمد عبدالسلام هارون، طبعة دار المعارف، مصر.

٤ـ الأغاني لأبي فرج الأصفهاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، تحقيق: سمير جابر.

٥ـ الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزجاج (ت:٣١١هـ)، تصنيف العلامة أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور/ عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، قسم الدراسات الإسلامية والعربية.

٦ـ أمالي الزجاجي (ت:٣٤٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة المدني ١٣٨٢هـ ـ١٩٦٢م.

٧ـ الأمالي لابن الشجري (ت:٥٤٢هـ)، طبعة حيدر آباد ١٣٤٩هـ.

٨ـ الأمالي لأبي علي القالي، طبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٤هـ.

٩ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري (٥١٣ـ٥٧٧هـ)، الطبعة الرابعة، محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة ١٣٨٠هـ ـ١٩٦١م.

١٠ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير ٢٠٠٤م.

١١ــ البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، الطبعة السابعة ١٤١٨هـ ــ١٩٩٨م.

١٢ــ التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق محمد علي البجاوي، طبعة دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ــ١٩٨٧م.

١٣ــ التصحيف والتحريف للعسكري، تحقيق: عبدالعزيز أحمد الحلبي ١٣٩٣هـ.

١٤ــ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.

١٥ــ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق: الدكتور/ عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤٢٢هـ ــ٢٠٠١م.

١٦ــ الجملة العربية والمعنى للدكتور/ فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ــ٢٠٠٠م.

١٧ــ الجني الداني في حروف المعاني، صنعه الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ــ١٩٨٣م.

١٨ــ جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، (بدون تاريخ).

١٩ــ حاشية الشيخ يس العلمي (١٠٦١هـ) على التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، طبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

٢٠ــ حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان.

٢١ــ الحيوان للجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، طبعة الحلبي ١٣٥٧هـ ــ١٣٦٦هـ.

٢٢ــ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

٢٣ــ الخصائص لابن جني (٣٢١ــ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، طبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ ــ١٩٥٢م.

٢٤ــ الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي (١٢٢٩ــ١٣٣١هـ)، وهو شرح شواهد همع الهوامع، الطبعة الأولى بمطبعة كردستان العلمية ١٣٢٨هـ.

٢٥ــ ديوان الأخطل، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ــ١٩٩٤م.

٢٦ــ ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري (ت:٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار مكتبة الهلال، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ــ١٩٩٨م.

٢٧ــ ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، (بدون تاريخ).

٢٨ــ ديوان أعشى همدان وأخباره (٣٠ــ٨٣هـ)، تحقيق: دكتور/ حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ــ١٩٨٣م.

٢٩ــ ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه الأستاذ/ مصطفى عبدالشافي معتمدًا في تحقيقه على النسخة التي شرحها حسن السندوبي، منشورات حمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الخامسة ١٤٢٥هـ ــ٢٠٠٤م.

٣٠ــ ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه وشرحه الدكتور/ سجيع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٣١ــ ديوان بشار بن برد، شرح العلامة محمد بن الظاهر بن عاشور، تصحيح محمد شوقي أمين، القاهرة ١٣٧٦هـ ــ١٩٥٧م.

٣٢ــ ديوان جرير الصاوي ١٣٥٣هـ.

٣٣ــ ديوان جميل بثينة، دار صادر بيروت.

٣٤ــ ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت (١٨٦ــ٢٤٦هـ)، دراسة وتبويب دكتور/ مفيد محمد قميحه، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ــ١٩٩٣م.

٣٥ــ ديوان ابن الدمينة، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، دار العروبة ١٣٧٩هـ.

٣٦ــ ديوان ذي الرمة، تحقيق كارليل هنري هيس كمبردج ١٩١٩م.

٣٧ــ ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح الأستاذ/ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة ١٤٠٨هـ ــ١٩٨٨م.

٣٨ــ ديوان سلامة بن جندل، صنعة محمد بن الحسن الأحول، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ــ١٩٨٧م.

٣٩ــ ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة ١٤٢٣هـ ــ٢٠٠٢م.

٤٠ــ ديوان العباس بن مِرْداس، جمعه وحققه الدكتور/ يحيى الجبوري، أستاذ بجامعة قطر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ــ١٩٩١م.

٤١ــ ديوان عنتره، دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٤هـ ــ١٩٨٤م.

٤٢ــ ديوان الفرزدق، ضبطه وقدم له الأستاذ علي فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ــ١٩٨٧م.

٤٣ــ ديوان النابغة الجعدي، تحقيق د/ واضح الصمد، طبعة دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٤٤ــ ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ ــ١٩٩٦م.

٤٥ــ ديوان النمر بن تولب، جمع وشرح وتحقيق: د/ محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٤٦ــ ديوان كعب بن زهير بشرح السكري، دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ.

٤٧ــ ديوان مسكين الدارمي (٨٩هـ)، جمعه وحققه عبد الله الجبوري، خليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ــ١٩٧٠م.

٤٨ــ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمقالي (٦٤٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ ــ١٩٧٥م.

٤٩ــ سنن ابن ماجه (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث، طبعة عيسى البابي الحلبي، مطبعة الأمانة بمصر ١٣٩٥هـ ــ١٩٧٥م،

٥٠ــ شرح الأشموني (ت:٩٢٩هـ) للألفية المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان ١٤١٧هـ ــ١٩٩٧م.

٥١ــ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق: الدكتور/ عبدالحميد محمد عبدالحميد، طبعة دار الجيل، بيروت ــ لبنان.

٥٢ــ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) تحقيق صاحب أبو جناح، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان.

٥٣ــ شرح ديوان الحماسة للتبريزي، (بدون تاريخ).

٥٤ــ شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، للأعلم الشنتمري، تحقيق د/ حنا نصر الحِتي، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ــ١٩٩٣م.

٥٥ــ شرح شواهد شروح الألفية للعيني، بهامش خزانة الأدب، طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

٥٦ــ شرح شواهد كتاب سيبويه، تأليف يوسف بن عيسى الشنتمري بذيل كتاب سيبويه، مطبعة بولاق، القاهرة ١٣١٦هـ.

٥٧ــ شرح شواهد المغني للسيوطي، تعليق: محمد محمود الشنقيطي، المطبعة البهية ١٣٢٢هـ.

٥٨ــ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٤٢٠هـ ــ١٩٩٩م.

٥٩ــ شرح عيون الإعراب للإمام أبي الحسن علي بن فضال المجاشعر (ت:٤٧٩هـ)، تحقيق: د/ عبدالفتاح سليم، دار المعارف، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ــ١٩٨٨م.

٦٠ــ شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، صنعة أبي جعفر النحاي (ت٣٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦١ــ شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٦٢ــ شرح المفصل لابن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، طبعة عالم الكتب، بيروت.

٦٣ــ الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق: أحمد شاكر، طبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٧١هـ.

٦٤ــ ضرائر الشعر لابن عصفور (٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، طبعة دار الأندلس بالقاهرة ١٤٠٠هـ ــ١٩٨٠م.

٦٥ــ عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير ٢٠٠٤م.

٦٦ــ العقد الفريد لابن عبد ربه (٢٤٦ــ٣٢٧هـ)، الجزء الخامس، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧٢هـ ــ١٩٥٣م.

٦٧ــ قضية الشبه في النحو العربي، د/ فؤاد أحمد السيد الحطاب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة.

٦٨ــ كتاب التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤١٦هـ ــ١٩٩٥م.

٦٩ــ كتاب دلائل الإعجاز، تأليف الشيخ الإمام أبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت٤٧١هـ)، تحقيق/ محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٧٠ــ كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: الدكتور/ شوقي ضيف، طبعة دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٧١ــ الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ ــ١٩٧٧م.

٧٢ــ كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.

٧٣ــ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، طبعة دار المعرفة، بيروت ــ لبنان، ضبط وتصحيح مصطفى حسين أحمد.

٧٤ــ لسان العرب لابن منظور، تحقيق/ عبدالله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، طبعة دار المعارف، مصر.

٧٥ــ مجالس ثعلب (٢٠٠ــ٢٩١هـ)، تحقيق/ محمد عبدالسلام هارون، طبعة دار المعارف، ١٩٤٩م.

٧٦ــ مجالس العلماء للزجاجي (٣٤٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، طبعة الكويت ١٩٦٢م، وهو وثيقة تشمل المجالس النحوية، والصرفية، واللغوية التي جرت بين العلماء إلى عصر الزجاجي.

٧٧ــ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق: الأساتذة علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شلبي، نشره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٩هـ ــ١٩٦٩م.

٧٨ــ مختار الصحاح، للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، طبعة دار القلم، بيروت، لبنان.

٧٩ــ مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، تحقيق برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٨٠ــ المزهر في علوم اللغة للسيزطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ١٣٦١هـ ــ١٩٤٢م.

٨١ــ مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة بمصر، دار الراية بالرياض، السعودية.

٨٢ــ مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ ــ١٩٨٨م.

٨٣ــ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف أحمد بن محمد ابن علي المقري الفيومي (ت٧٧٠هـ)، ط المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

٨٤ــ معاني القرآن للفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

٨٥ــ معاهد التنصيص شرح شواهد التلخيص للعباس (٨٦٧ــ٩٦٣هـ)، والتخليص للقزويني (٦٦٦ــ٧٣٩هـ)، وهو أجمع الكتب لشواهد البلاغة ونماذجها، المطبعة البهية ١٣١٦هـ.

٨٦ــ معجم شواهد العربية، تأليف عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ٢٠٠٢م، الشركة الدولية للطباعة، المنطقة الصناعية الثانية، قطعة ١٣٩، شارع ٣٩ بمدينة ٦ أكتوبر.

٨٧ــ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبدالباقي، طبعة دار الفكر، بيروت ــ لبنان ١٤٠٧هـ ــ١٩٨٧م.

٨٨ــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق/ ح الفاخوري، طبعة دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ ــ١٩٩٧م.

٨٩ــ المفصَّل في علم العربية، تأليف الأستاذ/ الإمام الأجل أبي القاسم محمود ابن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٩٠ــ المفضل في شرح أبيات المفصَّل للسيد/ محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، مطبوع بذيل المفصل في علم العربية للزمخشري، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت.

٩١ــ المفضليات (مجموعة من عيون الشعر) للمفضل بن محمد بن يَعْلَي الضبي، تحقيق وشرح/ أحمد محمد شاكر عبدالسلام هارون، طبعة دار المعارف.

٩٢ــ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٧٦٢ــ٨٥٥هـ) على هامش خزانة الأدب للبغدادي، طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

٩٣ــ المقتضب، صنعه أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠ــ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٥هـ ــ١٩٩٤م.

٩٤ــ منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل على هامش شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ودار التراث، القاهرة ١٤٢٠هـ ــ١٩٩٩م.

٩٥ــ المنصف لابن جني، شرح تصريف أبي عثمان المازني (٢٤٦هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مطبعة الحلبي بمصر.

٩٦ــ النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي ــ الدلالي، للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ــ٢٠٠٠م.

٩٧ــ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي، طبعة دار المنار، القاهرة ١٤١٢هـ ــ١٩٩٢م.

٩٨ــ نوادر أبي زيد (ت٢١٥هـ) تصحيح سعيد الخوري، ط دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٩٩ــ همع الهوامع على شرح جمع الجوامع للسيوطي (٨٤٩ــ٩١١هـ)، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، طبعة دار السعادة ١٣٣٧هـ.

فهرس المحتويات

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
١	المقدمة.	٥١٣٣
٢	التمهيد	٥١٣٧
٣	أولاً ـ التعريف بعبد القاهر.	٥١٣٧
٤	ثانيًا ـ مفهوم الربط (تعريفه لغةً واصطلاحًا) وتوضيح ذلك.	٥١٣٨
٥	ثالثًا ـ الأشياء التي تحتاج إلى الربط وهي أحد عشر.	٥١٤١
٦	ـ الجملة الحالية.	٥١٤٢
٧	ـ كلام عبدالقاهر في الجملة الحالية.	٥١٤٧
٨	ـ الجملة الموصول بها الأسماء.	٥١٥٣
٩	ـ كلام عبدالقاهر في الجملة الموصول بها الأسماء.	٥١٥٤
١٠	ـ جملة جواب الشرط المرفوع بالابتداء.	٥١٥٦
١١	ـ كلام سيبويه وغيره في هذه الجملة.	٥١٥٧
١٢	ملخص الأشياء التي تحتاج إلى ربط.	٥١٦٤
١٣	**الفصل الأول : روابط جملة الخـبر**	٥١٦٥
١٤	ـ جملة الخبر نوعان.	٥١٦٥
١٥	ـ روابط جملة الخبر عشرة.	٥١٦٦
١٦	ـ ملخص روابط جملة الخبر.	٥١٧٢
١٧	**الفصل الثاني : روابط الجملة الحـالية**	٥١٧٣
١٨	ـ وجوب الربط بالواو في موضعين.	٥١٧٣
١٩	ـ كلام عبدالقاهر في وجوب الربط بالواو.	٥١٧٥
٢٠	ـ امتناع الربط بالواو في سبع مواضع.	٥١٧٦
٢١	ـ كلام عبدالقاهر في هذه المواضع.	٥١٧٧

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
٢٢	ـ جواز الواو في ثلاثة مواضع.	٥٢٠١
٢٣	ـ كلام علماء العربية في هذه الموضوع.	٥٢١٧
٢٤	ـ كلام عبدالقاهر في هذه المواضع.	٥٢١٨
٢٥	ـ حروف ومفردات تقع موقع الواو.	٥٢٢٢
٢٦	ـ حذف الرابط.	٥٢٢٥
٢٧	ـ ملخص روابط الجملة الحالية.	٥٢٢٦
٢٨	الفصل الثالث : روابط الجملة الجوابية	٥٢٢٨
٢٩	ـ أركان جملة الشرط والجزاء.	٥٢٢٨
٣٠	ـ الفاء معانيها وخصائصها.	٥٢٣٣
٣١	ـ مواطن الربط بالفاء.	٥٢٣٨
٣٢	ـ حروف وأسماء تقع موقع الفاء.	٥٢٤١
٣٣	ـ الفاء مع ما يشبه الشرط والجزاء.	٥٢٤٩
٣٤	ـ حذف فاء الجزاء.	٥٢٥٤
٣٥	ـ ملخص روابط الجملة الجوابية.	٥٢٦٠
٣٦	الخاتمة.	٥٢٦١
٣٧	فهرس المصادر والمراجع.	٥٢٦٣
٣٨	فهرس المحتويات.	٥٢٧٣